٢٠٢٥/١/١

تزايد القدرة التنافسية لقطاع السياحة البحريني في عام ٢٠٢٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يعد قطاع السياحة من أبرز القطاعات غير النفطية، التي يسهم في تحقيق النمو المستدام لمملكة البحرين، بفضل ما يتمتع به من مواهب سياحية مؤهلة، وما يتميز به الشعب البحريني من كرم الضيافة .وفي دلالة واضحة على ذلك، تم اختيار البحرين لاستضافة «المنتدى العالمي التاسع لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة»، لسياحة فن الطهي، والذي شهد حضور أكثر من ٥٠٠ مشارك من ٥٠ دولة، كما تم اختيارها من قبل وزراء السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي لتكون «عاصمة السياحة الخليجية في ٢٠٢٤» .ويعكس هذا التميز، بدء الترويج للسياحة في البحرين والسعودية، كوجهة سياحية واحدة، وبدء العمل بالتأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، ما يمكن البحرين من الاستفادة من التدفق السياحي على دول الخليج عمومًا.

وعليه، تصبح السياحة في المملكة من أهم محركات النشاط الاقتصادي، خاصة وأن نشاطها يُنشط العديد من المهن، فضلاً عن أنها أسرع من قطاعات التنمية التقليدية، كالصناعة والنفط، في توليد الدخل بالعملات الأجنبية، وهي نشاط كثيف للعمالة، فيما أخذت برامج التوعية والتدريب تزيد من ولوج العمالة البحرينية إلى هذا القطاع، وهو الذي كانت معظم الوظائف التي يخلقها تذهب إلى العمالة الوافدة.

ووفقا لموقع «ترافيل آند تورز وورلد»، ارتفعت السياحة إلى دول الخليج، في السبعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٤ بنسبة ٢٦٪، وغدت دول «مجلس التعاون»، تقود السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقًا لتقرير السفر العالمي ٢٠٢٤، وأصبح السفر داخل المنظومة الخليجية أكثر انتشارًا .وتؤكد البحرين استفادتها من هذا الصعود في السياحة الخليجية، من خلال التركيز على تحديث البنية التحتية في المطار، وتسهيل إجراءات الدخول من خلال التأشيرات الإلكترونية .ومن ثمّ، شهد قطاع السياحة بها في الربع الأول من العام الحالي نموًا بنسبة ١٠,٧٪، وارتفع عدد السياح خلال السبع أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة ٤٥٪، مقارنة بالفترة ذاتها في ٢٠١٩.

ومع زيادة التركيز على السياحة الرياضية والثقافية، توقع «ترافيل آند تور وورلد»، أن تجذب البحرين ما يقرب من ١٤ مليون زائر سنويًا بحلول ٢٠٢٨، مع ارتفاع إيرادات السياحة إلى ٦٠٣ مليارات دولار، وكانت الإيرادات التي حققها القطاع في عام ٢٠٢٣، قد بلغت ١٠٣ مليارات دولار .ويعد «مركز البحرين العالمي للمعارض»، ركيزة أساسية في تطوير قطاع السياحة، ويلعب دورًا محوريًا في جذب الفعاليات والمعارض الدولية والإقليمية، فيما تتطلع المملكة إلى توسيع نطاق الدول المستهدفة من خلال الترويج للسياحة في أسواق جديدة؛ كالصين وألمانيا، وتنظر المملكة للتنافس الإقليمي في مجال السياحة ليس كتحدٍ، ولكن كفرص تمكنها من تعزيز التحسين والابتكار في الخدمات المقدمة.

ومن بين أهم المؤتمرات التي دعمت تنافسية السياحة البحرينية في العام الحالي، مؤتمر «رودس وورلد» للنقل الجوي، الذي استضافت البحرين، نسخته الـ ٢٩ في يونيو الماضي، بمشاركة أكثر من ٢٣٠٠ ممثل عن شركات

الطيران والسياحة والسفر من مختلف دول العالم، وهو حدث عالمي يعزز من مكانتها، كوجهة محورية في مجال سياحة الأعمال على المستويين الإقليمي والدولي، كما يبرز مكانتها السياحية على الساحة العالمية، وكفاءتها في جذب الناقلات الدولية، وتنظيم الفعاليات العالمية.

علاوة على ذلك، تعد «سياحة الأعمال»، من أهم مكونات استراتيجية نهوض السياحة البحرينية، مستفيدة من حصول «مركز البحرين العالمي للمعارض»، على جائزة أفضل مركز معارض جديد في العالم في ٢٠١٥ .وفيما تعد سياحة الأعمال أيضًا من أهم أبواب جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتوفير عناصر الجذب لهذه السياحة؛ فقد ركزت «الاستراتيجية الوطنية»، على تنوع المنتج السياحي والترفيهي، وتعزيز جهود الترويج على المستويين الإقليمي والدولي.

كما كان من أهم الفعاليات التي عززت تنافسية البحرين السياحية في ٢٠٢٤، «دورة الألعاب المدرسية الدولية البحرين ٢٠٢٤»، التي استضافتها المملكة في الفترة من ٢٣ — ٣١ أكتوبر، وحظيت برعاية ملكية سامية من جلالة الملك، وسط مشاركة تاريخية، وصلت إلى ٥٥١٥ رياضيا من ٧١ دولة من مختلف أنحاء العالم يتنافسون في ١٦ رياضة .وتعد هذه النسخة هي الـ ١٧ لهذه الدورة، وتزامنًا معها احتضنت المملكة، اجتماع «الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للرياضة المدرسية»، بمشاركة وفود من ٩٢ دولة.

وارتباطًا بهذه الأحداث الرياضية، استقبلت المملكة نحو ٩٧ ألف زائر، إلى فعاليات «مهرجان صيف البحرين للألعاب» في نسخته الأولى، والذي أقيم بمركز البحرين العالمي للمعارض، وكان ختامه في أغسطس الماضي .ومع نجاحه في نشاط حركة السياحة خلال الصيف تقرر أن يكون انعقاده سنويًا.

وفيما يسمي «الاتحاد العربي للإعلام السياحي»، البحرين، مملكة الجزر، فقد أشار إلى ما يشهده قطاع السياحة بها في ٢٠٢٤ من إضافات جديدة، شملت فندق «كونراد البحرين فايننشال هربر»، وهو أول فندق ضمن سلسلة فنادق كونراد البحرين، يتكون من ٣٠ طابقا تطل على الواجهة البحرية، ومنتجع «حوار»، الذي يحول جزيرة «حوار»، إلى واجهة سياحية، وافتتاح فندقين في بلاج الجزائر :فندق أفاني وفندق تيفولي، ومطاعم جديدة :«تايم أوت ماركت البحرين»، ومسابح جديدة «أولا من سوليوشنز ليجر جروب»، واستضافة البحرين في ٢٠٢٤، حفل «كلفن هاريس الموسيقي»، ومعرض البحرين الدولي للطيران، وموسم أعياد البحرين في ديسمبر.

وفيما يسعى برنامج الحكومة) ٢٠٢٣ — ٢٠٢٦(، إلى تعزيز نمو القطاع السياحي، فإنه يبني ذلك على بيانات دقيقة يحصلها من المسح السياحي، الذي بادرت إليه «هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية»، بالتعاون مع «هيئة البحرين للسياحة والمعارض»، والذي يقوم به فريق عمل، وقد بدأ هذا المسح منذ يناير ويستمر فيه حتى ديسمبر ٢٠٢٤، لتوفير قاعدة بيانات متكاملة تشمل كل ما يتعلق بقطاع السياحة.

وتضيف تنافسية قطاع السياحة في ٢٠٢٤، إلى ما تحقق في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ضمن استراتيجية قطاع السياحة) ٢٠٢٢ — ٢٠٢٦(، التي سعت إلى تحقيق ٤ أهداف استراتيجية هي) :إبراز مكانة البحرين كمركز سياحي عالمي، وزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد الدول المستهدفة لجذب المزيد من السياح، وتنويع المنتج السياحي .(

يأتي هذا، فيما تستعد حلبة البحرين الدولية– موطن رياضة سباق السيارات في الشرق الأوسط –لانطلاق الموسم الرياضي الجديد ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥، والذي بدأ في نوفمبر بسباق افتتاحي، حيث يشتمل هذا الموسم على عديد من البطولات الرياضية .وكانت الحلبة قد شهدت في فبراير الماضي انطلاق «سباق الفورمولا ١»، وانطلاق «جائزة البحرين الكبرى لطيران الخليج»، في نسختها ٢٠ .ويعد هذا السباق قوة دافعة للاقتصاد، ويولد إيرادات بنحو نصف مليار دولار سنويًا، حيث يأتي آلاف الزوار إلى المملكة؛ ما يرفع نسبة الإشغال الفندقي، أثناء فترة السباق وقبلها وبعدها، والتي قاربت ١٠٠٪.

وقد رفعت تنافسية قطاع السياحة في ٢٠٢٤، جاذبية هذا القطاع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فاتجهت على سبيل المثال، العلامات التجارية الهندية المرموقة، إلى تأسيس حضور لها في السوق البحرينية، أو رفع مستوى المشاركة القائمة بالفعل، ومن بينها العلامة التجارية «تاج» عبر فندقين بالشراكة مع شركة مشاريع المملكة، والهايبر ماركت الحادي عشر لمجموعة «لولو»، فيما زادت تدفقات السياحة الهندية إلى البحرين بنسبة ٤٤٪ بين عامي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ فارتفعت من ٧٣٥ ألف سائح، إلى أكثر من مليون سائح.

وفي حين تعد «الكويت»، أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين، فقد وقع الجانبان في أغسطس الماضي، البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون السياحي بين البلدين للأعوام من ٢٠٢٤ – ٢٠٢٦، والذي يشكل إطارًا يشجع المستثمرين على إقامة مشاريع سياحية مشتركة، وعرض المواقع الجاهزة للاستثمار السياحي .

ويخدم وفود هذه الاستثمارات، المناخ الاستثماري الجيد في المملكة، والنظم والتشريعات المحفزة للاستثمار، حيث قامت البحرين بعرض الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة، لدى مشاركتها في مؤتمر «الاستثمار في السياحة .. فرص وتحديات التمويل المستدام»، والذي عقد على هامش الاجتماع الخمسين للجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة في العاصمة العمانية مسقط في مايو .

وتشمل المشروعات الجديدة التي تم إطلاقها حتى عام ٢٠٢٦) :مشروع شاطئ خليج البحرين، الواجهة البحرية لساحل فيلالي، ومشروع التاكسي البحري(، ما يضيف إلى القطاع السياحي بنية تحتية، ومرافق سياحية متطورة ومتنوعة .وقد تمكنت المملكة من استقطاب ١٦ من أبرز الفنادق العالمية، لافتتاح فروع لها في البحرين خلال الفترة من ٢٠٢٤ – ٢٠٢٦ .وتضيف هذه التوسعات أكثر من ٣٦٠٠ غرفة فندقية جديدة، وتسهم هذه الاستثمارات في توفير فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية، كما تدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق شبكات مع الموردين المحليين والمقاولين.

وتعزيزًا لتنافسية السياحة البحرينية في ٢٠٢٤، استقبل ميناء خليفة بن سلمان في ١٨ نوفمبر، أول سفينة سياحية لموسم ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ما يمثل بداية فصل جديد لنمو قطاع السياحة والتجارة في المملكة ..شهادات دولية وإقليمية إذن عززت تنافسية السياحة البحرينية في ٢٠٢٤، ما يمثل «إنجازًا قويًا»، لخطة التعافي الاقتصادي، لجهة وضع الاقتصاد البحريني على طريق النمو المستدام.

٢٠٢٥/١/١٤

الاستراتيجيات الخليجية لمواجهة التحديات المناخية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب ٢٩»، الذي انعقد في باكو، أذربيجان، خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ نوفمبر، اجتمع عشرات الآلاف من المشاركين، ممثلين عن مئات الحكومات والمنظمات، والوكالات البيئية؛ لمناقشة الجهود العالمية لتعزيز المرونة المناخية في جميع أنحاء العالم، والتي يشمل نطاقها، توقع وإدارة الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الأحداث الجوية المتطرفة.

وتتطرق «القمة»، إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل الاستجابة، والتدابير الوقائية للتعامل مع حالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ .وبشكل أساسي، سيركز على البلدان الأكثر فقراً، والتي تعد الأكثر عرضة للخطر من الأضرار البيئية طويلة الأجل، وهو ما يُذكرنا بمعاناة الخليج العربي، أحد أكثر المناطق التي تعاني من نقص المياه في العالم، والتي يتوقع خبراء المناخ أن تصير أجزاء كبيرة منها غير صالحة للسكن خلال العقود المقبلة.

وخلال السنوات الأخيرة، حدثت سلسلة من الأحداث الجوية غير المتوقعة، أبرزها الرياح المطرة والفيضانات الناتجة عن الإعصار المداري في أبريل ٢٠٢٤، والتي أثرت بشدة على الإمارات، وقطر، والبحرين، وعمان، والسعودية.

وأشارت «عائشة السريحي»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن دول الخليج بدأت في الوقت المناسب «بتحويل استراتيجياتها من مجرد الاستجابة للكوارث الطبيعية، إلى التركيز على استراتيجيات وقائية، تعتمد على تعزيز المرونة» .ويشمل ذلك «تحديد المخاطر والعمل على التخفيف منها قبل وقوع الكوارث» .ورغم استحالة تجاهل الواقع الأساسي لتغير المناخ العالمي، الناتج عن ارتفاع انبعاثات الكربون البشرية بشكل كبير، والذي يؤثر في المنطقة على المدى البعيد؛ فإن هذه التغيرات تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى خفض مستويات الانبعاثات بشكل سريع، إلى جانب وضع استراتيجيات دقيقة للتخفيف من آثار الأحداث الجوية المتطرفة.

وفي تقييم «ماري فان دن بوش»، من جامعة «جورج تاون»، فإن «الظروف المناخية القاسية»، الموجودة في عديد من أجزاء شبه الجزيرة العربية، والمناطق المحيطة بها، من المقرر أن «تزداد سوءًا بسرعة»، إذا تحققت أشد تحذيرات العلماء البيئيين خطورة .وفي ظل المخاوف المتزايدة من أن تصبح أجزاء من المنطقة غير صالحة للسكن بحلول منتصف القرن الحالي، أوضح «بوش»، أن المناقشات حول العمل المناخي في الشرق الأوسط تركز بشكل أساسي على «التنويع الاقتصادي، بعيدًا عن النفط»، مع تجاهل كبير للحديث عن «الأنماط المتغيرة لموجات الحر، وازدياد العواصف المحيطية، وتراجع التنوع البيولوجي في المنطقة».

وسلطت الفيضانات القوية التي اجتاحت دول الخليج في أبريل ٢٠٢٤، الضوء على المخاطر البيئية، التي تشكلها الأحداث الجوية المتطرفة على المنطقة، حيث تجاوزت الأمطار التي ضربت «دبي»، في ١٥ أبريل الرقم القياسي المسجل، منذ ٧٥ عامًا لهطول الأمطار اليومية، بأكثر من ٢٥٠ ملم من الأمطار في أقل من ٢٤ ساعة، واستقبلت أجزاء من سلطنة عُمان ٢٣٠ ملم من الأمطار على مدى عدة أيام متتالية.

من جانبها، أوضحت «السريحي»، أنه في «المناطق القاحلة وشبه القاحلة»، مثل الخليج العربي، حيث «تهيمن طبيعة الأسطح الصلبة عمومًا على التضاريس»؛ فإن هذه الأسطح في فترات هطول الأمطار الغزيرة «تزيد من الجريان السطحي، وتعيق الامتصاص الطبيعي» للتربة .وعلى نحو مماثل، فإن الأسطح الصلبة للبنية التحتية الحضرية والتنمية، وافتقارها إلى تصريف مياه الأمطار الفعال، يزيد من «تحدي الجريان السطحي»، وهو ما ينتج عنه تفاقم أسوأ لآثار الفيضانات .وقد أسفرت هذه الأحداث، عن أضرار بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات، طالت المنازل والشركات، كما تسببت في إلغاء مئات الرحلات المجدولة في مطار «دبي»، ثاني أكثر المطارات ازدحامًا في العالم .ويبرز هذا الواقع أهمية اتخاذ إجراءات وقائية، تهدف إلى تقليل الأضرار المحتملة لمثل هذه الكوارث إلى أدنى حد ممكن.

ويبدو هذا الأمر أكثر إلحاحًا، مع توقعات خبراء المناخ، بتزايد وتيرة هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات . وأوضحت «السريحي»، أن عُمان وحدها تعرضت لما لا يقل عن «سبعة أعاصير»، خلال العقدين الماضيين، أبرزها إعصار «شاهين»، في أكتوبر ٢٠٢١، الذي خلف أضرارًا قدرت بنحو ٥٠٠ مليون دولار .وحذر «أندرو بيرشينج»، من منظمة «كلايمت سنترال»، من أن «الاحتباس الحراري القوي في الشرق الأوسط»، قد يجعل مثل هذه الأحداث «تبدو وكأنها أمر طبيعي»، إذا استمرت أنماط المناخ الحالية على نفس المنوال.

وعند تحليل الأضرار التي لحقت بدول الخليج في أبريل ٢٠٢٤، ركز المراقبون على أنظمة الصرف غير الكافية، التي لم تتمكن من التعامل مع الأمطار الغزيرة، ما أدى إلى حدوث فيضانات؛ لكن «السريحي»، أوضحت أن الخسائر في الأرواح والأضرار المادية التي خلفتها العاصفة الشديدة، كشفت عن «العديد من أوجه القصور في التنسيق الحكومي»، بما في ذلك غياب التوجيه، والتواصل غير المتسق، والافتقار إلى الوضوح، بشأن الأطر القانونية لمكافحة تغير المناخ من خلال التشريعات الملائمة.

ومع ذلك، أضافت «السريحي»، أن «نقاط الضعف والفجوات لا تزال قائمة في الوعي العام، وفي الاستجابة العامة للكوارث»، مشيرة إلى أن «من الشائع بين الجمهور الخروج والاستمتاع بمشاهدة تدفق المياه في الوديان، خاصة في المناطق الريفية»، مع وجود قيود واضحة على تطبيق «أفضل الممارسات أثناء الكوارث الطبيعية» .ولتأكيد هذه النقطة، استشهدت بحادثة وفاة ١١ طالبًا في عُمان، خلال فيضانات أبريل ٢٠٢٤، عندما ظن أهاليهم أن اصطحابهم من المدرسة بالسيارة سيكون خيارًا أكثر أمانًا في يوم الفيضان.

ولمعالجة هذه الفجوات والاستعداد لما يتوقع خبراء المناخ أن يكون سلسلة متزايدة من الأحداث الجوية المتطرفة، التي ستؤثر في المنطقة في السنوات القادمة؛ وضعت دول الخليج خططا مناخية خاصة بها، تهدف إلى تعزيز جاهزيتها لمواجهة تلك التحديات، تشمل هذه الخطط «الاستراتيجية الوطنية للبيئة» في السعودية، التي أطلقت في عام ٢٠١٨؛ و«الخطة الوطنية للتغير المناخي»، في الإمارات للفترة) ٢٠١٧–٢٠٥٠(؛ و«استراتيجية عمان الوطنية للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ» للفترة من) ٢٠٢٠–٢٠٤٠.(

وفيما يتعلق بالأخيرة، تم إصلاح اللجنة الوطنية للكوارث الطبيعية في مسقط، التي تأسست لأول مرة في عام ١٩٨٨، لتكون، كما أشارت «السريحي»، «السلطة العليا التي تنسق بين ثماني مجموعات عمل دائمة وقطاعات»،

بما في ذلك الإنذارات المبكرة، والاستجابات الطبية، وتدابير الصحة العامة، ويدعمها صندوق الطوارئ الوطني، الذي تأسس في عام ٢٠٢١.

وعلى نحو مماثل، تهدف «الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث»، في الإمارات، التي تشكلت في عام ٢٠١٤، إلى الاستجابة للأمطار الغزيرة والفيضانات والعواصف الرملية والزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى . وفي أعقاب فيضانات أبريل ٢٠٢٤، تم إعلان برنامج بقيمة ٨ مليارات دولار؛ لإنشاء شبكات صرف متكاملة لزيادة القدرة بنسبة ٧٠٠٪ .وفي حالة «البحرين»، التي يشرف مجلسها الأعلى للبيئة على الاستراتيجيات المتعلقة بالعمل المناخي والبيئة، تم اعتماد «استراتيجية طوارئ وطنية محدثة» في مارس ٢٠٢٤.

وعند النظر في استراتيجيات دول الخليج للتصدي وتخفيف آثار الطقس المتطرف، المرتبط بتغير المناخ، من الضروري الإشارة إلى تحليل «جوستين دارجين»، خبير الطاقة العالمي بجامعة «أكسفورد»، بأن «شدة وتواتر»، مثل هذه الكوارث الطبيعية المدمرة، مرتبطة بشكل مباشر بارتفاع مستويات انبعاثات الكربون» .وأوضح «محمد محمود»، من «معهد الشرق الأوسط»، أن زيادة هطول الأمطار والفيضانات، يمكن أن تُعزى إلى «الاحترار في المناطق الساحلية، والذي يعزز هطول الأمطار الغزيرة والعواصف» .علاوة على ذلك، اقترحت «مجموعة تحليلات المناخ»، أن «مزيجاً من ظاهرة النينيو المناخية، التي تؤثر في درجة حرارة سطح البحر، وارتفاع درجة حرارة المناخ بمقدار ٢٠١ درجة هو المسؤول عن زيادة هطول الأمطار في المنطقة بنسبة ١٠–٤٠٪».

وعليه، فإن معالجة المخاطر الناتجة عن الأحداث المناخية المتطرفة، التي تهدد دول الخليج على المدى البعيد، تتطلب تحقيق توازن دقيق بين استراتيجيات التخفيف، التي تهدف إلى الحد من أسوأ الآثار المادية والبيئية، والجهود الوقائية التي تستهدف تقليل التهديدات من جذورها .ويشمل ذلك اتخاذ خطوات حازمة لخفض درجات الحرارة الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على تقليل مستويات انبعاثات الكربون.

ومع التزام دول الخليج بالفعل بتواريخ مستهدفة للانبعاثات الصافية الصفرية خلال القرن الحالي، خلصت «السريحي»، إلى أنه من الضروري أن يكون اقتصاد هذه الدول، ليس فقط مستعدًا بشكل أفضل للتراجع المتوقع في الطلب العالمي على النفط في نصف القرن المقبل؛ بل أيضًا أن يكون مستعدًا «لتحمل التأثيرات الشديدة لتغير المناخ»، بما في ذلك الأحداث المناخية المتطرفة، مثل هطول الأمطار الغزيرة، والفيضانات المفاجئة

٢٠٢٥/١/٧

آفاق تطور الاقتصاد الخليجي في عام ٢٠٢٥

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بينما تسيطر حالة عدم اليقين على الاقتصاد العالمي؛ بسبب العوامل الجيوسياسية، وسياسات ترامب، المرتقبة بشأن الحرب التجارية مع الصين، وأحد جوانبها فرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات الولايات المتحدة منها، وفيما تمضي دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ رؤاها الاقتصادية المستقبلية، فإن العوامل الأكثر تأثيرًا في مشهد اقتصاداتها في ٢٠٢٥ هي حجم إنتاجها من النفط المتوجه إلى الأسواق، وأسعاره، والمستوى الذي وصلت

إليه الإيرادات من القطاعات غير النفطية، ويبدو أن هذه العوامل متداخلة مع حالة الاقتصاد العالمي الخاضعة لعدم اليقين، وتشير التوقعات إلى أنه سينمو في ٢٠٢٥ بمعدلات تتراوح بين ٢٠٢٪ و٤٠٣٪.

وكان ترامب، أثناء حملته الانتخابية قد هدد بفرض رسوم جمركية بنسبة ٦٠٪ على جميع الواردات الصينية، ورسوم جمركية بين ١٠ – ٢٠٪ على الواردات من جميع البلدان الأخرى، كما هدد مجموعة بريكس، بفرض تعريفات جمركية تبلغ ١٠٠٪ إذا أقدمت على إنشاء عملة جديدة، ومن شأن هذه التهديدات أن تؤثر على الصادرات الخليجية غير النفطية إلى السوق الأمريكي، كصادرات الألومنيوم والبتروكيماويات، كما أنها تعود فتؤثر على الاقتصاد الخليجي بوجه عام، إذا ما تسببت هذه الإجراءات في إبطاء النمو الاقتصادي العالمي مهددة بأزمة ركود، تماثل أزمة ثلاثينيات القرن الماضي .وقدر صندوق النقد الدولي تأثير هذه الإجراءات على الاقتصاد العالمي، بانخفاض نموه ١٪، وكل هذه العوامل تزيد من درجة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد العالمي بوجه عام.

ويبدو أن الإنتاج المتوقع من النفط الخليجي يأتي في ٢٠٢٥ متأثرًا بحالة عدم اليقين التي أفرزت تقديرات متناقضة فيما يتعلق بتحديات الطلب على النفط وحالة المعروض منه في الأسواق، فمن جانب يذهب بعضها إلى تقدير أن الطلب على النفط يشهد تراجعًا، وقدر وجود فائض في الأسواق؛ مما ينعكس بدوره على الأسعار المرتقبة، فتتوقع صحيفة وول ستريت جورنال، متوسط لأسعار خام برنت ٥٧٠٧١ دولارا للبرميل في ٢٠٢٥، وغرب تكساس ٤٤٠٦٧ دولارا للبرميل، وهي توقعات أقل مما كانت قد تنبأت به في نوفمبر عام ٢٠٢٤، ونفس هذه الأسعار التي توقعتها اقتربت منها بنوك كبرى، مثل جولدمان ساكس، وجي بي مورجان، ومورجان استانلي، حيث أشارت إلى مزيد من الانخفاض في اتجاه نهاية العام، ويرجع السبب الأساسي في ضعف الطلب إلى إشكاليات الاقتصاد الصيني– أكبر مستورد للنفط –والتي تعكس ضعف مساهمة الصين في نمو الطلب العام الحالي إلى ٢٠٪ بدلاً من ٥٠٪، ومن أبرز هذه الإشكاليات أزمة القطاع العقاري الصيني، وزيادة انتشار السيارات الكهربائية.

وأدت المخاوف بشأن الطلب والأسعار بأوبك بلس، في شهر ديسمبر ٢٠٢٤، إلى تمديد تخفيضات الإنتاج النفطي الطوعية إلى أبريل ٢٠٢٥ .وقدرت وكالة الطاقة الدولية، فائض السوق بـ٩٥٠ ألف برميل يوميًا في ٢٠٢٥، ومن العوامل الأخرى التي أثرت في ضعف الطلب قوة الدولار الأمريكي، التي تجعل المشترين بعملات أخرى يتحملون أعباء أكبر عند شراء النفط وغيره من السلع، ولا شك أن فرض تعريفات جمركية عالية، سيضعف كثيرا من القطاعات المنتجة للسلع الواقع عليها هذه التعريفات، ومن ثمّ طلبها على النفط.

وما أشارت إليه وكالة الطاقة الدولية، بشأن فائض السوق عززته تقديرات جي بي مورجان بواقع ٢٠١ مليون برميل يوميًا، والتي أشارت إلى توقع زيادة الإنتاج من دول خارج مجموعة أوبك بلس بمقدار ٨٠١ مليون برميل يوميًا) البرازيل – جيانا – السنغال – النرويج .(وفي عام ٢٠٢٤، لعبت مجموعة أوبك، دورًا كبيرًا في استقرار سوق النفط والمحافظة على استدامة إمداداته برغم ارتفاع المخاطر، ولعب فائض إنتاجها المقدر بـ٤٠٥ ملايين برميل يوميًا دورًا كبيرًا في هذا الاستقرار، الذي يشار إليه أنه الأفضل في ربع القرن الأخير، وتراوحت أسعار خام برنت في هذا العام بين ٧٤ – ٩٠ دولارا للبرميل.

لكن قرار أوبك بلس في ديسمبر ٢٠٢٤، باستمرار تخفيضات الإنتاج الطوعية إلى أبريل، وغير الطوعية إلى سبتمبر ٢٠٢٥، جعل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تعيد حساباتها، وتتوقع أن يتجاوز استهلاك النفط العالمي الإنتاج بواقع ١٠٠ ألف برميل يوميًا في ٢٠٢٥، بدلاً مما كانت توقعته كفائض بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يوميًا، وإلى هذا رفعت وكالة الطاقة الدولية، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في ٢٠٢٥ إلى ١٠١ مليون برميل يوميًا، بدلاً من ٩٩٠ ألف برميل يوميًا، ودفع إلى هذا التعديل نمو طلب الأسواق الآسيوية .

ووفق هذه التقديرات الجديدة يبلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط ٣٠١٠٥ ملايين برميل يوميًا في ٢٠٢٥، بينما كان قد بلغ ٨٠١٠٣ ملايين برميل يوميًا في ٢٠٢٤ .وفي مستهل العام الجديد بلغت أسعار خام برنت ٢٢٠٧٥ دولارا للبرميل، وغرب تكساس ٢٩٠٧٢ دولارا للبرميل .وتأتي هذه الأرقام بينما تتزايد خطى التحفيز الاقتصادي الصيني، واتخاذ الصين خطوات استباقية لتعزيز النمو في ٢٠٢٥، كما يتأثر هذا الاتجاه الصعودي بسياسات ترامب المرتقبة تجاه خفض سعر الفائدة، ما يحفز النمو الاقتصادي، ويزيد بدوره الطلب على النفط.

وفيما يمثل الإنتاج الخليجي من النفط الخام والغاز الطبيعي ركيزة أساسية في أمان الطاقة العالمي، وحركة الأسواق، والاقتصاد الخليجي، باحتياطي من الغاز ٤٤,١ تريليون متر مكعب) ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي، وأكثر من ١٠٪ من الإنتاج العالمي المسوق(، ونحو ١٧٪ من الإنتاج العالمي والصادرات العالمية من النفط، وتأتي المنظومة الخليجية الأولى عالميًا في احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي، وفي إنتاج النفط الخام وصادراته، والثانية عالميًا في فائض الميزان التجاري، والخامسة عالميًا في إجمالي الصادرات؛ فإن التقديرات المتعلقة بالنفط والغاز، تدفع معدلات النمو في اقتصاداتها إلى مستويات أكثر ارتفاعًا، وتنعكس على نمو القطاعات غير النفطية.

وإلى هذا توقع البنك الدولي تحقيق الاقتصاد الخليجي نموًا بنسبة ٢٠٤٪ في ٢٠٢٥، فيما توقع نموًا اقتصاديًا للسعودية ٧٠٤٪، والإمارات ١٠٤٪، ومثلها قطر، و٣٪ لسلطنة عُمان، و٦٠٢٪ للكويت، و٣٠٣٪ للبحرين، ويعزز هذا التقدير اكتمال تطوير حقول الغاز الجديدة، وتسارع وتيرة التعافي الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بالنقل والسياحة ومشروعات البنية التحتية .

وكانت نتائج النمو في القطاعات غير النفطية في ٢٠٢٤ مشجعة، ويعزز هذا ما تسعى إليه دول الخليج للاستفادة من ثورة الذكاء الاصطناعي في ٢٠٢٥، مستثمرة ما لديها من مزايا رئيسية كوفرة رأس المال الاستثماري، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات المستوى العالمي، والعلاقات القوية مع شركات التكنولوجيا الكبرى، والحرص على تبني التقنيات الجديدة، ويعزز نمو إيرادات القطاعات غير النفطية من الاستقرار المالي، كما أن تكفلها بتغطية نفقات الميزانيات العامة بنسبة ١٠٠٪ يضع مجلس التعاون الخليجي في حالة الاستدامة المالية.

وإلى هذا رفعت تقديرات اكسفورد إيكونمكس، تقديرات نمو الاقتصاد الخليجي إلى ٤٠٤٪ في ٢٠٢٥، فيما أصبحت السياحة والتجارة والتمويل محركات نمو حاسمة في جهود التنويع الاقتصادي في دول الخليج، وأصبح الاقتصاد الخليجي يكتسب مرونة كبيرة في التعامل مع تذبذبات أسعار النفط؛ بسبب النمو الذي أحرزه في القطاعات غير النفطية، التي حققت معدل نمو ٧٠٣٪ في ٢٠٢٤ .ويظل التحدي الرئيسي القائم له هو انخفاض

نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في كثير من الأحيان عن ١٠٠ متر مكعب سنويا، ما يفرض الاعتماد الكبير على المياه الجوفية غير المتجددة، وتحلية المياه كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وسجلت الإيرادات غير النفطية في السعودية أعلى معدلاتها منذ ٢٠٢٠ في الربع الثاني لعام ٢٠٢٤، لتبلغ ٦٠١٤٠ مليار ريال، فيما توقعت مؤسسة موديز، نمو القطاع غير النفطي من ٥ — ٥٫٥٪ في ٢٠٢٥، فيما حقق هذا القطاع نموًا بنسبة ٢٠٪ منذ انطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠، وزادت استثمارات القطاع الخاص فيه بنسبة ٧٠٪، ليصبح نصيب القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي السعودي ٥٣٪، ويرتفع نصيب هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي البحريني إلى أكثر من ٨٥٪، وفي الإمارات ٧٤٪ وفي سلطنة عُمان ٢٠٧٢٪، وفي الكويت ٥٧٪، وفي قطر ٦٣٪.

ويعزز نمو القطاعات غير النفطية في دول الخليج، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية، والإنفاق الرأسمالي الكبير، ميزانيات دول الخليج، وهو ما يجعل سعر النفط في ٢٠٢٥ مناسبًا لهذه الميزانيات .ووفق تقديرات وكالة التصنيف الائتماني فيتش، إذا كان سعر النفط يدور حول ٧٠ دولارا للبرميل، وإذا ما تم انتعاش الطلب على النفط بزوال الأسباب التي أثرت على هذا الطلب، وعودة الإنتاج إلى مستوياته الطبيعية؛ فإن هذا السعر المتوقع يفوق سعر التعادل لنصف دول الخليج .وكان صندوق النقد الدولي، قد قدر هذا السعر في أكتوبر الماضي بـ ٩٠٩٠ دولارا للبرميل للسعودية، و٥٠ دولارا للإمارات، و٨٠٨١ دولارا للكويت، و٣٠٥٧ دولارا لسلطنة عُمان، و٧٠٤٤ دولارا لقطر.

ويشير المركز الإحصائي الخليجي، إلى توقع معدلات تضخم ١٠٢٪ في ٢٠٢٥ متوسط دول الخليج، علمًا بأن معظم المخاطر المرتبطة بتوقعات التضخم تأتي من خارج دول مجلس التعاون بشكل رئيسي، فضلاً عن زيادة معدلات الاستهلاك والإنفاق العام في هذه الدول، نتيجة زيادة معدلات التوظيف، وارتفاع الأجور، وتحسن دخول الأسر المعيشية .ويرتبط بهذه المعدلات توقعات أسعار الغذاء، وانتظام سلاسل الإمداد والتوريد، وتأثر تنافسية أسعار السلع في الأسواق الدولية نتيجة سياسات الحرب التجارية .وفيما يتأثر انتظام سلاسل الإمدادات بالمخاطر الجيوسياسية؛ فإن السياسات الحمائية التي ترفع من التعريفة الجمركية تزيد من أسعار السلع، فيما تتجه دول الخليج إلى التوسع في برامج الحماية الاجتماعية للسيطرة على هذا التضخم المستورد.

على العموم، أدى تنفيذ خطط الرؤى الاقتصادية المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية، باستثمار عائد ثروتها النفطية في تنمية القطاعات غير النفطية؛ ما وضع نموها الاقتصادي على طريق الاستدامة، وجنبها أثر تذبذبات أسعار النفط وحرر ميزانيتها العامة من الاعتماد المفرط على إيراداته، فيما تظل ثروة دول الخليج النفطية إلى اليوم عاملاً حاسمًا، ليس له بديل في أمن الطاقة العالمي، ومن ثمّ، تمويل مشروعاتها التنموية الكبيرة.

٢٠٢٥/١/١٤

فرصة أخيرة لإيران لوقف برنامجها النووي قبل التدخل الأمريكي.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بينما تستعد إدارة الحزب الجمهوري بقيادة «دونالد ترامب»، للعودة إلى البيت الأبيض بعد أربع سنوات من حكم الديمقراطيين، تبرز مواجهة البرنامج النووي الإيراني المتسارع، كأولوية على أجندتها للسياسة الخارجية . وكان «ترامب»، قد انسحب في ٢٠١٨ بشكل أحادي من «خطة العمل الشاملة المشتركة»، التي تفاوض عليها سلفه «باراك أوباما»، وشرع في حملة «الضغط الأقصى» ضد طهران؛ بهدف إجبارها على العودة إلى طاولة المفاوضات.

وردًا على انسحاب «واشنطن» من الاتفاق النووي، كثفت إيران جهودها في تخصيب اليورانيوم وسرّعت برنامجها النووي، مما يزيد من احتمالية ظهور دولة أخرى مسلحة نوويًا .وفي المقابل، يتوقع المراقبون أن تعود إدارة «ترامب» في ولايتها الثانية، إلى تبني استراتيجية «الضغط الأقصى»، خاصة مع تعيين شخصيات بارزة من صقور السياسة الخارجية، مثل «ماركو روبيو»، كوزير للخارجية، و«مايك والتز»، مستشارًا للأمن القومي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المشهد الاستراتيجي في الشرق الأوسط في يناير ٢٠٢٥، يتسم بتغيرات جذرية، مقارنة بما كان عليه «ترامب» عند مغادرة منصبه .وشهد عام ٢٠٢٤ سلسلة من الأحداث الكبرى، أبرزها حرب إسرائيل على غزة، وغزوها للبنان، وشنها ضربات صاروخية متعددة ضد إيران، وسقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وقد أسفرت هذه التطورات عن إضعاف كبير لما يُعرف بـ«محور المقاومة» في طهران، أو كما وصفته «كارولين هاولي»، من شبكة «بي بي سي»، أنه أصبح «مُحطمًا».

وفي ظل الوضع الاستثنائي الذي تواجهه «إدارة ترامب» مع عودتها إلى السلطة في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، يرى العديد من المعلقين الغربيين أن هناك فرصة لإحياء الجهود الدبلوماسية مع إيران .ومع ذلك، لا تُستبعد إمكانية اللجوء إلى الضربات العسكرية الأمريكية، إذا استمرت في تطوير برنامجها النووي .ووصف «ريتشارد نيفيو» في مجلة «فورين أفيرز»، «العام الجديد»، بأنه «الفرصة الأخيرة لطهران في نظر الحكومات الغربية»، مؤكدا أن الإدارة الأمريكية يجب أن تمنح الدبلوماسية فرصة أخيرة، مع التحضير في الوقت ذاته لاستخدام القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية إذا لزم الأمر.

وعلى نحو مماثل، كتب «ريتشارد هاس»، في نفس الصحيفة عن «الفرصة المواتية بالنسبة لإيران»، حيث «يستدعي النهج الأكثر إيجابية» لواشنطن، وحلفائها «مواصلة هدفها المتمثل في إعادة تشكيل سياسة الأمن القومي

الإيرانية من خلال الدبلوماسية»، وإن كان ذلك يسترعي أيضاً «التحرك على خلفية القدرة والاستعداد لاستخدام القوة العسكرية»؛ إذا لم «تعالج طهران المخاوف الأمريكية والغربية بشكل كاف»، بشأن انتشارها النووي.

ومن بين خلافات «الولايات المتحدة»، وحلفائها الغربيين مع إيران– مثل تسليح ودعم وكلائها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وقمع حقوق شعبها– اعتبر «هاس»، أن برنامجها النووي، يجب أن يكون على رأس أولويات صناع السياسة الأمريكيين .ومع الهجمات العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد منشآت البرنامج النووي الإيراني، أبدت واشنطن حماسًا ملحوظًا للسير على خطى حليفتها.

وأوضح «نيفيو»، أن الأصوات المتشددة في «واشنطن»، التي دعت إلى شن هجمات مباشرة ضد إيران خلال العِقدين الماضيين، قوبلت بالرفض المتكرر استنادًا إلى مبررات مقنعة، مفادها أن «قدرات إيران النووية غير ناضجة»، وأن «المجتمع الدولي اتفق على ضرورة أن تثبت أن نواياها النووية سلمية تمامًا»، إضافة إلى أن «العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها كانت قد أرغمتها على التفاوض»؛ لكن بحلول ٢٠٢٥، أكد أن الوضع تغير، حيث أصبحت تمتلك «كل ما تحتاجه تقريبًا لصنع سلاح نووي»، كما أن المجتمع الدولي منقسم حول ما إذا كان ينبغي الضغط عليها للتخلي عن برنامجها النووي في الوقت الذي يوجه فيه الاتهام إلى الصين، وروسيا، والهند لمساعدتها في خرق العقوبات الدولية المفروضة عليها.

وفي العام الماضي، شهدت التحركات العسكرية الأمريكية ضد المواقع النووية الإيرانية، سواء عبر تنفيذها مباشرة أو بدعم وثيق من إسرائيل، تصاعداً ملحوظاً في الخطاب السياسي الأمريكي .وأعرب «دون بيكون»، عضو لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب، عن تأييده لشن هجمات على أهداف إيرانية، مشيراً إلى أن «هؤلاء الرجال يمقتوننا، ويكرهون إسرائيل، وقد فقدنا الردع» مضيفا أن على واشنطن استغلال «الفرصة» الحالية لـ«تدمير قدراتهم النووية» .ومن جانبه، شدد السيناتور «تومي توبرفيل»، عضو لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ على ضرورة «منع إيران من الحصول على سلاح نووي، أو تهديد الولايات المتحدة وحلفائها» .وأضاف أنه لا خيار أمام ترامب سوى «استخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان أمن الأمريكيين وحلفائنا في مواجهة هذا التهديد الحقيقي والخطير للغاية».

علاوة على ذلك، لا تقتصر هذه التوجهات على الحزب الجمهوري وحده، إذ كشف «باراك رافيد»، من موقع «أكسيوس»، أن «جيك سوليفان»، مستشار الأمن القومي الحالي، قد عرض على «جو بايدن»، «خيارات لهجوم أمريكي محتمل على منشآت إيران النووية في حال أقدمت على تسريع عملية تخصيب اليورانيوم خلال فترة انتقال الإدارة الأمريكية.

من جانبه، أقر «هاس»، بأن النظام الإيراني «أضعف مما كان عليه منذ عقود» .وفي مواجهة أصوات المشرعين الأمريكيين المؤيدين للجوء إلى الهجمات العسكرية في الوقت الحالي؛ حذر من أن «التجارب السابقة تشير إلى

صعوبة توقع النتائج المرجوة من استخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية» الهادفة إلى «إسقاط النظام السياسي الحالي واستبداله بنظام أفضل»، مضيفا أن «التطورات على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية خلقت فرصة غير متوقعة لكبح جماح إيران»، وأن مثل هذه الفرصة لا ينبغي «إهدارها»، وأن «النهج الصحيح لواشنطن هو أن تبدأ بالدبلوماسية»، بالاتساق مع التهديد باستخدام القوة .

وفي سياق مشابه، دعا «نيفيو»، إدارة ترامب إلى «بذل جهد أخير للتفاوض على وقف البرنامج النووي الإيراني»، خلال الأسابيع والأشهر الأولى، مع التأكيد في الوقت ذاته على أهمية «الاستعداد لعمل عسكري منذ الآن، وضمان أن تدرك إيران جدية هذا التهديد».

وعلى الرغم من «الوضع المتقلب»، رأى «نيفيو»، أن هناك «أسبابًا للتفاؤل»، بنتيجة إيجابية لهذا، مؤكدًا كيفية امتثال طهران لشروط «خطة العمل الشاملة المشتركة»، حتى انسحاب ترامب منه في ٢٠١٨ .بالإضافة إلى ذلك، زعم أن ترامب وجمهورييه «في وضع جيد لهندسة بديل» للاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ على وجه التحديد؛ «لأنهم انسحبوا منه من قبل، مشيرًا إلى كيف فشلت محاولات «بايدن»، لاستعادة الاتفاق في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢؛ لفقدان طهران الثقة في قدرة واشنطن على الوفاء باتفاق بعد انتقال السلطة».

وبحسب «كيسلي دافنبورت»، من «جمعية الحد من الأسلحة»، فإنه من الضروري أن «تدرك إدارة ترامب أهمية إرسال إشارات مبكرة ومتسقة إلى إيران بأنها مهتمة بالبدء بسرعة في عملية التفاوض»؛ بغية «التوصل إلى اتفاق في غضون الأشهر الستة الأولى من ٢٠٢٥» .ونتيجة لذلك، أضافت أن كبار الجمهوريين، بمن في ذلك الرئيس المنتخب، يجب أن «يدينوا الحديث غير الدقيق عن العمل العسكري الوقائي ضدها» .ومع ذلك، حتى الآن لم يتم الالتفات إلى هذه التحذيرات، ففي مقابلة مع مجلة «تايم» في ديسمبر ٢٠٢٤، أكد «ترامب»، «إمكانية حدوث أي شيء في هذا الوضع المتبدل للغاية».

وفي حالة فشل العودة إلى الدبلوماسية في ظل الدعوات المتزايدة من داخل وخارج الإدارة الجمهورية القادمة لترامب لإصدار أمر بضربات عسكرية أمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية؛ أقر «هاس»، بما سيجلبه هذا من عواقب وخيمة، ليس فقط على الشرق الأوسط، ولكن أيضًا على العالم بأسره، بما في ذلك صدمة كبيرة لسوق الطاقة الدولية .واعترف «نيفيو»، أيضًا بأن هذا من شأنه أن «يخلق المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط»، خاصة وأن تعرض إيران لهجوم من قبل قوة نووية مؤكدة يعني أنها «ستكون لديها حافز جديد لتطوير رادعها الخاص» بمعدل أسرع.

علاوة على ذلك، أشار «نيفيو»، إلى أن «احتمالات فشل» الضربات الأمريكية المباشرة على المنشآت النووية الإيرانية «مرتفعة»، موضحا أن طهران قد تلجأ إلى نقل اليورانيوم العالي التخصيب إلى مواقع سرية كإجراء احترازي، مما يعني أن الهجوم «قد يؤخر فقط التسلح النووي الإيراني» دون أن يوقفه تمامًا .وفي مثل هذا

السيناريو، رأى أن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة إما إلى «مهاجمة إيران بشكل مستمر»، أو «تنفيذ هجوم أوسع نطاقًا»، وهو ما وصفه بـ«الطرح الأحمق إذا افترضنا أن واشنطن مستعدة للالتزام بهذا المستوى من التصعيد».

وفي هذا السياق، أكد «نيفيو»، أن الحل الأفضل والأكثر استدامة لهذه القضية، يتمثل في التوصل إلى «اتفاق دبلوماسي» .ومع ذلك، أشار «هاس»، إلى أن تحقيق هذا الحل يتطلب المضي قدمًا في متابعته بالتزامن مع التهديدات بالعمل العسكري، مشيرا إلى ضرورة التحرك الفوري لاحتمال أن تسعى إيران إلى «إعادة ترتيب أوراقها ولم شمل وكلائها في المنطقة»، مما يمكنها من استعادة مكانتها الاستراتيجية.

على العموم، فإن توافق الأكاديميين وصناع السياسات في واشنطن، من المنتمين لكلا الحزبين الرئيسيين، بشكل كبير على هذا الطرح، يوفر استبصارًا حول نهج السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط .ومع إثارة «نيفيو»، لما قد يترتب على شن هجوم أمريكي من القضاء على أي فرصة للعودة إلى العمل الدبلوماسي بعد ذلك، فإنه من الواضح أن هناك تحولًا جادًا في ميول الإدارة الأمريكية نحو الاستعداد لشن هجمات مباشرة، إلى جانب تلك التي تنفذها إسرائيل.

٢٠٢٥/١/١٦

إرث «كارتر» وقصور الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٤، رحل «جيمي كارتر»، الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة عن عمر يناهز المائة عام، تاركًا إرثًا دبلوماسيًا وسياسيًا، لا يزال موضع تقدير من زعماء العالم السابقين والحاليين، نظرًا لبصماته الدبلوماسية الواضحة في الشؤون الخارجية ودوره في التحولات الجيوسياسية الكبيرة، بالإضافة إلى عقود من الجهود الإنسانية والدبلوماسية التي استمرت بعد مغادرته البيت الأبيض في عام ١٩٨١، والتي حصد عنها جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢، وقد وصفه الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، بأنه «زعيم ورجل دولة وإنسان استثنائي، أنقذ وعزز وغيّر حياة الكثيرين حول العالم بتعاطفه ووضوحه الأخلاقي».

وعلى الرغم من أوجه التشابه بين الرئيسين الأمريكيين– كارتر وبايدن– كديمقراطيين يتشاركان توجهات متقاربة في السياسات المحلية، والاقتصادية، والبيئية؛ إلا أن إرث كل منهما يختلف بشكل لافت .ووصف «بيتر بيكر»، و«روي ريد»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، كارتر بأنه «رئيس صانع للسلام»، أما بايدن، فالتاريخ قد يحمل له صورة مغايرة، ووفقًا لـ«ديلان ويليامز»، من «مركز السياسة الدولية»، فإنه قد يُذكر باعتباره «المُمكن الأكبر للمذابح والمجاعة في غزة».

وفي نعي «كارتر»– أطول رئيس أمريكي عُمرا في التاريخ– كتب «جوناثان ألتر»، في مجلة «فورين بوليسي» أنه كان «رئيساً ذا رؤية في السياسة الخارجية»، ومع أن إنجازاته «لا يتذكرها أحد، لكنها ذات أهمية» .وسجلت «ليزلي فينجاموري»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، كيف أن «عمله بعد مغادرته الرئاسة لتعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتحرر من الفقر والجوع»؛ يعد مثالا استثنائيا لجميع القادة في جميع أنحاء العالم.

وكما هو الحال في رئاسة بايدن، كانت فترة ولاية «كارتر»، ولاية واحدة دامت أربع سنوات، مليئة بالمشاكل الداخلية، والصعوبات الاقتصادية، ومجموعة لا حصر لها من تحديات السياسة الخارجية، خاصة في الشرق الأوسط؛ لكن الاختلافات في كيفية استجابة الرجلين لهذه التحديات تشير إلى ما طرأ من تغييرات في القيادة الغربية، والتي ألحقت ضررا بالغًا بالسلام والاستقرار العالميين.

وعلى الرغم من اعتراف «سنام فاكيل»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، بأن إرث كارتر «أقل احتفاءً» بالشرق الأوسط، مما كان عليه على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم، وأرجعت ذلك في المقام الأول إلى تأكيده أولوية الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن حقيقة معاصرته كرئيس للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩؛ فقد أكدت «فينجاموري»، اتفاقية «كامب ديفيد»، لعام ١٩٧٨، باعتبارها «السمة الأبرز لرئاسته».

وفي دعوته إلى هذه المفاوضات بين الرئيس المصري «أنور السادات»، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيجن؛ كتب «ألتر»، عن كيف «تحمل كارتر مخاطر سياسية كبيرة»؛ بغية تحقيق «السلام في الشرق الأوسط»، وكيف أظهر زعامته الدبلوماسية الشخصية، عبر «إصراره» على منع المحادثات من الانهيار من خلال استخدام «المداهنة، والترغيب، وسرعة البديهة» .وعندما تعثرت الاتفاقات، سافر إلى مصر، وإسرائيل، وأعاد تجميع كل شيء مرة أخرى بعناية شديدة؛ ما أدى إلى توقيع معاهدة سلام رسمية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

وعلى هذا الأساس، كتب «بروس ريدل»، من مؤسسة «بروكينجز»، «أنه من نواحٍ عدة، يمكنك القول إن الشرق الأوسط الحديث قد تشكل على يد جيمي كارتر»، مع الوضع في الاعتبار أنه كان أيضًا أول زعيم أمريكي، يدعو إلى دولة فلسطينية مستقلة .وأضاف «ألتر»، أنه كان «الرئيس الأمريكي الأكثر تأييدًا للفلسطينيين على الإطلاق»، من خلال كتابه الصادر عام ٢٠٠٦، والذي حمل عنوان «فلسطين ..سلام، وليس فصل عنصري»، حيث اعترف «بالحقيقة الأساسية التي يجب مواجهتها»، حول كيف أن الولايات المتحدة «لا يمكن أن تكون صانعة سلام ما دام يُنظر إلى قادتها على أنهم مؤيدون بشدة لكل عمل أو سياسة لأي حكومة إسرائيلية تكون بالسلطة».

وبشكل عام، تعد السياسات الخارجية الأمريكية محلًا دائمًا للإدانة والانتقاد، حيث تجاهلت الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض –سواء ديمقراطية أو جمهورية– العديد من التحذيرات الحكيمة التي أطلقها المراقبون .وتجلى ذلك بوضوح في النموذج الذي قدمه «جو بايدن»، منذ اندلاع حرب إسرائيل على غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، والذي

قوض إلى الأبد أي خطاب من واشنطن، حول الالتزام المفترض والواجب الأخلاقي لحماية حقوق الإنسان وفرض القانون الدولي.

وعلى النقيض مما أشارت إليه «فاكيل»، بشأن اعتماد «كارتر»، على الطرق الدبلوماسية التي أسهمت في تمكين الرؤساء الأمريكيين اللاحقين من بناء «نموذج سلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ منحت «إدارة بايدن» الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بقيادة «نتنياهو»، تفويضًا مفتوحًا لشن حرب تدمير جماعي واحتلال عسكري، ما أسفر عن كارثة إنسانية في غزة– فضلا عن امتداد هذه الحرب إلى الضفة الغربية، ولبنان وسوريا– وهو ما أدانته «المحكمة الجنائية الدولية»، و«محكمة العدل الدولية»، مشددة على ضرورة أن تواجه إسرائيل الاتهامات القانونية بتورطها في جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

وأشار «جيمس بامفورد»، في مجلة «ذا نيشن»، إلى أنه بالرغم من تزايد الأدلة على أن «الأسلحة الأمريكية كانت تستخدم لتنفيذ «إبادة جماعية»، من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة؛ فإن بايدن استمر في إرسال المزيد منها في ظل استمرار القصف وعدم توقف المجازر.

وخلال الحرب والقصف الإسرائيلي المتواصل، والغزو البري، والاحتلال العسكري لغزة، تراجع «بايدن» ومسؤولوه بشكل متكرر عن اتخاذ أي موقف أخلاقي تجاه النوايا الواضحة للحكومة الإسرائيلية المتطرفة بتنفيذ تطهير عرقي بحق الفلسطينيين في غزة .وشمل ذلك التخلي عن المطالبات الأمريكية بتقليص الدعم العسكري لإسرائيل، رغم استمرارها في منع المساعدات الإنسانية عن غزة ورفضها الامتثال .ورغم هذه الانتهاكات، أصرت الولايات المتحدة على أن حليفتها لم تخالف القانون الدولي.

وفي واحدة من خطواته الأخيرة كرئيس، أقر «بايدن»، صفقة أسلحة بقيمة تقارب ٨ مليارات دولار لإسرائيل، شملت قذائف مدفعية، وصواريخ متوسطة المدى، وقنابل تزن ٥٠٠ رطل .وجاءت هذه الصفقة لتضاف إلى أكثر من ٩٠١٧ مليار دولار قدمتها «واشنطن»، للجيش الإسرائيلي منذ بدء الحرب على غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، كما سبق لإدارته في أغسطس الماضي الموافقة على صفقة أخرى لنقل طائرات مقاتلة من طرازF –١٥ وصواريخ جو–جو وقذائف هاون متفجرة، وذخائر دبابات بقيمة ٢٠ مليار دولار إلى إسرائيل.

وداخل الإدارة الأمريكية، تم تسجيل أن «بايدن»، ووزير خارجيته «أنتوني بلينكن»، قد تجاهلا تقارير داخلية من وكالات، مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، التي توصلت إلى أن إسرائيل، قد حجبت المساعدات الإنسانية عن المدنيين الفلسطينيين، وهو ما أسفر عن إصابات ووفيات تمثل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية . وتشير «تقارير طبية»، نشرتها مجلة «ذا لانسيت» في يوليو ٢٠٢٤، إلى أن العدد الحقيقي للضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي في غزة، قد بلغ حوالي ١٨٦ ألف شخص حتى ذلك الحين، ولذا، فقد

ذكر «ديفي سريدهار»، رئيس قسم الصحة العامة العالمية في «جامعة إدنبرة»، أن إجمالي عدد القتلى في حرب إسرائيل قد يتجاوز الآن ٣٣٥,٠٠٠ شخص، بسبب العنف والمجاعة والأمراض .

ومن خلال دعمها الحازم لطموحات إسرائيل الحربية، فإن «إدارة بايدن»، تتحمل المسؤولية المباشرة عن الخسائر الفادحة في الأرواح المدنية .وأضاف «بامفورد»، أن البيت الأبيض «قرر أن يمارس لعبة سياسية باستغلاله حياة الناجين اليائسين والجائعين في غزة»، خلال حملة الانتخابات الرئاسية في ٢٠٢٤، حيث «تظاهر بايدن ومستشاروه بتشديد المواقف ضد إسرائيل»، من أجل تعزيز آمال نائبة الرئيس «كامالا هاريس»، ضد «ترامب»؛ لكن هذه المناورات كانت «مجرد خدعة واهية».

وبالتالي، وبينما وصف «ألتر»، الرئيس «كارتر»، بأنه «رجل طيب وبعيد النظر لم يُمنح التقدير الكافي لجهوده»، وأشار «ريدل»، إلى أنه «يستحق المزيد من التقدير لرئاسته بشكل عام ولدوره بشكل خاص في الشرق الأوسط»؛ فإن إرث «جو بايدن»، سيكون مرتبطا بقبوله ودعمه لحرب إسرائيل التي تهدف إلى ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، وتطهير عرقي في قطاع غزة، وتقويض كبير للأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، مما يعود بالضرر الكبير والمطلق على جميع الأطراف، بما في ذلك الولايات المتحدة.

٢٠٢٥/١/٢٠

زيارة جلالة الملك لسلطنة عُمان.. وتعزيز التكامل البحريني – العماني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تحقيق الوحدة الخليجية هدف استراتيجي وثقه ميثاق دول مجلس التعاون الخليجي، وتتطلع إليه كافة شعوب دول المجلس، وتدعم المسارات الثنائية للعلاقات بين هذه الدول عملها الجماعي وصولاً إليه، وما بين هذه الشعوب من مقومات مؤهلة لتحقيق هذه الوحدة، من تاريخ مشترك وأواصر قربى، ووحدة الانتماء الثقافي والجغرافي والمصير المشترك، يجعل الوصول إليه ليس بعيد المنال.

وعلى هذا الطريق تتعدد زيارات جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ولقاءاته مع قادة دول المجلس التي تدعم العلاقات البينية، وتعزز التنسيق والتكامل في المجالات كافة، وكان آخرها زيارة الدولة التي قام بها لسلطنة عُمان، بدعوة من شقيقه جلالة السلطان «هيثم بن طارق»، بعد نحو سنتين من استقبال المملكة للسلطان في ٢٠٢٢، فيما يقوم لهذا التنسيق والتكامل بنية مؤسسية قوامها «اللجنة العليا المشتركة» بين البلدين، والتي تأسست في ١٩٩٢، و«مجلس الأعمال المشترك»، بين غرفتي التجارة والصناعة لكلا البلدين، و«جمعية الصداقة البحرينية العمانية».

ولدى زيارة جلالة السلطان «هيثم بن طارق» للمملكة في أكتوبر ٢٠٢٢، تم التوقيع على حزمة اتفاقيات ومذكرات تفاهم، هي الأكبر في تاريخ علاقات البلدين، شملت ١٦ اتفاقية تعاون في المجالات الأمنية، والنقل البحري والملاحة البحرية وتطوير نقل الموانئ، والتعاون بين «مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة»، وجامعة السلطان «قابوس» في مجال الدراسات والبحوث، وتأسيس شركة بحرينية عُمانية قابضة للاستثمار، ومنح سلطنة عُمان صفة الشريك المعتمد للمركز العالمي لخدمات الشحن البحرية والجوية .

علاوة على ذلك، شهدت الزيارة التوقيع على ١٨ مذكرة تفاهم وبرنامجا تنفيذيا مشتركا، شمل التعاون بين حكومتي البلدين في مجالات تقنية المعلومات، والتعليم العالي والبحث العلمي، والابتكار والتدريب المهني، والمجالات العلمية والتربوية للعامين الدراسيين ٢٠٢٢/٢٠٢٣ و٢٠٢٣/٢٠٢٤، والتعاون في مجال المنافسة ومنع الاحتكار، وعلوم وتقنيات الفضاء، والملاحة الجوية، والعمل البلدي، والتنمية الاجتماعية، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، والعمل الثقافي والتراثي والمتحفي للأعوام من ٢٠٢٣ – ٢٠٢٦، والتعاون السياحي لنفس الفترة، والتعاون في مجال التوثيق التاريخي وإدارة الوثائق والمحفوظات، والتعاون في المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية لعامي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وفي مجال حماية البيئة ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والمجالات الشبابية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥، إضافة إلى التوقيع على برنامج تنفيذي بين وزارتي الخارجية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، واتفاق بشأن تداول شركات الوساطة عن بعد خلال نظام التداول الإلكتروني الذي يربط بين بورصتي البلدين، وتمكين التداول المباشر بينهما.

وقبل زيارة جلالة السلطان «هيثم بن طارق» للمملكة، كانت اللجنة العليا المشتركة بين البلدين في اجتماعاتها في المنامة في أغسطس ٢٠٢١، قد وقعت على ثلاث اتفاقات في مجالات الدراسات الدبلوماسية، والبحوث والتدريب، والكهرباء والطاقة المتجددة، وحماية المستهلك في كلا البلدين .وجاءت هذه الاتفاقات تضيف إلى ما توصلت إليه قبلاً، بشأن التعاون في مجالات الثقافة، والسياحة، والتقاعد المدني، وحماية البيئة، والنشاط الشبابي والرياضي، ودعوة مجلس الأعمال المشترك لدراسة فكرة إنشاء «الشركة البحرينية العمانية للاستثمار» .فيما كانت مجالات التعاون في التعليم والثروة السمكية وفرص التنمية الاقتصادية، والاستثمار خاصة في الأمن الغذائي؛ حاضرة باستمرار في عمل اللجنة، كما كان هناك حرص دائم من قادة البلدين على تنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية والدولية، والتعاون في مواجهة التحديات التي تطول أمن واستقرار المنطقة.

وفيما أخذ الجانبان العمل على تنفيذ محتوى هذه الاتفاقات ومذكرات التفاهم؛ جاءت زيارة جلالة الملك لسلطنة عُمان في مستهل العام الجديد، ولقائه جلالة السلطان «هيثم بن طارق»، ومجتمع الأعمال العُماني، حيث بدأ انطلاق «الشركة البحرينية العمانية القابضة للاستثمار»، تستكشف فرص الاستثمار وتطورها وتشجع القطاعين العام والخاص على ولوجها .

كما شهدت الزيارة توقيع ٢٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجا تنفيذيا للعديد من المجالات، شملت إزالة الازدواج الضريبي، والتعاون في مجالات الأرصاد الجوية، والصحة، والعمل وتنمية الموارد البشرية، والوقف والزكاة، والتعليم، وسوق الأوراق المالية، والمجال العلمي والتربوي، والإعلام، والاستثمار، والصناعة، والأمن الغذائي، وتنظيم المعارض والمؤتمرات، والزراعة، والفحص والمقاييس ودمغ الذهب، والمسار السريع لبراءات الاختراع والملكية الفكرية، والتأمينات والحماية الاجتماعية، والإدارة العامة، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وإنشاء وتطوير وإدارة المناطق الاقتصادية والصناعية، والبرنامج التنفيذي في مجال تقييم المؤسسات التعليمية، والعمل البلدي، والكهرباء والطاقة المتجددة .ومن الواضح أن هذه الاتفاقات ومذكرات التفاهم تتعلق بتفاصيل عملية التكامل بين البلدين، وتعالج ما يشوبها من عقبات.

وفيما أخذت وزارة السياحة البحرينية تروج للخليج، كوجهة سياحية واحدة، متعددة المزايا، حيث لكل من بلدانها ما يجذب السائح إليها؛ فقد أدت مذكرة التفاهم إلى دعم التكامل السياحي بين البحرين وسلطنة عُمان، كما غدت كل دول الخليج تنظر إلى السياحة كأحد أهم مسارات تنويع مصادر الدخل .وفي عام ٢٠٢٣ زار سلطنة عُمان ٤٧ ألف سائح بحريني، بينما استقبلت المملكة ٥٧ ألف سائح عُماني، ويتطلع كلاهما إلى مضاعفة هذه الأعداد.

وخلال زيارته للسلطنة التقى جلالة الملك عددًا من أعضاء غرفتي التجارة والصناعة في سلطنة عُمان والبحرين، وأعضاء مجلس إدارة شركة عُمان والبحرين للاستثمار، حيث استمع إلى خطة الشركة، وناقش معهم القطاعات التي يمكن أن تدخل فيها الشركة البالغ رأس مالها ١٠ ملايين ريال عُماني، ويتوافق تأسيسها مع الرؤى المستقبلية لكلا البلدين، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز القطاعات غير النفطية .ويعد إنشاء هذه الشركة من أبرز المبادرات الاقتصادية للتكامل بين البلدين، وتعزيز المشروعات المشتركة بين شركات القطاع الخاص في كليهما، فيما يجري العمل حاليًا على اعتماد الاستراتيجية النهائية لها؛ تمهيدًا لإدراكها في بورصتي البحرين ومسقط، ولا شك أنه سيكون أمام الشريك العماني في الشركة المزايا التي يوفرها الاقتصاد البحريني، وفرص الاستفادة من موقع البحرين الاستراتيجي.

علاوة على ذلك، سيكون من شأن نشاط هذه الشركة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي بلغ نحو ٦٤٢ مليون دولار في ٢٠٢٣، كما يستفيد البلدان من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع كل منهما والولايات المتحدة، في ضوء السياسة الحمائية الجديدة «لترامب»، حيث لكل منهما– بموجب الاتفاقية– ميزة الدخول إلى السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية، ليشكل ذلك فرصا كبيرة للاستثمار، للاستفادة من هذه الميزة، وقد أخذت المملكة تطور هذه الاستفادة من خلال مشروعها التنموي، «منطقة التجارة الحرة الأمريكية».

ومن الجدير بالذكر، أن الاستثمارات الهندية والباكستانية في البحرين في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، كانت قد نشأت أصلاً للاستفادة من حصة المملكة في السوق الأمريكية لهذه السلع .ويتطلع الجانبان إلى التعاون في

مجال الاستثمار للاستفادة من هذه الفرص، ويذكر أن الرصيد التراكمي للاستثمارات العمانية في مملكة البحرين بلغ ٣٩٨ مليون دولار في ٢٠٢٣، وفي هذا العام تدفقت استثمارات عُمانية على البحرين بقيمة ٣٩ مليون دولار.

وشملت الاتفاقات ومذكرات التفاهم، تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات الزراعة، والثروة الحيوانية، والثروة السمكية، حيث يعد الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه دول الخليج .وقد استبق هذه المذكرات والاتفاقات عقد «الملتقى البحريني العماني»، حول تحديات الأمن الغذائي، وآليات التعاون الثنائي لمواجهتها في مارس العام الماضي بالمنامة، والذي نظمه «مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة»، كأحد مخرجات وتوصيات «اللجنة البحرينية العمانية المشتركة»، في اجتماعها في البحرين في أغسطس ٢٠٢١، وأكدت أهمية التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال الأمن الغذائي، وإلى هذا وقعت شركة «غذاء البحرين القابضة» التابعة لشركة ممتلكات البحرين القابضة، صندوق الثروة السيادي للمملكة، مذكرة تفاهم مع الشركة العمانية القابضة للاستثمار الغذائي «نتاج» التابعة لجهاز الاستثمار العماني؛ بهدف تعزيز التعاون في مجالات الأمن الغذائي؛ استفادة من المزايا النسبية لسلطنة عُمان في هذا المجال.

على العموم، جاءت زيارة جلالة الملك لسلطنة عُمان لتعطي قوة دفع جديدة لمسار التكامل القائم بين البلدين الشقيقين؛ ما يخدم العمل الخليجي المشترك، وتحقيق الرؤى المستقبلية لكلا البلدين، فضلاً عن تنسيق المواقف والرؤى إزاء القضايا الإقليمية والدولية، ومواجهة التحديات التي تواجه المنطقة بأبعادها المختلفة .ويأتي حصاد هذه الزيارة من اتفاقات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية، ليدفع العمل التنموي في كافة المجالات، ويفتح أمام القطاع الخاص آفاقا رحبة للنشاط، كما يعزز من تحول السوق الخليجية إلى سوق واحدة، ينتقل فيها العمل ورأس المال من دون قيود أو خسارة في المزايا ما يعزز المواطنة الاقتصادية الخليجية.

٢٠٢٥/١/٢٣

الفشل الأخلاقي لبايدن وبلينكن في حقوق الإنسان

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع انتهاء ولاية الرئيس الديمقراطي «جو بايدن»– التي استمرت فترة واحدة –وعودة «دونالد ترامب»، إلى البيت الأبيض يوم ٢٠ يناير ٢٠٢٥، أصدرت وسائل الإعلام الغربية العديد من التقارير التي استعرضت إرث «إدارة بايدن»، متناولة نجاحاتها وإخفاقاتها .

وعلى الرغم من قرار «بايدن»، بإعادة الترشح للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، فإن نهاية فترة حكمه شهدت استبداله بنائبته «كامالا هاريس»، وسط تراجع شعبيته التي وصلت إلى ٣٩٪، مع ارتباط حكمه بسمعة الركود الاقتصادي، والأثر السلبي الكبير الذي خلفته إدارته على الساحة الدولية، بسبب سياساتها الداعمة للقصف

الإسرائيلي الوحشي واحتلال غزة، وما ترتب على ذلك من تداعيات إنسانية مدمرة؛ ما ألقى بظلال قاتمة على سمعة الحكومة المنتهية ولايتها.

وفي تقرير لمجلة «فورين أفيرز»، عبّرت «سارة ياجر»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، عن خيبة أملها إزاء أداء «إدارة بايدن»، في مجال حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن التخلي عن سياسة خارجية كان قد ادعى التزامه بها سيُسبب «تكاليف أخلاقية واستراتيجية» خطيرة للولايات المتحدة .ومع ذلك، لا يقع عبء هذا الفشل الأخلاقي والسياسي عليه وحده، حيث أكد «جوناثان جوير»، في مجلة «ذا نيشن»، أن وزير الخارجية «أنتوني بلينكن»، «لن يُذكر اسمه بسبب نجاحاته»، خلال توليه الدبلوماسية الأمريكية، بل بسبب «الكارثة الإنسانية التي أسهم في تشجيعها ودعمها».

وفي عام ٢٠٢١، أشار «كينيث روث»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، إلى أن فوز «بايدن»، على «ترامب»، في الانتخابات الرئاسية– بعد أربع سنوات من حكم رئيس تجاهل حقوق الإنسان وعاداها بشكل كبير –كان يمثل «فرصة لتغيير جذري» لدعم القانون الإنساني الدولي ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات .وخلال الأشهر الأولى من رئاسته، بدا أنه يسير نحو تحقيق هذا التحول، حيث أعاد عضوية الولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة– والتي انسحب منها ترامب في ٢٠١٨ –وألغى العقوبات التي فرضتها الإدارة السابقة على المحكمة الجنائية الدولية .ومع ذلك، وكما وثقت «ياجر»، فقد انتهى به الأمر بصفته صانع القرار السياسي، إلى «تقويض هذه المثل العليا بنفسه» .وكان أبرز دليل على ذلك تورطه في دعم حرب إسرائيل ضد غزة، ما شكل تناقضًا واضحًا مع وعوده وتعهداته السابقة بدعم حقوق الإنسان.

ومنذ أكتوبر ٢٠٢٣، سجلت «الأمم المتحدة»، استشهاد ما يربو على ٤٥,٠٠٠ فلسطيني في غزة– غالبيتهم من النساء والأطفال –على الرغم من نشر مجلة «لانسيت» تقريرًا يشير إلى أن حصيلة الشهداء كانت أعلى بنسبة ٤١٪ مما جرى الإبلاغ عنه بين أكتوبر ٢٠٢٣ ويونيو ٢٠٢٤ بأكثر من ٠٠٠٦٤ حالة .وأدان «جوناثان دومونت»، من «برنامج الغذاء العالمي»، تصميم إسرائيل المتعمد على فرض ظروف إنسانية كارثية في غزة، وهو ما دفع «المحكمة الجنائية الدولية»، إلى إصدار أوامر اعتقال دولية بحق رئيس وزرائها «بنيامين نتنياهو»، ووزير دفاعه السابق «يوآف جالانت» .وأعرب «دومونت»، عن أسفه البالغ إزاء حجم الدمار داخل الأراضي الفلسطينية، مشيرًا إلى أن الجميع تقريبًا فقدوا منازلهم»، ما أجبر معظم السكان على «العيش في خيام».

ومن الواضح أن «بلينكن»، قد استشعر الندم على دوره في هذه الأزمة .وفي مقابلة مع «لولا جارسيا نافارو» من صحيفة «نيويورك تايمز» في يناير ٢٠٢٥، تحدث عن أن أحد «الأهداف الأساسية» لسياسة إدارته تجاه حرب إسرائيل في غزة، كان «بذل أقصى ما يمكن لضمان أن الأطفال والنساء والرجال الذين وجدوا أنفسهم في مرمى

نيران الحرب، حظوا بأكبر قدر ممكن من الحماية وتلقوا المساعدة اللازمة للبقاء على قيد الحياة في ظل هذا الصراع».

وعلى النقيض من ذلك، أرسلت الإدارة الديمقراطية حوالي ١٨ مليار دولار من المساعدات العسكرية إلى إسرائيل منذ أكتوبر ٢٠٢٣، والتي تم توثيق استخدامها– بما في ذلك القنابل والذخائر الأمريكية –ضد المدنيين الفلسطينيين والبنية التحتية المدنية .وفي آخر قراراتها في البيت الأبيض وافقت على نقل أسلحة إضافية بقيمة ٨ مليارات دولار .

وخلال حديثه مع «نافارو»، تناول «بلينكن»، مسألة تدمير إسرائيل لغزة والمعاناة الهائلة التي لحقت بالمدنيين الفلسطينيين، مؤكدًا أن «لا أحد يحتاج إلى تذكيري بتلك المعاناة، فهي شيء أراه أمام عيني كل يوم» .ومع ذلك، شدد على التزام الإدارة الأمريكية بقوله :«لقد كنا وما زلنا ملتزمين بشكل أساسي بالدفاع عن إسرائيل».

وفي مقابل هذا الادعاء، صرح «مايك كيسي»– الذي استقال من منصبه كنائب المستشار السياسي بالخارجية الأمريكية، احتجاجًا على سياسات إدارة بايدن تجاه أعداد الوفيات من المدنيين الفلسطينيين –لصحيفة «الجارديان»، كيف تم تجاهل تقارير التحديث اليومية حول وفيات النساء والأطفال مرارًا وتكرارًا، وكيف تم رفض المقترحات الخاصة بإعادة بناء الأراضي بعد الحرب على أساس تقديم المساعدات الإنسانية واستتباب البنية التحتية الأمنية، بما يتوافق مع تفضيلات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، التي أوضحت أن أهدافها طويلة المدى تكمن في ضم الأراضي الفلسطينية بالكامل، وفرض النزوح الجماعي على الشعب الفلسطيني إلى البلدان المجاورة.

وفي محاولة لتبرير الهجمات الإسرائيلية على المدنيين في غزة، زعم «بلينكن»، أن الجيش الإسرائيلي «يعمل في بيئة فريدة واستثنائية من نوعها»؛ إلا أن هذا الموقف قوبل بانتقادات حادة من «ياجر»، التي أشارت إلى التناقض الواضح في سياسة «إدارة بايدن» .ففي حين كانت الإدارة الأمريكية صريحة في انتقاد الجرائم الروسية في أوكرانيا منذ فبراير ٢٠٢٢، ودعمت قرارات أممية تطالب بوقف الحرب، وأشادت بقرار «المحكمة الجنائية الدولية»، بإصدار مذكرات توقيف دولية بحق مسؤولين روس، بمن فيهم «فلاديمير بوتين» في ٢٠٢٣؛ فقد اتخذت «موقفًا مغايرًا»، تجاه الجرائم الإسرائيلية، حيث «تجاهلت أو دافعت عن هذه الجرائم»، التي استهدفت المدنيين الفلسطينيين في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولبنان .ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل «عرقلت الجهود الدولية للمحاسبة»، من خلال تقويض شرعية «المحكمة الجنائية الدولية»، واعتراض قرارات «مجلس الأمن»، التي دعت إلى وقف إطلاق النار لمواجهة العدوان الإسرائيلي.

ونتيجة لذلك، تعرضت «الخارجية الأمريكية»، في عهد «بلينكن»، لدعاوى قانونية غير مسبوقة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، حيث اتهمها الفلسطينيون والفلسطينيون الأمريكيون، بتعمد تجاوز قوانين حقوق الإنسان الأمريكية، لا سيما قانون «ليهي»، الذي ينص على منع البيت الأبيض من تقديم المساعدات العسكرية

للدول التي تُثبت ارتكابها لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما أثار جدلاً واسعًا بشأن التناقض في تطبيق السياسة الأمريكية بين مناطق النزاع المختلفة.

وكما أكدت «سارة ليا ويتسون»، من منظمة «الديمقراطية للعالم العربي الآن»، فإن «الخارجية الأمريكية»، تسعى إلى ترويج فكرة مفادها؛ أن «أي وحدة إسرائيلية لم ترتكب انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان»، وهو ما وصفته بالادعاء الذي «يتعارض تمامًا مع الكم الهائل من تقارير حقوق الإنسان والأدلة الصحفية، ونتائج التحقيقات التي أجرتها الوكالات الداخلية للخارجية الأمريكية نفسها»، والتي تعمد «بلينكن»، تجاهلها بوضوح.

وفيما يتعلق بهذه الاتهامات، ذكر «جوش بول»– الذي استقال من وزارة الخارجية احتجاجًا على مبيعات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٣ بعد أحد عشر عامًا من ترؤسه مكتب الشؤون السياسية والعسكرية –كيف شاهد حالات متكررة من «انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تم تقديمها، وكان كبار المسؤولين غير راغبين في اتخاذ إجراءات بشأنها؛ خوفًا من العواقب السياسية».

ومع انتهاء فترة «بايدن»، وعودة سلفه إلى المنصب، أشارت «ياجر»، إلى أن المنتقدين الدائمين للمعايير المزدوجة للولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان، قد «يواجهون معايير مشابهة إذا تخلّى ترامب عن التظاهر بالاهتمام بحقوق الإنسان» للشعوب خارج الولايات المتحدة .لكنها، حذرت أيضًا من أن «إلغاء حقوق الإنسان من السياسة الخارجية الأمريكية– كما فعلت العديد من قرارات «بايدن»– سيضر بشكل خطير بمصالح واشنطن والنظام الدولي على نطاق أوسع» .واتفق «جوير» مع هذا الرأي، مشيرًا إلى أنه بالإضافة إلى الخسارة الفادحة في الأرواح، فإن تدمير إسرائيل لفلسطين»، برعاية بايدن وبلينكن، «سيترك تأثيرًا أعمق وأطول أمدًا على الولايات المتحدة»، حيث سيقوض «تطبيق القانون الإنساني الدولي عالميًا»، مما يؤدي إلى «تشجيع الجيوش على شن عمليات حربية عشوائية ضد الشعوب المهمشة».

ومع الترقب للسياسات الخارجية التي سيقودها الجمهوريون خلال السنوات الأربع المقبلة، والتي من المتوقع أن تكون أكثر تأييدًا لإسرائيل، حذرت «ياجر»، من أن «الأضرار التي قد يلحقها ترامب بقضية حقوق الإنسان قد تدفع البعض للنظر إلى فترة بايدن بحنين» .ومع ذلك، نبهت إلى أن مثل هذا التصور «سيشوه الصورة الحقيقية» لسجل حقوق الإنسان في «إدارة بايدن»، خاصة أنه ووزير خارجيته، «بلينكن»، قد «تخليا عن استراتيجيتهما الخاصة»، وهو ما «مهّد الطريق إلى سباق نحو القاع»، في التجاهل المتعمد للقانون الدولي، والمحاسبة عن الانتهاكات، بما في ذلك جرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين.

٢٠٢٥/١/٢٤

توقعات الأكاديميين والخبراء الغربيين للشرق الأوسط في عام ٢٠٢٥

مع تناول «المجلس الأطلسي»، للتداعيات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٤، وإشارته إلى ما شهده العام من صراعات متصاعدة، وأزمات إنسانية حادة، وتحولات جيوسياسية كبرى؛ أكدت صحيفة «الإيكونوميست» في توقعاتها للمشهد الإقليمي لعام ٢٠٢٥، أن «حالة الاضطراب المستمرة في المنطقة من غير المرجح أن تنحسر، مع تصاعد التوترات، واحتمالات اندلاع صراعات جديدة» .ورأى «جورجيو كافييرو»، من شركة «جلف ستيت أناليتكس»، أن «قضايا، مثل مستقبل سوريا بعد الأسد، وتصاعد الأعمال العدائية بين إيران وإسرائيل، والتطورات في القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى سياسات إدارة ترامب غير المتوقعة»؛ ستلعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل ملامح المنطقة خلال العام المقبل.

وضمن التحليلات الغربية للمشهد الأمني الهش في الشرق الأوسط؛ تبرز توقعات قيام إسرائيل بتنفيذ ضربات ضد خصومها الإقليميين خلال عام ٢٠٢٤، مع احتمالات تلقيها دعمًا إضافيًا من إدارة البيت الأبيض وفي هذا الإطار، شدد «كافييرو»، على أن «إحدى أكثر الديناميكيات المقلقة في المنطقة خلال العام الجديد تكمن في احتمال تصاعد الأعمال العدائية بين طهران وتل أبيب».

وفقًا لـ«إروين فان فين»، من معهد «كلينجيندیل»، يدخل «ائتلاف نتنياهو اليميني المتطرف العام الجديد في حالة انتشاء»، بعد نجاحاته العسكرية ضد حزب الله، وإيران، واستهدافه للبنية التحتية العسكرية لسوريا خلال عام ٢٠٢٤ .ومع الأخذ في الاعتبار «الرغبة الإسرائيلية المستمرة في نقل الصراع إلى إيران، عبر مهاجمة منشآتها النووية»؛ فقد رجّح احتمال قيام إسرائيل بخطوة كهذه «إبان أو عقب فترة وجيزة من تنصيب ترامب» .لكنه حذر من أن مثل هذا الهجوم سيؤدي إلى رد فعل قوي من طهران؛ ما يُنذر باندلاع «صراع إقليمي شديد الوطأة».

وتظل عودة «ترامب» إلى السلطة، محاطًا بمستشاري سياسة خارجية يتبنون مواقف مؤيدة لإسرائيل؛ تفتح الباب أمام احتمالات منح حكومة نتنياهو مساحة أوسع لتنفيذ حملاتها التي تتسم بالعنف، وارتكاب جرائم الحرب والتهجير القسري بحق الفلسطينيين .وأشار «أندرياس كريج»، من «كينجز كوليدج لندن»، إلى أن إسرائيل تجاوزت كل الخطوط الحمراء في القانون الدولي وحقوق الإنسان دون أن تواجه أي ردود فعل تُذكر خلال رئاسة «جو بايدن»، متوقعًا استمرار الدعم الأمريكي لاعتداءاتها «بشكل واضح وصريح».

وسجل «كافييرو»، أنه رغم إشارة «ترامب»، إلى نيته إنهاء حرب إسرائيل ضد غزة قبل أو بعد عودته إلى المكتب البيضاوي في بداية يناير، إلا أنه لا يوجد «ضمان لتنفيذ وقف إطلاق النار» .من جانبها، ردت «كاتي ستالارد»، من مجلة «نيو ستيتسمان»، على تعهداته بإحلال السلام في المنطقة، معتبرةً أن المراقبين داخل المنطقة وخارجها سيكونون «مخطئين إذا صدقوا ذلك».

ووفقًا لـ«كافييرو»، فإن الجمع بين حكومة إسرائيلية متطرفة، وإدارة «ترامب»، المؤيدة لها يمثل «سببًا رئيسيًا»، لزيادة «القلق المشروع» من احتمال تقديم الولايات المتحدة دعمًا علنيًا لإسرائيل لضم الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل .ووفق هذا السيناريو، قد يتم «تطهير» الفلسطينيين عرقيًا وإجبارهم على النزوح إلى الأردن أو مصر في تجاهل تام للقانون الإنساني الدولي، ودون اعتبار للعواقب الكارثية على الدول الأخرى في المنطقة .

وكما أوضح «فان فين»، فإن تسريع إسرائيل لعمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وضمها بدعم أمريكي لن يؤدي فقط إلى تحفيز مقاومة محلية جديدة، بل قد يتسبب أيضًا في «اضطرابات اجتماعية قد تصل إلى حد الاضطرابات السياسية» داخل دول أخرى في المنطقة، سيؤدي هذا إلى زيادة عزلة إسرائيل وتصاعد الانتقادات لكل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، التي تواصل «دفاعها عن الاحتلال غير القانوني، وتجاهلها لجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل بما في ذلك الإبادة الجماعية.

وعلى الرغم من وضوح أسلوب «ترامب» في تعامله مع القضايا الخارجية، فإن سياساته الدقيقة تجاه المنطقة في عام ٢٠٢٥، لا تزال غامضة إلى حد ما .وعندما سُئل في مقابلة مع «مجلة تايم» في ديسمبر ٢٠٢٤ عن اختياره للسفير الأمريكي المقبل في إسرائيل، «مايك هاكابي»– وهو مؤيد قوي للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية –لم يقدم سوى تأكيدات عامة بأنه يسعى إلى «صفقة حيث سيكون هناك سلام ويتوقف القتل»، مما يعكس فشله في تقديم أي تفاصيل أو ضمانات بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني وأراضيه.

علاوة على ذلك، من المتوقع أيضا أن يكون عام ٢٠٢٥ مليئًا بالأحداث بالنسبة لإيران .وأشار «كافييرو»، إلى أنه سيكون عامًا يتعين على قيادة طهران خلاله اتخاذ «خطوات جريئة وحاسمة بناءً على الدروس المؤلمة» التي عانت منها خلال عام ٢٠٢٤ .وبعد انهيار نظام بشار الأسد في سوريا في ديسمبر ٢٠٢٤، أشارت «باتريشيا كرم»، من «المركز العربي»، إلى أن هذا الأمر «ترك إيران أكثر ضعفًا من أي وقت مضى، لكنها ليست خائرة القوى تمامًا»، لاسيما بعد «تأثر مشروع نفوذها الإقليمي بشكل خطير»، كما أنها باتت «عُرضة بوضوح للهجمات من إسرائيل» .

من ناحية أخرى، يأمل «فان فين»، أن يتضمن «إعادة ضبط» استراتيجية إيران الإقليمية سعيها لتهدئة خصوماتها القائمة، وإعادة بناء قنوات دبلوماسية فيما يتعلق بجهودها في مجال الانتشار النووي .ومع ذلك، أدرك أيضًا أنه من الممكن أن تقرر فجأة «الاندفاع نحو تطوير القنبلة النووية»، وذلك في سبيل إنشاء قدرة ردع لحماية نفسها من الهجمات العسكرية الإسرائيلية المباشرة.

ومع توقع استعادة إدارة «ترامب»، لسياسة فرض العقوبات ضد إيران، وتقلص فرص التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع واشنطن؛ ترى «ستالارد»، أن هناك احتمالًا كبيرًا أمام المسؤولين الإيرانيين بأن يقرروا سريعًا أن

«الطريقة الوحيدة لضمان أمنهم هي تسريع سعيهم للحصول على الأسلحة النووية» .لكن، قد يؤدي ذلك بدوره إلى تسريع رغبة نتنياهو في «توجيه ضربة ساحقة» لإحباط هذه الخطط.

وسلط المراقبون الغربيون الضوء على انهيار النفوذ الإيراني في سوريا، باعتباره «عنصرًا مهمًا» في تشكيل ملامح الشؤون الإقليمية في عام ٢٠٢٥ .وأشار «كافييرو»، إلى أن إسرائيل وتركيا «على استعداد لأن تصبحا المستفيدتين الاستراتيجيتين» من تطورات الأحداث على حساب إيران، حيث قامت إسرائيل بشن مئات الغارات الجوية، وعمليات الغزو البري في نطاق مرتفعات الجولان، بهدف «إبقاء الدولة السورية ضعيفة» تمامًا .وأوضحت «فينا علي خان»، من مؤسسة «سينتشري»، أنه «مع تخفيف قبضة طهران على المنطقة، أصبح المسرح مهيأ لتركيا لملء الفراغ وإعادة تعريف النظام الإقليمي» .ومع ذلك، اعترفت بأنه «ما زال من السابق لأوانه معرفة» ما إذا كانت هذه النتيجة المحتملة ستتحقق على أرض الواقع.

وفيما يتصل بسوريا، من الجدير بالملاحظة تصريحات «ترامب»، عبر المواقع الإلكترونية في أعقاب سقوط الأسد مباشرة بأن الدولة السورية «في حالة من الفوضى»، و«ليست صديقة لنا»، وأن «الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تتعامل معها»، وقد علقت «أنيل شيلين»، من «المركز العربي»، على هذه التصريحات بقولها إنها تعكس «توجس وقلق العديد من الأمريكيين الذين أعربوا عن استيائهم من الإجراءات العسكرية الأمريكية المكلفة وغير الفعّالة في الشرق الأوسط» .ومع ذلك، فإن نظام العقوبات الذي فرضه الغرب على سوريا، يعني أنه يجب أن يكون هناك اهتمام وتوجيه في الوقت ذاته هناك .وأشارت «أجاثي ديماريس»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن صناع السياسات الأوروبيين والأمريكيين يجب أن «يعملوا معًا بشكل وثيق على عملية رفع العقوبات على مراحل»، مع التأكيد على «ضرورة احترام حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات».

على العموم، في ظل حالة عدم اليقين المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ أشارت مجلة «الإيكونوميست»، إلى أن اقتصادات دول الخليج أثبتت قدرتها على مقاومة الجغرافيا السياسية الإقليمية، ومن المقرر في العام الجديد أن «تمضي قدماً في أجندات التنويع الاقتصادي والتنمية»، وبالتالي الحفاظ على مكانة الخليج باعتباره «نقطة جذب للاستثمار الأجنبي» .ومع توقع مراقبين، مثل وكالة «فيتش»، أن يصل متوسط أسعار النفط الخام إلى ٧٠ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٢٥، أشارت أيضا إلى أن الإيرادات غير النفطية ستكون «قوية» نتيجة للاستثمارات الحكومية والخاصة على حد سواء.

٢٠٢٥/١/٢٥

ولاية «ترامب الثانية».. من الضغوط القصوى إلى التوسع الإقليمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أشار «رافي أجراوال»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى تأثير إعادة انتخاب «دونالد ترامب» رئيسًا للولايات المتحدة، وأن ذلك أدى إلى بروز «عالم أكثر براجماتية»، حيث يُتوقع أن تستفيد الدول والشركات ذات النفوذ على حساب الأطراف الأخرى .وأشار «يائير روزنبيرغ»، في مجلة «ذي أتلانتيك» إلى أن البراجماتية مثلت «السلاح السري» للحزب الجمهوري في توحيد التيارات الداخلية، وتوفير «مرونة ملحوظة» في التعامل مع السياسة الخارجية، وخاصة تجاه منافسي واشنطن .في حين تساءل «ستيفن والت»، من «جامعة هارفارد»، عن مدى اقتناع «ترامب» وأنصاره بقدرتهم على «ترهيب العالم بأسره»، لتحقيق مصالحهم ومصالح الولايات المتحدة.

وخلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، وفترة الانتقال اللاحقة بين الإدارة الديمقراطية والجمهورية، وجه العديد من التهديدات ضد دول حول العالم– سواء أكانت خصومًا أو حلفاء لواشنطن –من بينها فرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على الدول أعضاء مجموعة «البريكس»؛ حال أصدرت عملة دولية منافسة للدولار .وقبيل تنصيبه الثاني في ٢٠ يناير ٢٠٢٥ زاد من تركيزه على التوسع الجغرافي للأراضي الأمريكية، مستهدفًا تعزيز نفوذ واشنطن على جزيرة «جرينلاند»، والسعي لاستعادة السيطرة على حركة الشحن عبر قناة «بنما»، كما أثار الجدل بتصريحه حول إمكانية إجبار كندا على الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية رقم ٥١.

وبالرغم من رفض هذه الادعاءات من قبل محللي السياسة الخارجية والأكاديميين فإن حقيقة تلميحه باحتمالية استخدام القوة العسكرية للسيطرة على مواقع جيواستراتيجية وجيواقتصادية رئيسية، تحت سيادة الدول المتحالفة؛ تسببت في إثارة قدر كبير من القلق، بشأن نواياه خلال السنوات الأربع المقبلة .ورأى «ستيوارت باتريك»، من «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي»، في مثل هذه التهديدات أنها «عودة إلى سياسة خارجية أمريكية قديمة مضللة»؛ ستُفضي إلى مآلات «عكسية للسياسة الخارجية الأمريكية والنظام العالمي».

وفي الشرق الأوسط، الذي شهد «تحولات جذرية» خلال السنوات الأربع الماضية، بات المشهد مختلفًا تمامًا عما كان عليه عند مغادرة «ترامب» البيت الأبيض في عام ٢٠٢١ .ووفقًا لـ«معهد الشرق الأوسط» فإن عودة الإدارة الجمهورية، العازمة على استخدام التهديد بالقوة العسكرية لإخضاع خصومها، تزيد من احتمالات اندلاع الصراعات .وتتفاقم هذه المخاطر مع وجود حكومة إسرائيلية متطرفة ومتهورة، تسعى لاستغلال دعم واشنطن القوي لضم الأراضي الفلسطينية وفرض سيطرتها العسكرية الكاملة.

وتعد تطلعات «ترامب» لتوسيع السيطرة الإقليمية المباشرة للولايات المتحدة على أجزاء من أمريكا الشمالية خارج حدودها التقليدية ليست فكرة جديدة، سواء لإدارته المقبلة أو في سياق التاريخ الأمريكي الحديث .وسبق وأعرب لأول مرة عن رغبته في ضم «جزيرة جرينلاند»– الإقليم المستقل التابع لدولة الدنمارك العضو في حلف شمال الأطلسي –في عام ٢٠١٩ .وتأتي هذه الخطوة رغم إشارة «باتريك» إلى سوابق تاريخية رفضت فيها عروضا مماثلة لنقل السيادة على «جرينلاند» إلى واشنطن في عامي ١٨٦٧ و١٩٤٦.

وفي تفسيره لدوافع «إدارة ترامب» الثانية للسعي لإغراء السلطات في «كوبنهاغن» بالتفاوض على بيع جزيرة جرينلاند، أشار «باتريك» إلى أن ذلك يمثل «انعكاسًا لعمليات الشراء الإقليمية الأمريكية» لمناطق من القرون السابقة التي تعرضت في وقتها لانتقادات واسعة، لكنها أصبحت لاحقًا «صفقات استراتيجية هائلة»، مثل شراء ولاية «لويزيانا» من فرنسا في ١٨٠٣، و«ألاسكا» من روسيا في ١٨٦٧ .واستنادًا إلى نهجه التجاري– أكثر من كونه مفاوضًا –فبوسعه الوصول إلى صفقات ليس بمقدور الآخرين نيلها .ورأى «هنري لي»، من «كلية هارفارد كينيدي»، أن هذه الإجراءات تهدف إلى تحسين «موقف ترامب التفاوضي» بشأن حقوق التعدين، وقد انتهج هذا المسار كونه «يُدرك أن تهديداته تأتي بنتائج».

وعند تناول قضية إعادة فرض «الولايات المتحدة» سيطرتها العسكرية على قناة بنما، التي وصفها بأنها تفرض «رسومًا باهظة» على الشحن، وادعى أنها تحت تأثير الصين –من دون تقديم أدلة– إضافة إلى تهديده باستخدام «القوة الاقتصادية»، لدفع كندا للانضمام إلى الولايات المتحدة؛ شدد «باتريك» على أن هذا يعكس «إصرار الجمهوريين على معاملة نصف الكرة الغربي كمجال نفوذ أمريكي»، موضحا أن هذا النهج، عند تحليله من منظور تاريخي للعلاقات الأمريكية مع جيرانها، يبدو «أقل انحرافًا عن التقليد»، وأكثر «عودة إلى القواعد المعتادة»، التي اتبعتها واشنطن في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وفيما يتعلق بتأثير هذه السياسات على النظام الجيوسياسي الدولي أشار «باتريك» إلى المخاطر التي تنجم عن «طبع ترامب المتهور وأسلوبه المتقلب» .وبعيدًا عن رغبته في ضم مناطق من أمريكا الشمالية يظل معروفًا بكراهيته للعولمة، والتعددية، والتحالفات المعقدة، بالإضافة إلى رفضه الحروب والصراعات المستمرة، وهي المواقف التي تؤثر على التوازن والنفوذ بين «الدوائر» المتنافسة، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين .ومن ثم حذر الباحث من خطورة تفسير تصريحاته، باعتبارها تعكس «استراتيجية كبرى واضحة أو متماسكة» .

وأشارت «راشيل ريزو»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أنه سيرى في فترة رئاسته الثانية «فرصة لإنهاء ما بدأه في المرة الأولى»، وكذلك إعادة الولايات المتحدة إلى «نهج الحكم بالقبضة الحديدية» في السياسة الجيوسياسية . وتهدف هذه السياسة إلى تصعيد التهديدات باستخدام القوة العسكرية ضد الدول الحليفة، بزعم تحسين الوضع الاستراتيجي لواشنطن في مواجهة منافسيها العالميين .

ومع ذلك، أشار «دانيال فريد»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن الولايات المتحدة تمتلك بالفعل اتفاقية «تعاون دفاعي شاملة» مع الدنمارك، تشمل قواعد عسكرية وصاروخية أمريكية في «جرينلاند»، وهي اتفاقية تجاهلها ترامب تمامًا .من جانبه، حذر «باتريك» من أن هذه التهديدات ستؤدي إلى «إضفاء الشرعية على جهود الصين، وروسيا، وربما قوى إقليمية أخرى، لتوسيع دوائر نفوذها في مناطقها»، ما قد يؤدي إلى «تقويض ميثاق الأمم المتحدة، وإضعاف الأسس المتآكلة للنظام الدولي».

ومن بين القوى الإقليمية المحتملة التي قد تستفيد من هذا التحول إيران، حيث من المتوقع أن تكون سياسة الولايات المتحدة تجاهها تحت «إدارة ترامب» محور نقاش رئيسيا خلال الأسابيع والأشهر الأولى من ولايته الثانية .وفي هذا السياق، دعا الأكاديميون الغربيون الإدارة الجمهورية القادمة إلى استغلال ما وصفوه بـ«فرصة» ضعف طهران لتحقيق «اختراق» في المفاوضات النووية، وفقًا لما ذكره «ريتشارد هاس» من مجلس العلاقات الخارجية.

من جانبه، أشار «سينا أزودي»، من جامعة «جورج واشنطن»، إلى أن ترامب هو الشخص الوحيد الذي «يمكنه الذهاب إلى طهران» لإبرام صفقة، ورغم أن هناك «مؤيدين لرؤيته»، في دائرة مستشاريه المقربين، بدلاً من «الصقور الأيديولوجيين» —في إشارة إلى وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي السابق جون بولتون — فقد ظل حذرًا في تقديم أي مفاوضات جديدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، مؤكدًا أن طهران المسلحة نوويًا هي «أكبر تهديد للعالم»، معلقًا أن حكومته «مستعدة للتأكد من أنها لن تمتلك سلاحًا نوويًا».

كما أنه من المتوقع أن تمضي «إدارة ترامب» قُدمًا في دعم توجهات حكومة «بنيامين نتنياهو» اليمينية المتطرفة، ليس فقط فيما يتعلق بالهجمات العسكرية على المنشآت النووية الإيرانية، بل أيضًا في مساعيها لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو مجال قد يكون فيه الضغط الأمريكي فعالًا .وبالفعل وجه تحذيرًا صريحاً، مفاده أنه سيكون «هناك جحيم يدفع ثمنه» الفلسطينيون في غزة إذا لم تطلق حماس سراح الرهائن المتبقين قبل تنصيبه.

وأشار «جوناثان بانيكوف»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن هذا التهديد يهدف إلى إقناع حماس بأن إدارة بايدن المنتهية ولايتها قد تقدم صفقة أفضل، مقارنة بما قد تفرضه إدارة ترامب القادمة، ما يدفعها إلى التصرف سريعًا .ومع ذلك، يبقى التساؤل الأساسي من دون إجابة :كيف ستتغير سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين بمجرد تسلم الإدارة الجديدة مقاليد الحكم في البيت الأبيض؟

وكما أكد «فريد»، فإن تصريحاته بشأن «جرينلاند»، و«قناة بنما»، و«كندا»، التي تحمل إشارات إلى احتمال ضم أراضٍ جديدة إلى الولايات المتحدة، قد تُثبت في النهاية أنها مجرد «ضجيج تكتيكي» .ومع ذلك، فإن توجيه الرئيس العائد تهديدات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية لعدة دول حول العالم قبل عودته إلى المكتب البيضاوي،

يكشف عن «الجانب المظلم للقوة»، الذي وصفه بأنه «غير لائق بأي رئيس أمريكي»، وهو النهج الذي يجعل الولايات المتحدة تبدو «مجرد متنمر يسعى لفرض سيطرته من خلال القوة والترهيب».

وخلصت «جينيفر سبينس»، من «جامعة هارفارد»، إلى أن «الاستقرار العالمي لن يُحافظ عليه إذا أصبح النظام القائم على القواعد أمرًا اختياريًا» .وأشار «باتريك» إلى أن «الاستراتيجية الأمريكية الأكثر عمقًا والمدفوعة بالأمل» قد تتمثل في تكثيف إدارة ترامب الثانية للاهتمام الدبلوماسي والاقتصادي بالنصف الغربي من الكرة الأرضية، مع التخلي في الوقت ذاته عن «فرضية الهيمنة» الضمنية على أمريكا اللاتينية، التي شكلت جوهر مبدأ مونرو.

ومع ذلك، كما أشار «كريستيان فولسغارد»، من «المجلس الأطلسي»؛ فإن دافع ترامب في ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية– تمامًا كما في فترته الأولى –يبدو واضحًا وهو «تسوية الحسابات المعلقة» .ويتضمن ذلك استعادة حملة «الضغوط القصوى» ضد إيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، إلى جانب تقديم دعم واضح لضم إسرائيل كامل الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

٢٠٢٥/١/٢٨

تمويل مراكز الفكر الغربية وتأثيره على استقلاليتها

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتبوأ مراكز الفكر ومؤسسات البحث دورا بارزا في عملية صياغة وتطوير التشريعات في الولايات المتحدة، حيث تتألف من أكاديميين، وقانونيين، ودبلوماسيين، فضلاً عن مسؤولين سابقين رفيعي المستوى في الحكومات والجيوش الغربية، وتعد مؤثرة بشكل خاص في مجالات الشؤون الخارجية، وسياسة الدفاع، سواء من خلال إنتاج التقارير ومقالات الرأي للتأثير على صناع السياسات، أو الإدلاء بشهادات أمام الكونجرس الأمريكي، أو المساعدة بشكل مباشر في صياغة السياسات والتشريعات الجديدة.

وتوظف أبرز مراكز الأبحاث في الشؤون الخارجية والدفاع بالولايات المتحدة، مثل) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومؤسسة راند، والمجلس الأطلسي(، آلاف الأشخاص، بما في ذلك عدد من الخبراء في المجالات الدولية، والتي غالبًا ما تظهر تعليقاتهم وتحليلاتهم في التقارير المطبوعة في وسائل إعلامية مرموقة، مثل) نيويورك تايمز، واشنطن بوست، الغارديان، ووول ستريت جورنال(، بالإضافة إلى تقديم تحليلات لتغطية الأخبار على مدار الساعة عبر شبكات، مثل) بي بي سي، سي إن إن، الجزيرة، إن بي سي نيوز(، وغيرها من المنصات الإعلامية الكبرى.

ووفقًا لتقرير صدر في يناير ٢٠٢٥ بعنوان الأفكار الكبرى والأموال الطائلة ..تمويل مراكز الفكر في أمريكا، أعده بن فريمان، ونيك كليفلاند ستاوت، من معهد كوينسي للحكم الرشيد؛ فإن مراكز الفكر في الدول الغربية، تعتمد

على المصالح الخاصة والحكومات في دعمها السياسي وتمويلها .وعلى الرغم من أن هذا الدعم غالبًا ما يكون مشروطًا، فإن القوانين لا تُلزم هذه المراكز بالإفصاح عن تفاصيل تمويلها لعامة الناس، وهو ما يُعتقد أنه ساهم في تزايد أزمة الثقة العامة بمراكز الفكر خلال السنوات الأخيرة.

وفي تعليق من مايكل شافر، بمجلة بوليتيكو، أشار إلى أن صناعة معاهد الفكر في واشنطن، تطفو على ملايين الدولارات الخاصة بدول الحكومات الأجنبية، وأموال مقاولي البنتاجون، والتي تؤثر بشكل مباشر على تحليلات هذه المعاهد، وبالتالي، على سياسات الإدارة الأمريكية، فلا عجب أن هناك أزمة متزايدة في الثقة بين الأمريكيين العاديين تجاه معاهد الفكر وآراء الخبراء المرتبطين بها.

ومن خلال تقديم تحليل مفصل لمستويات الدعم السياسي والمالي الذي تلقته أفضل خمسين مؤسسة بحثية في السياسة الخارجية الأمريكية، إلى جانب بعض المنظمات الأجنبية في السنوات الأخيرة؛ تم قياس شفافية مراكز الفكر، استنادًا إلى مدى توافر قوائم المانحين والتقارير السنوية للجمهور، بالإضافة إلى ما إذا كانت مبالغ التبرعات الدقيقة قد تم الكشف عنها أم لا.

ووفقًا لهذه المقاييس، فإن تسعة فقط من أفضل خمسين مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة) ١٨٪(، تعتبر شفافة بشكل كامل، أو بشكل كبير فيما يتعلق بمصدر تلقيها للدعم المالي والسياسي، في حين أن ١٨ مؤسسة) ٣٦٪(، يكتنفها غموض كُلي فيما يخص تمويلها، وترفض الكشف عن هوية أي من مانحيها أو مقدار ما قدموه من مساعدة.

وعلى مقياس يتراوح من) ٠ – ٥ (لقياس مستوى الشفافية– حيث تشير) ٠–١ (إلى المؤسسات التي تكشف القليل جدًا أو لا تكشف شيئًا عن مصادر تمويلها، بينما تعكس من) ٤–٥ (مستوى شفافية كامل تقريبًا يكشف جميع معلومات المانحين أو معظمها –حصل معهد بيرجروين، ومقره بروكسل، ومركز ستيمسون، ومقره واشنطن العاصمة، على تقييم مثالي بدرجة ٥/٥، مما يعكس التزامهما التام بالكشف عن مصادر تبرعاتهما ومساعداتهما المالية.

وجاء من بين المؤسسات التي تم تصنيفها في الفئة الثانية من الشفافية) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومعهد الشرق الأوسط، ومجلس شيكاغو للشؤون العالمية، ومعهد كوينسي .(وتشمل المؤسسات التي سجلت) ٣/٥ (في الشفافية،) المجلس الأطلسي، ومؤسسة بروكينجز، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ومجلس العلاقات الخارجية، ومؤسسة راند .(وعلى الجانب الآخر من المقياس، شملت المؤسسات التي سجلت صفر في الشفافية)معهد أمريكان إنتربرايز، ومركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، ومؤسسة هوفر، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.(وعلق شافر، بأن هذه النتائج المتعلقة بدرجات الشفافية لتلك

المعاهد، قد تكون بها الكثير من المحاباة والتحيز؛ إلا أن الأمر الأكثر إثارة للقلق، هو أن معاهد الفكر الأمريكية الكبرى، على عكس مديري المعاهد من الوكلاء الأجانب المسجلين ولجان العمل السياسية، التي تعمل أيضًا للتأثير على صناعة السياسات في واشنطن، ولا يتعين عليها الكشف عن مصادر تمويلها.

وكما أوضح فريمان، وكليفلاند ستاوت، ففي حين تلقى معهد بيرجروين تمويله من قبل مانح أوحد– صندوق نيكولاس بيرجروين الخيري –فإن مركز ستيمسون، هو مركز الفكر الوحيد المُدرج لديه مصادر متعددة للتمويل، كما وفر قائمة كاملة بالمانحين والمولين للسنة المالية المنقضية، ومن ثّم فهو واحد فقط من ثلاثة إلى جانب) معهد الشرق الأوسط، ومجلس شيكاغو للشؤون العالمية(؛ أفصحوا بدقة المبالغ المقدمة بالدولار الأمريكي.

وفيما يتعلق بمصادر تمويل أفضل ٥٠ مؤسسة بحثية يقيمها معهد كوينسي، فقد سُجِّل تقديم الولايات المتحدة، لمؤسسات البحث الرائدة زُهاء ٥٠١ مليار دولار تمويل منذ ٢٠١٩، مع تلقي مؤسسة راند الغالبية العظمى من ذلك المبلغ؛ بسبب تعاونها المباشر مع الحكومة الأمريكية .وفيما يتعلق بمصادر التمويل الأجنبية، فمنذ عام ٢٠١٩، كان) المجلس الأطلسي، ومؤسسة بروكينجز، وصندوق مارشال الألماني(، أكبر المتلقين للدعم المالي المعلن من الحكومات الأجنبية، حيث تلقوا ٨٠٢٠ مليون دولار، و١٠١٧ مليون دولار، و١٠١٦ مليون دولار على التوالي . ومن بين أبرز الحكومات الأجنبية والكيانات المملوكة للحكومات التي تبرعت بمبلغ إجمالي تراكمي يزيد على ١١٠ ملايين دولار لأكبر ٥٠ مؤسسة بحثية منذ ٢٠١٩، جاءت من دول عربية، والمملكة المتحدة .وكما أشار شافر، فإن الأمريكيين العاديين لديهم اهتمام كبير بمعرفة من يمول الآراء التي تؤثر على صانعي السياسات في واشنطن .

ومن الجدير بالذكر، أن نتائج معهد كوينسي، لم تشر إلى حجم تمويل إسرائيل، ومؤسساتها، والجماعات والمنظمات المؤيدة لها، التي تؤثر على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .وفي تحليله، أشار التقرير إلى أن التمويل الذي تقدمه إسرائيل والجماعات والمنظمات المؤيدة لها للمراكز الفكرية الأمريكية الرائدة، لم يتم الكشف عن مصادره، وهو أمر ليس غريبا إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه المؤسسات لا تكشف علنًا عن مصادر تمويلها والمتبرعين لها، ومن بينها مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات الأمريكية، التي تنشر تقريرًا يوميًا تقريبًا بعنوان إسرائيل في الحرب للاحتفال بالهجمات التي تقوم بها ضد أهداف في أنحاء الشرق الأوسط، وهو التوجه ذاته الذي اعتمده معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الذي كان من مؤسسيه السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، مارتن إنديك .ومن ثمّ، ليس من المستغرب أن هذه المؤسسات– نادرًا إن لم يكن أبدًا –ما تتناول الكارثة الإنسانية الناتجة عن حرب القصف والتدمير التي شنّتها إسرائيل على غزة، بل تركز تحليلاتها على التهديدات المرتبطة ببرنامج الصواريخ الباليستية، والأسلحة النووية الإيرانية للأمن الإقليمي.

وبالنظر إلى حجم الأموال التي أنفقها اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، والتي تم توثيقها بمئات الملايين من الدولارات خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٤، لضمان تأمين مرشحين موالين لإسرائيل في الكونجرس؛ فإن نطاق الدعم المقدم لها والمساعدة الأمريكية المستمرة في الحرب ضد غزة واحتلال الأراضي الفلسطينية، لا شك أنه ضخم بكل المقاييس.

وعلى الرغم من أن عدم الشفافية في المؤسسات الأمريكية الكبرى، يجعل من الصعب تحديد مبلغ الأموال الموجهة لهذا الهدف؛ إلا أن الروايات التي تتبناها هذه المعاهد تُظهر كيف أن الدعم غير المشكوك فيه لإسرائيل، أصبح أمرًا شائعًا وراسخًا في الدوائر السياسية والاستشارية في واشنطن.

وإضافة إلى التمويل الحكومي الأمريكي والأجنبي للمراكز الفكرية؛ يجب أيضًا الإشارة إلى أن الشركات العالمية الرائدة في مجال المقاولات الدفاعية، قد قدمت ما يزيد على ٧٠٣٤ مليون دولار لهذه المراكز الفكرية منذ عام ٢٠١٩، ومن بينها هذه الشركات، قدمت نورثروب جرومان، ولوكهيد مارتن، مبلغ ٦٠٥ ملايين دولار، و٦٠٢ مليون دولار على التوالي لهذه المعاهد، بينما تبرعت الشركات المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية بمجموع ٢٠١٠ ملايين دولار لـالمجلس الأطلسي، و٦٠٦ ملايين دولار لـمركز الأمن الأمريكي الجديد، و١٠٤ ملايين دولار لـمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية .

كما ذكر التقرير أن المجلس الأطلسي، تلقى إجمالي ٩٦٠٢ مليون دولار من شركات التصنيع الدفاعية الكبرى؛ مثل نورثروب جرومان، ولوكهيد مارتن وإيرباص، ولهذا ليس غريبا أن يكون هذا المعهد من أقوى المطالبين لواشنطن بمواصلة إرسال الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا، ورفض أي اتفاق دبلوماسي لإنهاء النزاع .علاوة على ذلك، نادرًا ما تذكر هذه المعاهد دور الأسلحة الأمريكية في استخدامها ضد المدنيين الفلسطينيين من قبل الجيش الإسرائيلي في غزة، وهي انتهاكات للقانون الدولي أدانتها منظمات حقوق الإنسان، مثل العفو الدولية.

وفي إدراك لذلك، أشار شافر، إلى أن الآراء التي يعبر عنها بعض معاهد الفكر في واشنطن تم شراؤها ودُفع مقابلها من قبل حكومات وأطراف عسكرية وصناعية ذات مصالح شخصية، وفي تلك العملية يتم تجاهل التأثيرات الاقتصادية والسياسية للمانحين الآخرين الداعمين للصناعات التكنولوجية والدوائية على حد سواء، الذين يسعون أيضًا إلى توجيه دفة السياسة الأمريكية في الاتجاه الذي يفضلونه.

وكما أوضح فريمان، وكليفلاند ستاوت، فإن الدور الأساسي للمؤسسات البحثية يتمثل في إنتاج تحليلات مستقلة، تسهم في مساعدة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة، معتمدين على خبرات المسؤولين السابقين والمعرفة التي يقدمها الخبراء المعاصرون .ومع ذلك، فإن انتشار عمليات التمويل التي تخدم المصالح الخاصة، يثير تساؤلات حول الاستقلالية الفكرية لهذه المؤسسات، ويزيد من الشكوك بشأن حيادها وتحفظها، فضلًا عن تقييد تنوع وجهات النظر .وتتفاقم هذه المخاوف في الحالات التي يشغل فيها الباحثون مناصب مزدوجة في معاهد

فكرية مرتبطة بحكومات أجنبية، أو شركات معينة، ما يعزز الانطباع بتضارب المصالح وتأثير التمويل الخاص على توجهاتهم البحثية.

وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى استطلاع للرأي أجرته شركة كاست فروم كلاي، بالمملكة المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٢، والذي أظهر أن ٤٨٪ فقط من الأمريكيين يعتقدون أن مراكز الفكر والخبراء في السياسة العامة، يقدمون دورًا قيمًا للمجتمع، وهي نسبة أقل بكثير من تلك التي حصل عليها الأطباء) ٨٢٪(، والعلماء والمهندسون)٧٩٪(، وحتى الصحفيون والمراسلون) ٥٥٪(، مما يعكس انخفاض الثقة العامة في هذه المؤسسات.

ومن بين التوصيات التي قدمها معهد كوينسي، لمعالجة نقص الشفافية في مراكز الفكر الأمريكية الكبرى، وتراجع الثقة العامة في هذه المؤسسات، هو أن تتبنى وسائل الإعلام الأمريكية معيارًا مهنيًا، للإبلاغ عن أي تضارب في المصالح، مع المصادر التي تتحدث عن مسارات السياسة الخارجية الأمريكية، وأن يمرر الكونجرس، تشريعات تطالب جميع المنظمات غير الربحية، التي تسعى للتأثير في السياسة العامة بـالكشف علنًا عن جميع متبرعيها من الشركات والحكومات الأمريكية والأجنبية التي تتجاوز تبرعاتهم ١٠,٠٠٠ دولار .كما دعا التقرير وزارة العدل الأمريكية، إلى إصدار إرشادات أكثر وضوحًا، بشأن ما يمكن أن تفعله مراكز الفكر غير الممتثلة لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب، والمعني بالكشف عن متبرعيها من الأجانب.

وبينما تعد هذه التوصيات محمودة في تغيير هيكل معاهد الفكر الأمريكية البارزة، فقد أبرز شافر، الحواجز المعقدة التي تحول دون تنفيذها، وأهمها أن الدستور الأمريكي يجعل من الصعب على الحكومة الأمريكية إلزام منظمة خاصة بفتح حساباتها للتدقيق والرقابة، في حين أن تصور هذه المعاهد باعتبارها مؤسسات بحثية رفيعة المستوى وعالية الموثوقية، يفسر رفضها في الكشف عن تمويلاتها، التي قُدمت إليها بطريقة طوعية.

ومن وجهة نظر إنريكي ميندیزابال، من منظمة أون ثينك تانكس، فإن نموذج الدعم المالي والسياسي– المذكور – للمنظمات الموجودة في واشنطن، محكوم عليه بالفشل على المدى الطويل؛ لوقوف دوافع سياسية بحتة وراءه، حيث إنها تبيع نفوذها وهيمنتها على السياسة العامة، مقابل وصولها إلى صانعي السياسات وسماسرة القوة . وبالتالي، مع مرور الوقت ستواجه آراء العديد من معاهد الفكر هجومًا غير مسبوق، وعليه، أكد شافر، أن هذه المعاهد يجب أن تبذل جهدًا إضافيًا لإثبات أنها تتبع ممارسات مشروعة، حيث إن الاختباء وراء الدرجات العلمية العليا للباحثين، لن يكون كافيًا بعد الآن.

٢٠٢٥/١/٣٠

أبرز معالم مشهد الطاقة العربي في عام ٢٠٢٥

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يشهد العام الحالي ٢٠٢٥ زيادة في قدرات الطاقة العربية، سواء طاقة الوقود الأحفوري، أو الطاقة المتجددة، وزيادة في اعتماد أوروبا عليها؛ ما يحقق من ناحية زيادة القدرات الاقتصادية العربية، ومن ناحية أخرى تعميق العلاقات العربية الأوروبية، وقد أخذ العديد من الدول العربية في جني ثمار الاكتشافات التي تحققت للنفط والغاز في ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

وفي عام ٢٠٢٣ اكتشفت المملكة العربية السعودية، حقل الحيران للغاز الطبيعي، بمعدل تدفق ٣٠ مليون قدم مكعب يوميًا، و١٦٠٠ برميل من المكثفات، كما اكتشفت أرامكو حقل المحاكيك، للغاز الطبيعي بمعدل تدفق ٨٥٠٠ مليون قدم مكعب يوميًا، و٥ مكامن للغاز الطبيعي في حقول مكتشفة سابقًا .ومع هذه الاكتشافات نجحت الشركة العملاقة في إنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي في جنوب حقل الغوار، بقدرة معالجة بلغت ٣٠٠ مليون قدم مكعب يوميًا، و٣٨ ألف برميل يوميًا من المكثفات .

وفي مصر، كانت اكتشافات حقل شرق دمنهور بقدرة ١٥ مليون قدم مكعب يوميًا، ومنطقة نرجس البحرية باحتياطيات ٥٠٢ تريليون قدم مكعب، وشمال شرق العامرية، كما بدأ الإنتاج من آبار حقل فراميد للغاز في منطقة شرق الأبيض بالصحراء الغربية، بمعدل ٢٥ مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز الطبيعي، واكتشفت شركة شفرون في أغسطس ٢٠٢٣، مكامن للنفط بغرب خليج السويس، بمعدل إنتاج ٢٥٠٠ برميل يوميًا يرتفع إلى ٢٣ ألف برميل يوميًا .وفي الجزائر حققت شركة سونا تراك، ١٠ اكتشافات نفطية عبر خطة استثمارية لاكتشافات النفط والغاز بقيمة ٤٠ مليار دولار، وانضمت المغرب إلى قائمة أكبر اكتشافات النفط والغاز المحققة في البلدان العربية في ٢٠٢٣.

فيما شهد هذا العام أيضا، تسابق ٧ دول عربية على الريادة العالمية في إنتاج الهيدروجين الأخضر، حيث تعد المنطقة العربية مؤهلة بصورة كبيرة لإنتاجه بتكلفة منخفضة، مع تمتع دولها بوفرة مصادر الطاقة المتجددة، التي تشهد مشروعاتها تقدمًا ملحوظًا، وكانت السعودية، قد أعلنت تنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، ونجحت مصر، في تصدير أول شحنة أمونيا، فيما بلغ عدد مشروعات الهيدروجين العربية ٨٢ مشروعًا؛ منها ٤٧ مشروعا مخصصا للتصدير .

وتستهدف السعودية تصدير ٩٠٢ مليون طن سنويًا هيدروجين أخضر وأزرق بحلول ٢٠٣٠، ترتفع بعد ذلك إلى ٥٠٣ – ٤ ملايين طن، فيما تسعى الإمارات، إلى الاستحواذ على ٢٥٪ من السوق العالمي له بحلول ٢٠٣١، كما تستهدف مصر، حصة بين ٥ – ٨٪ من هذا السوق، ولذلك نجحت في جذب استثمارات صينية بقيمة ١٥ مليار

دولار، كما نجحت سلطنة عُمان عام ٢٠٢٣ في جذب استثمارات تقدر بـ ٢٠ مليار دولار لإنتاج الهيدروجين الأخضر على مدار ٧ سنوات، وتتطلع لأن تكون سادس أكبر المصدرين بحلول ٢٠٣٠ .

أما الأردن، فوقعت ٦ مذكرات تفاهم لدراسة جدوى إنتاج الهيدروجين الأخضر، وأعلنت شركة الفوسفات والأسمدة المغربية اعتزامها ضخ استثمارات بقيمة ٧ مليارات دولار في مصنع للأمونيا يبدأ إنتاجه في ٢٠٢٦، ولديها ٣ مشروعات متوجهة للتصدير، كما أطلقت الحكومة الجزائرية في مستهل ٢٠٢٣، الاستراتيجية الوطنية لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر.

وفي عام ٢٠٢٤، شهدت مصر، وليبيا، والجزائر المزيد من اكتشافات النفط والغاز، مما عزز احتياطياتها وإنتاجها .وحققت مصر ٥٤ اكتشافًا أضافت ٧١ مليون برميل نفط و٦٨٠ مليار قدم مكعب من الغاز إلى احتياطياتها، كما سجلت ليبيا، اكتشافات أضافت ٨٠١٦ مليون قدم مكعب غاز يوميا، و٦٢٦ برميل نفط خام يوميًا، وحققت سونا تراك الجزائرية ٨ اكتشافات نفطية جديدة .

وفي العام نفسه، سجلت قطر، والسعودية، والكويت، والأردن اكتشافات ضخمة في مجال الطاقة، كان أبرزها اكتشاف قطر لأكبر حقل غاز في العام، بإجمالي يقدر بنحو ٢٤٠ تريليون قدم مكعب، مما رفع احتياطياتها من ١٧٦٠ إلى ٢٠٠٠ تريليون قدم مكعب، كما أحرزت شركة أرامكو السعودية اكتشافات جديدة في حقل الجافورة، قدرت بـ ١٥ تريليون قدم مكعب، ما زاد في احتياطي الحقل إلى نحو ٢٢٩ تريليون قدم مكعب، وزادت الكويت إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة ٤٪ إلى ١٦,٥ مليار متر مكعب في ١٠ شهور الأولى من ٢٠٢٤، مقارنة بمثيلتها في ٢٠٢٣، أما الأردن فكانت اكتشافات غاز حقل الريشة باحتياطي ٦٠١٤ تريليون قدم مكعب.

وعليه، أصبحت المنطقة العربية بهذه الاكتشافات تستحوذ على نسبة ٥٤٪ من احتياطي النفط العالمي بـ ٥٠٧٢٦ مليار برميل من إجمالي عالمي يبلغ ١٣٣٥ مليار برميل، و٧٠٪ من الاحتياطي العربي تمتلكه دول مجلس التعاون الخليجي، أما الاحتياطي العربي من الغاز فيبلغ ٧٠٥٦ تريليون متر مكعب، ما يشكل ٧٠٢٦٪ من الاحتياطي العالمي .وتمتلك دول الخليج ٧٠٧٧٪ من إجمالي الاحتياطي العربي في الغاز، فيما بلغ النصيب العربي من الإنتاج اليومي للنفط الخام ٢٧٪، استأثرت منه دول مجلس التعاون بنسبة ٦٠٧٠٪، وبلغ الإنتاج اليومي للغاز الطبيعي العربي ١٥٪ من الإنتاج العالمي أيضًا، يتركز معظمه لدى دول الخليج بنسبة ٨٠٦٨٪، فيما لا يزال النفط يهيمن على سوق الطاقة العالمي بنسبة ٤٠٣٤٪، فيما بلغت حصة الغاز الطبيعي ٨٠٢٢٪، فإذا أضفنا الفحم ٢٦٪، يظل الوقود الأحفوري المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وفيه تحتل المنطقة العربية مكانة خاصة، ما يعكس التنافس الدولي والإقليمي على هذه المنطقة، فيما تأتي) السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت(، في قائمة أكبر ١٠ منتجي النفط في العالم الذين ينتجون ٦٠٧٤ مليون برميل يوميًا من إجمالي الإنتاج العالمي ١٠١,٨ مليون برميل يوميًا، وتأتي) قطر، والسعودية، والجزائر(، ضمن قائمة أكبر ١٠ منتجين للغاز الطبيعي في العالم.

ويؤدي استقرار الأوضاع في سوريا إلى استفادتها من نتائج المسح الذي حققته هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، وأسفر عن وجود ١٢٢ تريليون متر مكعب غاز طبيعي، وما يقارب ١٠٧ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج في شرق البحر المتوسط .وقد أخذت إسرائيل، ومصر، وقبرص، واليونان، تستفيد من نتائج هذا المسح، وأسست له منتدى غاز شرق المتوسط في ٢٠١٩، كما عقدت مصر، مع اليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وقدرت هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية، احتياطيات سوريا من غاز شرق المتوسط بـ ٧٠٠ مليار متر مكعب، في حين أن إجمالي الاحتياطيات السورية من الغاز بعد إضافة العديد من الاكتشافات الجديدة يبلغ ٢٨ تريليون متر مكعب، مع توقعات أن تحتل المركز الثالث عالميًا في إنتاج الغاز، فيما لو تمكنت من رفع قدراتها الإنتاجية إلى حدها الأقصى، كما تسعى أنقرة إلى الاستفادة من هذا الوضع عبر ترسيم الحدود البحرية بينها وبين سوريا، وفق ما أعلنه وزير النقل والبنية التحتية التركي، وكانت تركيا قد أبرمت اتفاقًا مماثلاً مع ليبيا في ٢٠١٩.

ومع زيادة القدرات العربية في النفط والغاز، أصبحت المنطقة العربية هي المرشح الأكبر لتعويض أوروبا عن المصادر الروسية، في ضوء العقوبات المفروضة عليها؛ بسبب حربها على أوكرانيا، واستقرار الأوضاع في سوريا يفتح الباب لإحياء مشروع أنبوب الغاز القطري إلى أوروبا عبر الأراضي السورية، الذي تعود فكرته إلى ٢٠٠٩، ولكنه تعطل لأسباب سياسية، ويحول هذا المشروع سوريا إلى ممر استراتيجي لنقل الطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا، وتبلغ تكلفته نحو ٢٠ مليار دولار، كما تستفيد سوريا، من رسوم مرور الأنبوب عبر أراضيها، وهذا المشروع يقابل مشروع خط الغاز العربي، الذي استهدف ربط مصر بالأردن ولبنان وسوريا، ومن ثم تركيا إلى أوروبا، كما يقابل مشروع نقل الغاز الإيراني، ومشروع نقل الغاز العراقي.

وبالنسبة إلى الأنبوب القطري، فيمتد إلى السعودية، ومن ثم الأردن إلى سوريا وتركيا وبلغاريا، ويبلغ طوله ١٥٠٠ كم، وبعد تعطله بسبب الحرب في سوريا من ٢٠١١، عاد المشروع إلى الواجهة الآن بعد تغير الأوضاع في سوريا، وتجدد الضغط الأوروبي لإنفاذه لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي، كما يعزز المشروع دور تركيا الحليف في الناتو، كمركز حيوي للطاقة، فيما تملك الدوحة احتياطيات مؤهلة يمكن الاعتماد عليها) ١٤٪ من الاحتياطي العالمي(، تعوض بالكامل غياب الغاز الروسي، فيما يؤدي الاستقرار السياسي في سوريا أيضًا إلى عودة إنتاجها النفطي إلى معدلاته الطبيعية قبل الحرب، والبالغة ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، يمكنها ضخ عوائد تناهز ١٥ مليار دولار سنويًا .ويضيف هذا المشروع إلى خط الأنابيب عبر المتوسط، الذي يمتد من الجزائر إلى تونس، ومن ثم إلى صقلية وإيطاليا وسلوفينيا .

كما تدفع حاجة أوروبا إلى إعطاء قوة دفع لتنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، أو خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا، ويمتد من نيجريا إلى الجزائر بتكلفة نحو ١٠ – ١٢ مليار دولار، وينقل نحو ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويًا إلى أوروبا عبر نيجريا والنيجر والجزائر، فيما يضيف هذا المشروع إلى أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي الذي ينقل الغاز من الجزائر عبر المغرب إلى إسبانيا، ويتصل بشبكة الغاز في البرتغال وإسبانيا .وفي

خطة عمل ٢٠٢٥ يعتزم المغرب إطلاق مناقصات المرحلة الأولى لمشروع خط أنابيب الغاز مع نيجريا، الذي يشمل ١٦ دولة إفريقية أغلبها على واجهة الأطلسي، انطلاقًا من نيجريا وصولا إلى المغرب، حيث يتم ربط المشروع بأنبوب الغاز المغربي الأوروبي، وتبلغ سعته ٣٠ مليار متر مكعب سنويًا، ومن شأن زيادة الاكتشافات في النفط والغاز زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ومن ثمّ، فإن مشهد الطاقة العربي في ٢٠٢٥، لا يقتصر فقط على تحقيق أمن الطاقة الإقليمي والدولي، بما للمنطقة العربية من وزن في الاحتياطي والإنتاج والصادرات؛ ولكنه يمتد إلى حركة الاستثمارات العالمية إلى مجال مازال العالم يعتمد عليه بشدة، كما أنه يجعل التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة العربية أكثر احتدامًا

٢٠٢٥/٢/١

إدارة ترامب الثانية وتكريس الانحياز لإسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قُبيل تنصيب دونالد ترامب، لفترة رئاسة ثانية يوم ٢٠ يناير ٢٠٢٥، ساد توقع باتخاذه سلسلة من القرارات السياسية السريعة بالمخالفة لسياسات سلفه جو بايدن .وفي أول يوم له في منصبه وقع على ٢٠ أمراً تنفيذياً– أكثر من أي رئيس أمريكي سابق –وفي الأيام التالية وقع على قائمة طويلة من بينها، نشر جنود بطول الحدود الجنوبية لأمريكا، ومراجعة اتفاقيات التجارة القائمة، وإعلان نية فرض رسوم جمركية على الحلفاء والخصوم العالميين على حد سواء، وانسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس لتغير المناخ، والسماح باستخراج الوقود الأحفوري من القطب الشمالي، وإيقاف جميع المساعدات الخارجية الأمريكية مدة ٩٠ يومًا.

وعقب أيام قليلة من الاتفاق على وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل في غزة، والذي من المأمول أن يُنهي ١٥ شهرًا من العنف والمعاناة الشديدة للمدنيين الفلسطينيين؛ اتخذ ترامب، وإدارته عدة قرارات مؤيدة لإسرائيل، والتي لا تهدد فقط وقف إطلاق النار؛ لكن أيضا الأمن الإقليمي الأوسع .وفضلًا عن إعادة فرض العقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، وإعلان مخاوفه من الحفاظ على وقف إطلاق النار، ألغى البيت الأبيض، العقوبات المفروضة على المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين الذين استولوا على الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية بالقوة في انتهاك للقانون الدولي .

وفي هذا الصدد، علقت صحيفة فاينانشال تايمز، أنه عند التمعن في القرارات مجتمعة؛ تبدو وكأنها تؤكد التوقعات أن الإدارة الأمريكية الجديدة، ستكون الأكثر تأييدًا لإسرائيل لعقود من الزمان، وعند إضافة حقيقة اختيار ترامب، لسفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، التي أعلنت علنًا اعتقادها بأن لإسرائيل حقًا توراتيًا في الاستيلاء بالقوة على الضفة الغربية بأكملها من الفلسطينيين؛ فقد علق ستان كوكس، في صحيفة ذا نيشن،

بتوافر ثقة مطلقة، بين المراقبين، بأن البيت الأبيض، والهيئة التشريعية الأمريكية سيواصلان دعمهما لحرب إسرائيل على غزة، مع نتائج كارثية للفلسطينيين، وللاستقرار الإقليمي بشكل أوسع.

وفي الواقع، لا يمكن إنكار دعم إدارة ترامب الثانية القوي لإسرائيل، خاصة في ظل اختيار المسؤولين الذين تولوا المناصب العليا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية .واستشهد ديفيد هيرست، في موقع ميدل إيست آي، بكيفية تعيينه لـ مايك هاكابي، سفير أمريكا لدى إسرائيل، الذي سبق أن صرح باعتقاده أنه لا يوجد ما يُسمى بالفلسطينيين، بينما تحدث بيت هيجسيث وزير الدفاع عن ضرورة بناء معبد يهودي ثالث على أنقاض المسجد الأقصى، واقترح ستيفن ويتكوف، مبعوثه الرئيسي للسلام في الشرق الأوسط، إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ونقل الفلسطينيين قسراً إلى إندونيسيا.

وفيما يتعلق بترامب نفسه، ندد هيرست، بكيفية توضيح الرئيس الأمريكي بشكل لا لبس فيه عدم اكتراثه على الإطلاق بمصير الفلسطينيين، مشيرا إلى كيف تحدث عندما سأله الصحفيون عن خططه بعد الحرب في غزة، عن القيام بـأشياء رائعة، فيما يتعلق بالعقارات المطلة على الشاطئ التي بنيت في غزة الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وركز الثناء على أن الأراضي الفلسطينية تتمتع بأفضل مناخ .كما أن اختيار إليز ستيفانيك، الجمهورية المعتدلة التي تحولت إلى أنصار حركة لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، كسفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة؛ هو اختيار يهدف بوضوح إلى إعاقة مصداقية المنظمة، وخاصة أنها وصفت المنظمة بأنها بؤرة لمعاداة السامية.

ومثلها كمثل هكابي، فإن نوايا ستيفانيك، فيما يتعلق بمستقبل إسرائيل وفلسطين واضحة .ففي جلسة تأكيد تعيينها أمام أعضاء مجلس الشيوخ في الحادي والعشرين من يناير، أيدت علنًا مزاعم المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين بامتلاكهم ما يسمى الحقوق التوراتية، لضم كامل الضفة الغربية من الفلسطينيين .وعندما سألها اليسناتور الديمقراطي، كريس هولين، عما إذا كانت تتفق مع متطرفين، مثل بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش، بشأن ضم إسرائيل للضفة الغربية، ردت ببساطة نعم.

وخلال أيامه الأولى في منصبه، تحدث ترامب، عن تقويض اتفاق وقف إطلاق النار بغزة الذي صمد منذ دخوله حيز التنفيذ في ١٩ يناير ٢٠٢٥ .وفي اليوم التالي لتنصيبه، صرح بأنه غير واثق، من أن وقف إطلاق النار المؤقت المتفق عليه في غزة، سيصمد خلال مرحلته الأولى التي تدوم ستة أسابيع، كما حاول أيضًا التنصل من المسؤولية الأمريكية عن نجاحه في الحفاظ على السلام، بالإصرار على أن هذه ليست حربنا، إنها حربهم.

وفي تقييم هيرست، فإن توقف ترامب عن حرب غزة لا يختص إلا بالرهائن الإسرائيليين، وبالتالي بمجرد إعادتهم يمكن لإسرائيل أن تُطلق يدها في غزة أو الضفة الغربية .كما أن حقيقة أن سموتريتش، زعم أنه طالب وحصل على التزام من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، بمعاودة قصف الجيش الإسرائيلي غزة لاستئصال حماس

مرة واحدة وإلى الأبد؛ تُنبئ بنوايا الائتلاف اليميني المتطرف، ومع إدارة ترامب التي يقودها ويشغلها مسؤولون مؤيدون لإسرائيل بشكل حاسم، يبدو أن موافقتهم على المزيد من الهجمات العسكرية المدمرة مضمونة.

وبعيدًا عن غزة، كتب هيرست، عن كيف أن أي شخص يُخيل إليه فرضية رعاية ترامب لوقف الحرب التي طالما انتظر الشرق الأوسط انقضاءها؛ يجب عليه النظر فيما ترعاه إدارته بالضفة الغربية .ومع بدء الجيش الإسرائيلي سلسلة من الغارات والهجمات ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة – بالتعاون مع المستوطنين الإسرائيليين الذين نفذوا هجماتهم العنيفة ضد قريتي جينصافوط، والفندق، التي أصيب خلالها ٢١ فلسطينيًا وإضرام النيران في المنازل والسيارات وتدمير الممتلكات الفلسطينية؛ رأى هيرست، أن الجيش الإسرائيلي يبدو أنه ضغط على زر الإيقاف المؤقت؛ لتدميره لغزة فقط لإطلاق نفس الجحيم على الضفة الغربية.

وفي خضم هذا، ألغت إدارة ترامب، العقوبات التي فرضتها الإدارة السابقة بحق المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين، الذين نفذوا هجمات إرهابية ضد الفلسطينيين، ما دفع هيرست، إلى استنتاج أن فريق ترامب، يتوافق مع عملية إسرائيل، لتفكيك مخيمات اللاجئين داخل الضفة الغربية؛ استعدادًا للضم.

ومع قرار ترامب، برفع تجميد الحكومة الأمريكية توريد القنابل زنة ٢٠٠٠ رطل إلى إسرائيل، أعرب كوكس، عن أسفه لأنه في ظل قيادة الرئيس الأمريكي المُطلقة؛ سيلتزم دافعو الضرائب الأمريكيون بسداد فاتورة جرائم الحرب الإسرائيلية .وبالإضافة إلى ٨٠٣ مليارات دولار تتلقاها إسرائيل مباشرة من الولايات المتحدة كتمويل عسكري، تعهدت إدارة بايدن، بأكثر من ١٨ مليار دولار من الأسلحة والمتفجرات للجيش الإسرائيلي من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى يناير ٢٠٢٥ .

وعلى الرغم من أن كوكس، سلط الضوء على القوانين واللوائح الأمريكية التي تحظر التحويلات العسكرية إلى الدول المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، استناداً إلى توثيقات من الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان المتعددة؛ إلا أن الواقع كان مختلفاً؛ فقد قدم كل من مكتب اللاجئين التابع للخارجية الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقارير لكبار المسؤولين في إدارة بايدن، تكشف عن حجب إسرائيل المتعمد للمساعدات الإنسانية، وهو ما يستوجب وقفاً فورياً لجميع عمليات نقل الأسلحة .ومع ذلك– كما أشار كوكس –فإن وزير الخارجية– آنذاك –أنتوني بلينكين، ومسؤولين كبار آخرين تجاهلوا جميع الاعتراضات، ووافقوا على استمرار الصادرات القاتلة .

ومع سيطرة جمهورية على البيت الأبيض والكونجرس بغرفتيه، الشيوخ والنواب؛ رأى أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستضاعف الدعم المادي لجرائم الحرب الإسرائيلية، مع نتيجة مفادها أن عام ٢٠٢٥ قد يتبين أنه أكثر رعبًا بالنسبة إلى المدنيين الفلسطينيين من عام ٢٠٢٤ المروع.

وكان من بين الأوامر التنفيذية التي أصدرها ترامب في أول يوم له في منصبه، قرار إعادة فرض العقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، مما وفر لإسرائيل وسيلة للتهرب من المساءلة الدولية عن انتهاكاتها الجسيمة ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة والأراضي المحتلة .وجاء هذا القرار رداً على إصدار المحكمة أوامر اعتقال دولية، بحق نتنياهو، ووزير الدفاع السابق، يوآف جالانت، بتهمتي ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

وفي وقت سابق من يناير ٢٠٢٥، صوت مجلس النواب، الأمريكي على تمرير قانون مكافحة المحكمة غير الشرعية، الذي يفرض قيودًا على أي أفراد ومنظمات– وليس فقط المحكمة الجنائية الدولية –تحقق وتسعى إلى تسليم مواطنين أمريكيين، أو حلفائها بتهمة انتهاكات حقوق الإنسان .وفي محاولة لتخطي تأكيد هذا التشريع في مجلس الشيوخ؛ وقع ترامب، على أمر تنفيذي لإعادة العمل بأمر سابق له لإعلان حالة طوارئ وطنية، ومن ثَم، معاقبة المحكمة للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها .وإبان رئاسته الأولى، قيد هذا الأمر؛ السفر، والحسابات المصرفية الدولية للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية– آنذاك –فاتو بنسودا.

ورغم إشارة وكالة رويترز، إلى عدم إعلان عقوبات محددة حتى الآن، ضد المحكمة، أو أي هيئة قانونية دولية أخرى؛ فإن أمر ترامب، من المرجح أن يشكل الأساس لعقوبات مستقبلية .وأوضحت تيس بريدجمان، وريبيكا هاملتون، في موقع جست سكيورتي، أن أي عقوبات تفرضها إدارة ترامب على المحكمة ستُفند بالتأكيد قانونيًا، وإذا مُررت فقد تتراوح من عقوبات رمزية إلى عقوبات ضارة بشكل غير عادي، والتي تعوق قدرة المحكمة على العمل حتى في القضايا التي حظيت بدعم من نواب الكونجرس من الحزبين، مثل الوضع بالسودان، أو أوكرانيا، وأضافت الباحثتان أن المحامين والأكاديميين الأمريكيين سينتقدون مثل هذا الإجراء، مشيرتين إلى أن أي شخص يدعم العمل الذي يقوم به شخص مُعاقب بموجب القانون الأمريكي؛ يعني مجابهته بعقوبات تنفيذية تصل إلى ٢٥٠ ألف دولار في غرامات مدنية، وما يصل إلى ٢٠ عامًا من السجن.

وفي شرحه لكيفية رد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، على ترامب والولايات المتحدة، استشهد كينيث روث، من جامعة برينستون، بكيفية تجريم المادة ٧٠ من نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية عرقلة، تحقيقات المحكمة، وكذلك محاولات ترهيب مسؤوليها لحرمانهم من إنفاذ العدالة الدولية، وبالتالي، فإن ترامب، سيكون عُرضة لهذه التهمة، في محاولاته المباشرة لحماية نتنياهو، وجالانت من التسليم إلى المحكمة.

وفي توضيحه لكيف مارس المدعي العام الحالي للمحكمة الجنائية كريم خان ضبط النفس، في عدم اتهام بايدن، بعرقلة جهود المحكمة، لتحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب الفلسطينيين؛ رأى روث، أنه إذا فرض ترامب قيودًا اقتصادية وسفرية صارمة على موظفي المحكمة، فإن المدعي العام سوف يرد بقوة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب قد تحد بشدة من سفر ترامب الدولي إلى البلدان الموقعة على نظام روما الأساسي، بما في ذلك المملكة المتحدة، وجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي.

ونظرًا إلى ما تضمه إدارة ترامب الثانية من مسؤولين في مناصب بارزة، تبنوا وجهات نظر تتسق ووجهات نظر أكثر أعضاء الحكومة الائتلافية الإسرائيلية اليمينية المتطرفة؛ فقد أبدى هيرست، أسفه على أن الصهيونية الدينية، لم تعد هامشا غير مقبول، داخل المشهد السياسي الداخلي الإسرائيلي أو الأمريكي، وبالتالي خلص إلى أن ائتلاف نتنياهو محق تمامًا في توقع الولاء الخالص لإدارة ترامب، والتي أخذت تنظر إلى الشرق الأوسط بأكمله من خلال منظور إسرائيل.

ومع تجسيد ذلك في الموافقة على ضم إسرائيل للضفة الغربية بالقوة من الفلسطينيين، إلى جانب استئناف قصف غزة واحتلالها متى أرادت، حذر هيرست من أن سياسات الإدارة الجمهورية الجديدة في البيت الأبيض تمثل وصفة لكارثة .وأشار إلى أن هذه السياسات لا تهدد فقط المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين ستستمر معاناتهم تحت وطأة الهجمات والاحتلال، بل تشكل أيضاً خطراً على الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث تزرع الإجراءات الأمريكية الإسرائيلية الحالية بذوراً لمزيد من الصراع في المستقبل.

٢٠٢٥/٢/١٤

مشروع التهجير.. تصفية للقضية الفلسطينية بغطاء أمريكي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الوقت الذي يتذكر فيه العالم الذكرى «الثمانين»، لمحرقة الهولوكوست، التي ارتكبها النازيون، اقترح الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، حملة تهجير قسرية وتطهير عرقي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، كجزء من خطة لإجبارهم على الرحيل؛ إما إلى الأردن أو إلى مصر، مما يمهد الطريق للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، والاستيطان غير القانوني على كافة أراضيهم .وبعد مرور أقل من أسبوع على عودته، أكد نواياه في دعم طموحات التحالف المتطرف، بقيادة «نتنياهو»، لضم الضفة الغربية، وإنكار وجود دولة فلسطينية مستقلة، ومواصلة حرب وتدمير واحتلال غزة.

وعلى مدار الـ١٥ شهرًا الماضية من تدمير غزة على يد إسرائيل، حيث قُتل أكثر من ٤٧ ألف فلسطيني وشرد أكثر من ٩٠٪ من السكان المدنيين؛ واصل الخبراء الغربيون والمنظمات الإنسانية والدولية، بما في ذلك «الأمم المتحدة»، البحث في سبل إعادة إعمارها بعد الحرب، وهي العملية التي قد تستغرق عقودًا وتحتاج إلى مليارات الدولارات، وفي هذا السياق، برز سؤال حول كيفية التوصل إلى تسوية سياسية تضمن نشوء حكم مدني طويل الأمد على الأراضي الفلسطينية.

ومع ذلك، فإن هذه الاعتبارات لا تعني شيئًا لدونالد ترامب، الذي بعد تقويضه للهدنة الهشة بين إسرائيل وحماس، أعلن صراحة دعمه لتهجير الفلسطينيين من غزة، كوسيلة لـ«الاستيلاء» على الأراضي، في خطوة تهدف إلى تمكين إسرائيل من فرض سيطرتها الدائمة عليها.

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية حاولت التقليل من جدية اقتراحه، حيث أكد «أليس كودي»، و«جون دونيسون»، من شبكة «بي بي سي»، أن «ترامب»، «لديه تاريخ طويل من التحدث بشكل عفوي وطرح أفكار لا تنتهي إلى نتائج»، كما أدان العديد من الأكاديميين والخبراء فكرة تهجير ملايين المدنيين قسرًا من أراضيهم إلى دول الجوار .وأشار «ها هيلير»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، إلى أن مثل هذا الإجراء يعتبر «تطهيرا عرقيا»، وبالتالي، سيجعل الولايات المتحدة متواطئة مباشرة في جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية.

وفي ٢٦ يناير، وعلى متن طائرة الرئاسة الأمريكية «إير فورس وان»، وصف «ترامب»، حالة قطاع غزة بعد ١٥ شهرًا من الحرب والتدمير والاعتداءات الإسرائيلية، بأنها باتت «موقعا ضخما لأعمال الهدم»، مضيفا، اقترح أن «نقوم بإخلاء هذا المكان»، من «ربما مليون ونصف المليون فلسطيني»، الذين لا يزالون محاصرين، مؤكدا أنه «تحدث بالفعل مع ملك الأردن، وأخبره أنه «يحب» أن تستقبل بلاده، وكذلك مصر «مزيدًا» من اللاجئين الفلسطينيين من غزة، وتحدث عن إمكانية القيام بهذا الترحيل القسري للفلسطينيين؛ إما «مؤقتًا»، أو «طويل الأجل»، من دون أن يقدم أي تفاصيل بشأن معايير هذا الأمر .

وقد قوبلت تصريحات «ترامب»، بإدانة فورية من قبل خبراء حقوق الإنسان، والأكاديميين، والمتخصصين في شؤون المنطقة، الذين شبّهوا هذه التصريحات، بنوايا ارتكاب جريمة التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، وهي جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية وفقًا للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك النظام الأساسي لمحكمة روما، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف.

من جانبه، أثار «عمر شاكر»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، مسألة كيف يمكن أن يصل الأمر إلى حد الإبعاد القسري للفلسطينيين من أراضيهم «على نطاق أوسع مما رأيناه حتى الآن»، كما وصف «عمر شاتز»، من «معهد باريس للعلوم السياسية»، تعليقات «ترامب»، بأنها «دعوة إلى التطهير العرقي» في غزة، مضيفًا، «نحن نشهد استمرارًا طبيعيا وخطيرًا للغاية لدعوات التهجير غير الإنسانية، والإبادة الجماعية التي رأيناها من أكثر الأصوات تطرفًا داخل إسرائيل».

أما بالنسبة للدعم الذي أعلنه وزير المالية الإسرائيلي المتطرف «بتسلئيل سموتريتش» لاقتراح ترامب؛ فقد اعتبر أن «التفكير خارج الصندوق وفرض حلول جديدة» هو ما سيحقق «السلام والأمن» لإسرائيل .وفي المقابل، ردّت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، «فرانشيسكا ألبانيزي»، مؤكدة أن «التطهير العرقي ليس تفكيرًا خارج الصندوق، مهما كانت الطريقة التي يتم تغليفه بها»، مشددة على أنه «غير قانوني، وغير أخلاقي، وغير مسؤول» في النهاية.

وفي «الكونجرس الأمريكي»، وصف أحد الأعضاء البارزين في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، «غريغوري ميكس»، فكرة «الطرد الجماعي»، من غزة، بأنها «غير إنسانية»، و«سخيفة»، مؤكدا ضرورة أن يركز «البيت

الأبيض»، بدلاً من ذلك على «التنفيذ الكامل لاتفاق الهدنة الحالي، وعودة الرهائن، وإعادة إعمار غزة» .كما أصدر «مجلس العلاقات الأمريكية–الإسلامية»، بيانًا وصف فيه «فكرة» ترامب بالتطهير العرقي لغزة بأنها «أوهام خطيرة ومجنونة»، مشيرا إلى أن «الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام العادل والدائم، هي إجبار الحكومة الإسرائيلية على إنهاء احتلالها وقمعها للشعب الفلسطيني».

وعلق «هيلير»، أيضًا أنه «إذا تم إجبار الفلسطينيين على مغادرة جزء من فلسطين»، من قبل إسرائيل «فلن تسمح لهم بالعودة»، ومع الاقتراح الأخير من مبعوث ترامب للشرق الأوسط، «ستيف ويتكوف»، بأن المدنيين الفلسطينيين يمكن نقلهم قسرًا من أراضيهم إلى إندونيسيا –على مسافة تزيد على ٨٦٠٠ كيلومتر– يجب النظر إليه من حيث مدى إصرار «واشنطن»، المتعمد على نقل هؤلاء المدنيين الفلسطينيين، بعيدًا عن فلسطين قدر الإمكان.

وفي حين أن وسائل الإعلام الغربية ترددت في إدانة تصريحاته بشيء من القوة، ولم تحكم عليها على أنها نية واضحة، قابلة للتنفيذ من البيت الأبيض؛ فقد أشارت «فيفيان يي»، و«زولان كانو–يونغز»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنه «من غير الواضح ما إذا كانت تعليقات ترامب تشير إلى تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين»، بينما تساءلت «فاينانشيال تايمز»، عن كيفية تأثيرها على «تقويض عقود من سياسة واشنطن التي تدعم حل الدولتين»، دون أن تعتبرها اقتراحًا جادًا.

ويُظهر تقييم تصريحاته وأفعاله– سواء قبل وصوله إلى البيت الأبيض أو بعده – أن خطابه الأخير ليس غريبا عن حكومة تبنّت نهجًا واضحًا في دعم ضم الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل بالكامل، في تجاهل صارخ للقانون الدولي، وحقوق الإنسان .وأعلنت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، «إليز ستيفانيك»، تأييدها لضم إسرائيل للضفة الغربية، مستندة إلى معتقدات دينية، معتبرة أن هذه الأرض منحها له الله عز وجل .في حين رفض السفير الأمريكي الجديد لدى إسرائيل، «مايك هاكابي»، وجود دولة فلسطينية مستقلة، مؤكدًا أن الفلسطينيين «كانت لديهم فرصتهم في غزة».

أما ترامب نفسه، الذي برر طرد الفلسطينيين من غزة، استنادًا إلى أن «كل شيء تقريبًا قد دُمّر والناس يموتون هناك»، فلا يمكن تجاهل أيضا أنه قد اقترح مؤخرًا أن الموقع «الرائع» لغزة على الواجهة البحرية للبحر الأبيض المتوسط سيكون موقعًا مثاليًا لمشروعات تطوير عقارية، وهو ما ذكره مرارا صهره «جاريد كوشنر»، في مارس ٢٠٢٤ عن «القيمة الهائلة» لأراضي غزة، بعد تطويرها عقاريا، وعندما «تستولي» إسرائيل على الأراضي من المدنيين الفلسطينيين النازحين.

وكدليل إضافي على نية «إدارة ترامب»، دعم أهداف إسرائيل الإقليمية، وجّه «البنتاجون»، باستئناف شحنات القنابل التي تزن ألفي رطل إلى إسرائيل، كما منح حكومة «نتنياهو»، إعفاءً من قرار تجميد المساعدات الخارجية

الأمريكية لمدة ٩٠ يومًا .وعندما سُئل لماذا بدأت الولايات المتحدة في نقل هذه الأسلحة القاتلة إلى إسرائيل، مع العلم أنها ستستخدم ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، أجاب ببساطة :«لأنهم اشتروا هذه الأسلحة».

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية، قد قللت من احتمال أن يجبر «ترامب»، دولًا في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأردن ومصر، على قبول التهجير القسري للفلسطينيين إلى أراضيهما، فقد أشار المحللون إلى أن هذا السيناريو، سيكون له تأثير مدمر على الاستقرار الإقليمي .وفي ظل وجود حوالي ٩ ملايين مهاجر في مصر، وتسجيل «الأمم المتحدة»، وجود ٤٠٢ مليون لاجئ فلسطيني في الأردن؛ حذر «هيلير»، من أن التهجير القسري للفلسطينيين من غزة، إلى هذين البلدين، ستكون «مزعزعة للاستقرار»، ليس على المستوى الداخلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي أيضًا.

وفي حين أكدت «سنام فاكيل»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن تهجير المدنيين الفلسطينيين من أراضيهم، يمثل «خطًا أحمر أساسيًا» للدول العربية .وأشار «جوزيف كراوس»، من وكالة «أسوشييتد برس»، إلى أنه إذا كانت إدارة ترامب مصممة حقًا على تهجير الفلسطينيين من غزة، وإرسالهم إلى الدول العربية المجاورة، فقد تبدأ «واشنطن»، في استخدام «الأدوات الاقتصادية»، مثل الرسوم الجمركية المرتفعة لفرض ضغط مالي، مما قد يكون «مدمرًا اقتصاديًا» للأردن ومصر.

ويثير الاقتراح الذي طرحه «ترامب»، لإعادة توطين ملايين الفلسطينيين في دول أخرى، جدلا واضحا حول كيفية معاملة المدنيين في الضفة الغربية، وغيرها من الأراضي المحتلة بنفس الطريقة في الفترة المقبلة، مما يشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الإنساني الدولي .وفي هذا السياق، تساءلت «فاكيل»، عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أن تكون وسيطًا وداعمًا لحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم» .

على العموم، فإن نوايا الإدارة الأمريكية التي يسيطر عليها الجمهوريون، لا يمكن إنكارها، وهي دعم طموحات إسرائيل في السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية، وتهجير السكان المدنيين الذين يعيشون فيها بالقوة .وكما أشار الخبراء الغربيون، فإن هذه التصريحات لا تشير فقط إلى كونها خطابًا للتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، بل أيضًا إلى نية محددة لإسرائيل للسيطرة الكاملة على غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وجميع الأراضي الأخرى التي يحددها القانون الدولي بأنها أراضي فلسطينية.

٢٠٢٥/٢/٥

اتجاهات استثمار الطاقة في ولاية ترامب الثانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أولى خطواته الرئاسية وقع الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، سلسلة من الأوامر التنفيذية، شملت الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥ للمرة الثانية) الأولى في ولايته السابقة(، وفيما يفتح هذا الباب لانسحاب دول صناعية أخرى، برغم أنها الملوث الأكبر للبيئة، فإنه يُصادر الجهود الدولية المبذولة في عقود للحد من الاحترار المناخي، وإنقاذ العالم من مخاطره، التي أخذت تتجلى مظاهرها في شتى الأنحاء.

ويعكس هذا الانسحاب اعتقاد الرئيس الأمريكي أن الحديث عن المخاطر المناخية مغالى فيه وأنه «خدعة كبرى» . وفيما تعد شركات النفط الأمريكية من الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الأمريكي، وحققت خلال سنوات قليلة صعودا في إنتاج النفط والغاز، حتى صارت الولايات المتحدة أكبر منتج عالمي لهما، وكانت قد أخذت تتحوط في استثماراتها بسبب الضغوط المناخية؛ فإن هذا الانسحاب يفتح الطريق أمامها لزيادة استثماراتها داخليا وخارجيا في مجال الوقود الأحفوري، خاصة النفط والغاز، فيما انتقدت الصين، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة سياسات «ترامب».

واقترن إعلانه، الانسحاب من اتفاقية باريس بإعلانه حالة الطوارئ في مجال الطاقة على الصعيد الوطني، والعدول عن تدابير مناخية اتخذها سلفه، من بينها التمويل الممنوح لمصادر الطاقة المتجددة، واقتناء مركبات كهربائية، وخلال خطاب القسم قال :«سوف أعلن عن حالة طوارئ وطنية، وسوف نحفر ونحفر يا أحبائي»؛ ما يعني التوسع في مجال الاستكشاف ومن ثمّ، الإنتاج والتصدير .وعليه، قد ينعكس هذا التوجه في سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران، وروسيا، وفنزويلا، كما أن إعلان حالة الطوارئ في الطاقة، يُظهر نيته في تعزيز الطاقة الأحفورية، ومعاقبة المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة .

وفي حين أوقف الرئيس السابق «جو بايدن» إصدار تصاريح جديدة لتصدير الغاز المسال؛ ما أدى إلى تضرر سمعة الولايات المتحدة كمورد موثوق للطاقة، وتأثر إمدادات الغاز لحلفاء واشنطن؛ يسعى «ترامب»، إلى تحقيق هيمنة أمريكية على سوق الطاقة، حيث ألغى قرار التجميد الذي فرضه سلفه، إلا أن هذا الإجراء وحده لا يكفي لاستعادة ثقة المشترين الدوليين للغاز الأمريكي .وعليه، يتجه أيضًا إلى إلغاء الضرائب المفروضة على الميثان، وتخفيف القيود البيروقراطية على إنتاج الغاز الطبيعي، ما يعزز الاستثمارات في هذا القطاع .وتأتي هذه الخطوات ضمن خطته لخفض التضخم، إذ يسهم تعزيز الإنتاج في خفض أسعار الكهرباء، وبالتالي تقليل تكاليف السلع المختلفة، ولذلك وجه برفع جميع القيود التي تعيق الاستثمار والإنتاج.

وتخالف سياسة ترامب هذه اتجاه استثمار الطاقة الذي ساد من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٤، حيث كان العالم قد أخذ يستثمر في الطاقة النظيفة ما يقرب من ضعف ما يستثمره في الوقود الأحفوري) في ٢٠١٥ كانت استثمارات الوقود الأحفوري نحو ١,٣ تريليون دولار، مقابل تريليون دولار للطاقة النظيفة، وفي ٢٠٢٤ بلغت استثمارات الوقود الأحفوري نحو تريليون دولار، مقابل نحو ١,٩ تريليون دولار للطاقة النظيفة طبقًا لوكالة الطاقة الدولية(، وكان الاستثمار في الطاقة الشمسية الكهروضوئية قد تجاوز جميع مصادر توليد الطاقة النظيفة الأخرى مجتمعة، وأدى دمج مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية القائمة إلى تعافي الإنفاق على الشبكات والتخزين .

من جانبها، قدرت «وكالة الطاقة الدولية»، تجاوز الاستثمار العالمي في الطاقة ٣ تريليونات دولار لأول مرة في عام ٢٠٢٤، استأثرت فيها الطاقة النظيفة بـ٢ تريليون دولار، وقد تسارعت وتيرة الاستثمار في الطاقة النظيفة منذ عام ٢٠٢٠، واستأثرت «الصين»، بأكبر حصة من هذه الاستثمارات في ٢٠٢٤، بما يقدر بنحو ٦٧٥ مليار دولار، في مقابل نحو ٣٧٠ مليار دولار لأوروبا، و٣١٥ مليار دولار للولايات المتحدة، فيما توقع تقرير «الوكالة»، زيادة الاستثمارات العالمية في مجال التنقيب عن النفط والغاز بنسبة ٧٪ في ٢٠٢٤، إلى ٥٧٠ مليار دولار بعد ارتفاع مماثل في ٢٠٢٣، وقادت شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط وآسيا معظم الاستثمارات.

وفيما يأتي توجه ترامب في مجال الطاقة ضمن سياسته «أمريكا أولاً»، في مسعاه لهيمنة الولايات المتحدة على سوق الطاقة العالمي، كأكبر منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي؛ فإنه حفز شركات النفط على ولوج فرص الاستثمار في التنقيب والاستكشاف والإنتاج في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالاحتمالات الواعدة .وفي عام ٢٠٢٤، بلغت استثمارات الطاقة في هذه المنطقة ١٧٣ مليار دولار، وهيمن الوقود الأحفوري على غالبية الإنفاق، حتى ان كل دولار ينفق فيه قابله ٢٠ سنتا فقط للطاقة المتجددة، وتتزايد فرص هذا الاستثمار مع زيادة الطلب والنمو السكاني والتوسع الصناعي في المنطقة .

وقد قدرت «وحدة أبحاث الطاقة»، بواشنطن، ارتفاع الإنفاق الاستثماري في الطاقة في الشرق الأوسط إلى متوسط ٢٠٠ مليار دولار سنويًا خلال الفترة من ٢٠٢٦ – ٢٠٣٠، وكان متوسطها السنوي ١٤٣ مليار دولار بين ٢٠٢١ – ٢٠٢٣، ويسيطر الإنفاق على الوقود الأحفوري على غالبية استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط، الذي يضم ٦ من كبار منتجي النفط والغاز في العالم :السعودية والعراق والإمارات وإيران وقطر والكويت.

وتتسع فرص الاستثمار العالمية في الغاز بصورة متسارعة خلال العقود المقبلة برغم الضغوط المناخية، ويبلغ حجم الاستثمار المقدر نحو ٩ تريليونات بحلول ٢٠٥٠، ويستحوذ فيه قطاع المنبع) الاستكشاف والإنتاج(، على النسبة الكبرى من استثمارات الغاز العالمية المتوقعة حتى منتصف القرن، بما يعادل ٨,٢ تريليونات دولار، فيما حفزت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على إعادة التقييم العالمي لأمن الطاقة، في اتجاه أولوية التوسع في مشروعات النفط والغاز، وبعد نقص مزمن ارتفعت استثمارات النفط والغاز العالمية في قطاع المنبع بنسبة ٢٢٪ إلى ٥٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، مدفوعة بارتفاع أرباح الشركات النفطية بصورة قياسية .

وكان توسع الاستثمارات أيضًا نتيجة تزايد الطلب العالمي، الذي يصل إلى ٥٫٤ تريليونات متر مكعب بحلول ٢٠٥٠، مقارنة بـ٤ تريليونات متر مكعب في ٢٠٢٢، في مقابله يرتفع الإنتاج العالمي بنسبة ٣٣٪ ليصل إلى ٥٫٣ تريليونات متر مكعب بحلول ٢٠٥٠، مقارنة بـ٤ تريليونات متر مكعب في ٢٠٢٢، فيما تبلغ استثمارات الغاز العالمية في استخراج الأصول التقليدية، (أي غير الصخرية (٥٫٣ تريليونات دولار بحلول ٢٠٥٠، وغير التقليدية ٢٫٨ تريليون دولار .

وبحلول ٢٠٥٠ يحتاج الشرق الأوسط إلى استثمارات في قطاع استكشاف وإنتاج الغاز تصل إلى ١٫١ تريليون دولار، لزيادة إنتاجه إلى ١٫٢ تريليون متر مكعب، وتستحوذ إيران، وقطر، والسعودية، والإمارات على ٨٧٪ من استثمارات المنبع المطلوبة في قطاع الغاز حتى ٢٠٥٠، فيما تبرز مصر والجزائر في خريطة الاستثمارات المرتقبة في قطاع الغاز حتى ٢٠٥٠.

وفيما تعد الولايات المتحدة أهم دولة مستثمرة في المنطقة العربية في قطاع النفط والغاز، من حيث عدد المشاريع بعدد ٨٥ مشروعا، مثلت نحو ١٤٪ من الإجمالي، فإن سياسة ترامب تحفز الشركات الأمريكية على توسيع استثماراتها في المنطقة العربية في هذا المجال .وكشف تقرير «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات»، أن الدول العربية شرعت في ٦١٠ مشروعات بكلفة استثمارية إجمالية بلغت نحو ٤٠٦ مليارات دولار، نفذتها ٣٥٦ شركة أجنبية وعربية خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٤، وتركزت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز جغرافيًا في الإمارات، ومصر، والعراق، والسعودية، وقطر، واستحوذت هذه الدول الخمس على نحو ٦٤٪ من عدد المشاريع، و٧١٪ من الكلفة الاستثمارية، و٦٨٫٢٪ من الوظائف الجديدة، وتتسع هذه الفرص مع استحواذ المنطقة العربية على نحو ٤١٫٣ من إجمالي الاحتياطي العالمي النفطي المؤكد، بكمية تصل إلى ٧٠٤ مليارات برميل، واستحواذها على نسبة ٢٦٫٨٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد في الغاز بـ ٥٨ تريليون متر مكعب.

ويتيح فائض موازنات دول مجلس التعاون الخليجي فرصًا للحكومات لضخ مزيد من الاستثمارات لقطاع النفط والغاز، فيما تتجه شركات النفط الوطنية الخليجية إلى التوسع في استثماراتها الخارجية، حيث أعلنت قطر للطاقة مثلاً انضمامها إلى تحالف التنقيب عن النفط والغاز في لبنان، وتستثمر السعودية بكثافة في زيادة طاقتها الإنتاجية النفطية، بمقدار مليون برميل يوميًا ليصل الإنتاج إلى ١٣ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٧، وقدرت «أوبك»، احتياجات صناعة النفط العالمية إلى استثمارات بقيمة ١٤ تريليون دولار بحلول ٢٠٤٥، لتأمين إمدادات كافية تلبي الاحتياجات العالمية، مع توقعاتها بأن الطلب على النفط سيستمر في الارتفاع عالميًا ليصل إلى ١١٦ مليون برميل يوميًا.

على العموم، مع حرص «ترامب»، أن تظل الولايات المتحدة في المكانة التي بلغتها، كأكبر منتج عالمي للنفط والغاز؛ فإنه يسعى في الوقت نفسه إلى هيمنة أمريكية على سوق النفط والغاز العالمي، كأكبر مصدر موثوق، ولهذا

فهو يدفع بقوة الاستثمارات في الحفر والتنقيب والإنتاج والتصدير، مع عودة الاستثمارات الأمريكية في مشاريع في أجزاء أخرى من العالم .

وفيما يعزز هذا التوجه مكانة دول الخليج في إنتاج الطاقة التقليدية، فإنه يعزز أيضًا تنافسيتها، حيث يظل الإنتاج فيها هو الأقل كلفة، ما يشكل دافعًا لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها في هذا القطاع، فضلاً عن استثمارات الطاقة المتجددة، التي لها خليجيًا بُعد آخر، هو زيادة نصيبها في مزيج الطاقة، حتى تحول كميات أكبر من النفط والغاز من الاستهلاك المحلي إلى التصدير.

٢٠٢٥/٢/١٦

تداعيات حظر إسرائيل لأنشطة «الأونروا» على الفلسطينيين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال الحرب التي استمرت ١٥ شهرًا في غزة، سجلت «لجنة الإنقاذ الدولية»، التأثير الكارثي جراء الحملة العسكرية المتواصلة التي شنتها إسرائيل، وما فرضته من قيود متعمدة على المساعدات الإنسانية المقدمة لملايين المدنيين الفلسطينيين، الذين يعتمدون بشكل كامل على المساعدات الإنسانية العاجلة .ووثقت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، معاناة سكان غزة من «نقص حاد في الغذاء، والمياه النظيفة، والإمدادات الطبية والمأوى»، في ظل حالة الدمار الشامل للبنية التحتية، مع فرض «قيود شديدة على إدخال الضروريات الإنسانية الأساسية».

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار المؤقت بين «إسرائيل»، و«حماس»، سمح بتسليم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها لدخول القطاع، مع عودة أكثر من ٠٠٠٣٧٦ نازح إلى شمال غزة خلال الأسبوع الأخير من يناير ٢٠٢٥ وحده؛ حذرت «ديبمالا ماهلا»، من منظمة «كير» للإغاثة، من أن «الجوع والمرض لا يختفيان بمجرد إسكات البنادق».

وفي ظل هذا الوضع، فإن قرار الكنيست الإسرائيلي بحظر عمليات «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين») الأونروا(، اعتبارًا من ٣٠ يناير ٢٠٢٥، يقوض بشدة الجهود الدولية لتقديم المساعدة للمدنيين المحاصرين .ولم تقتصر مهمة الوكالة الدولية على تسليم ما يقرب من ثلثي إجمالي المساعدات الغذائية الموزعة داخل غزة أثناء الحرب، فضلاً عن توفير المأوى لأكثر من مليون مدني فلسطيني، بل إن «ديفيد ماكوفسكي»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أقر بأنها تُعد «المزود الإنساني الرائد»، في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث تدير ١٩ مخيمًا للاجئين، وتوظف ٧٠٠٠٣ عامل، وتشغل المستشفيات والعيادات الصحية، وتدير ٩٦ مدرسة تضم حوالي ٤٧,٠٠٠ طفل، بالإضافة إلى توفير المساعدة الاجتماعية لأكثر من ٠٠٠١٥٠ شخص.

ورغم تسجيل «فرناز فاسيحي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إقرار «كبار مسؤولي الأمم المتحدة وكل عضو في مجلس الأمن– باستثناء الولايات المتحدة» –بأن تصرفات إسرائيل تشكل «انتهاكًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»؛ فإن دعم «واشنطن»، المستمر لإسرائيل يعني تمتع حكومة «بنيامين نتنياهو»، بالقدرة على تقييد الخدمات الإنسانية المتاحة للفلسطينيين بشكل كبير، ليس فقط من حيث المساعدات المنقذة للحياة في غزة؛ لكن أيضًا في مجال التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في الضفة الغربية، والأراضي المحتلة الأخرى.

وعليه، رأى «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، أن التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٢٤، والذي دخل حيز التنفيذ في ٣٠ يناير ٢٠٢٥، سيحظر عمليات «الأونروا»، داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل عسكريًا، فضلاً عن حظر أي اتصال بين الحكومة الإسرائيلية والوكالة .وفي المستقبل القريب لن يتطلب هذا إغلاق مقرها في القدس الشرقية فحسب، بل سيترك أسطولها المكون من ٧٠٠٠ شاحنة إمدادات في حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية دخولها غزة، وتوزيع الإمدادات الإنسانية العاجلة.

وأضاف «وينتور»، أنه حال نفذت إسرائيل تهديداتها ضدها، فإن هذا «سيكون بمثابة أول إبعاد قسري لوكالة أممية من دولة عضو بالأمم المتحدة» .وخلال حديثه أمام «مجلس الأمن»، التابع للأمم المتحدة في ٢٨ يناير، ندد «فيليب لازاريني»، المفوض العام للأونروا بـ«الاعتداء المستمر»، على الوكالة من قبل إسرائيل، والتي اتهمها بـ«تعريضها أي احتمال للسلام والأمن للخطر عمدًا»، فيما اعترض على قرارها المناهض للوكالة قائلاً :إنه «يسخر من القانون الدولي، ويفرض قيودًا هائلة» على تسليم المساعدات الإنسانية، ليس فقط إلى غزة، ولكن إلى الأراضي المحتلة الأخرى أيضًا في لحظة حرجة».

من جانبه، أيّد الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو غوتيريش»، تصريحات «لازاريني»، مؤكدًا أن الأونروا تمثل «الوسيلة الرئيسية لتقديم المساعدة الأساسية للاجئين الفلسطينيين»، وأنه لا يمكن أن يكون هناك «بدائل» لها أمام التعسف الإسرائيلي .كما حظيت الوكالة بدعم «جيمس كاريوكي»، نائب المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة، الذي أشاد بـ«العمل الحيوي» الذي تؤديه في توفير الرعاية الصحية والتعليم للفلسطينيين، باعتبارهما من «أهم حقوق الإنسان الأساسية» .وشدد «نيكولاس دي ريفيير»، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، على أنه «ما من بديل ذي مصداقية لها، مضيفًا «أنها تقدم خدمات للفلسطينيين بكلفة أدنى بثلاثة أضعاف من وكالات الأمم المتحدة الأخرى».

وكما حدث طوال فترة حرب إسرائيل واحتلالها لغزة، تم تجاهل اعتراضات كبار مسؤولي الأمم المتحدة وأعضاء آخرين في مجلس الأمن الدولي؛ بسبب تعنت «الولايات المتحدة» المستمر تجاه حماية القانون الدولي الإنساني . وكانت «واشنطن»، في السابق أكبر جهة مانحة للأونروا، إذ موّلت ثلث ميزانيتها السنوية في عام ٢٠٢٣، إلا أن «إدارة بايدن»، جمدت تمويلها في يناير ٢٠٢٤ استجابةً لاتهامات إسرائيل المزعومة ضدها.

ورغم أن العديد من المسؤولين الغربيين أكدوا لاحقًا، أهمية دور «الأونروا» وأعادوا تمويلها، ومن بينهم مفوض الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، «يانيز لينارتشيتش»، الذي أوضح في مارس ٢٠٢٤، أن إسرائيل لم تقدم أي دليل يدعم مزاعمها، وأن قيادة الوكالة «اتخذت إجراءات مناسبة وفورية وفعالة»؛ إلا أن واشنطن لم تحذُ حذوهم .ولا يُتوقع أن توافق إدارة ترامب على ذلك، خاصة في ظل الأمر التنفيذي الذي وقّعه الرئيس الأمريكي الجديد في أول يوم من توليه المنصب، والذي علّق فعليًا معظم المساعدات الأمريكية الخارجية– باستثناء إسرائيل –مدة لا تقل عن ٩٠ يومًا، مما أجبر منظمات، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) (على تقليص عملياتها الإنسانية على مستوى العالم.

وفي «الأمم المتحدة»، أعربت «إدارة ترامب»، عن دعمها الكامل لحظر إسرائيل المفروض على الأونروا، معتبرة أن مصداقيتها محل شك؛ بسبب ما تزعم أنه روابط تربط بين موظفيها وحركة حماس .ووصفت القائمة بأعمال الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، «دوروثي شيا»، شهادة المفوض العام للأونروا، «فيليب لازاريني»، «مبالغ فيها»، بشأن تأثيرات الحظر الإسرائيلي على استمرار العمليات الإنسانية.

وبالنظر إلى تصريحات «إليز ستيفانيك»، التي اختارها الرئيس ترامب لمنصب سفيرة الولايات المتحدة، لدى الأمم المتحدة، حول أن الحكومة الأمريكية «لا ينبغي أن تخصص أي أموال من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين» لمنظمات تزعم أنها «على صلة بالإرهاب»، فلا عجب أن «شيا»، أكدت دعم إدارة ترامب الكامل لما وصفته بـ«القرار السيادي» لإسرائيل بقطع العلاقات مع وكالات الإغاثة التي تقدم المساعدات للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وفيما يتعلق بتداعيات حظر إسرائيل المفروض على «الأونروا»، في غزة والضفة الغربية وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فقد لاحظ «ماكوفسكي»، كيف أنها في غياب الحكم المدني، «تعمل أكثر كدولة فعلية من كونها وكالة تابعة للأمم المتحدة»، حيث كانت «المزود الرئيسي للخدمات التعليمية والصحية» قبل الحرب، و«كانت العمود الفقري لتوزيع الغذاء»، في ملاجئها خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية .ورغم إشارة «ماكوفسكي»، إلى أن توزيع الغذاء في غزة قد يتم «بإدارة برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة» بدلاً من ذلك؛ إلا أنه أوضح أن هذا البرنامج لا يمكن أن يكون بديلا لها .وحذر «سام روز»، نائب مدير شؤون الوكالة في غزة، من «فجوة ضخمة» في تسليم المساعدات؛ بسبب «عدم وجود أي منظمة أخرى تمتلك الحجم والقدرة للقيام بأعمالنا».

أما في الضفة الغربية، فقد أشار «ماكوفسكي»، إلى توقع إسرائيل أن تنتقل إدارة خدمات الأونروا «آليًا»، إلى «دائرة» اختصاصات السلطة الفلسطينية، لكن دون أي مساعدة أو دعم إضافي .وبالتالي، حذرت صحيفة «الجارديان»، من المخاطر الكبيرة المترتبة على ذلك، حيث سيترك هذا الأمر جميع الأشخاص الذين يعتمدون عليها «دون خدمات تمامًا».

علاوة على ذلك، لا ينبغي تجاهل ما صرح به ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة من أن حكومته ستقوم «بإنهاء» اتصالاتها مع «الأونروا»، وكذلك مع «أي شخص يعمل نيابة عنها» .وعلق «ماكوفسكي»، بأن هذا سيمنعها من العمل تمامًا؛ نظرًا لأن تجديد تأشيرات موظفيها، وتقييد حركة مركباتها، واتفاقياتها الجمركية والمتعلقة باستيراد الأدوية والسلع الغذائية؛ تعتمد على الاتصال مع الهيئات الحكومية الإسرائيلية .وبالتالي، ففي حين أكد «لازاريني»، أمام مجلس الأمن الدولي، أن منظمته «مصممة» على «البقاء وتقديم المساعدات حتى يصبح ذلك مستحيلًا»؛ فإن واقع قطع إسرائيل، الاتصال مع موظفيها وشركائها، يعني أن قدرتها على توفير المساعدات العاجلة، والخدمات الاجتماعية طويلة الأمد للفلسطينيين، ستكون محدودة بشكل كبير.

واختتم «ماكوفسكي» تعليقاته، بالإقرار بأن قوانين الحظر الإسرائيلية المفروضة على الأونروا، وجميع الوكالات التابعة لها؛ «ستكون لها عواقب بعيدة المدى» على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .ورغم دعوته إلى «التعاون بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة والفاعلين الإقليميين» لسد «الفراغ»، الذي سيخلفه قرار الحظر، فإن سياسات إدارة ترامب– لا سيما داخل الأمم المتحدة – تعكس عدم اكتراثها بالاحتياجات الإنسانية العاجلة للفلسطينيين . وبدلاً من تقديم دعم مستدام للخدمات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تبدو ولايته الثانية مصحوبة بحملة متسارعة من قبل ائتلاف نتنياهو المتطرف لضم جميع الأراضي المحتلة.

٢٠٢٥/٢/٧

تأثير العقوبات الأمريكية على استقرار أسواق النفط العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال حملته الرئاسية لعام ٢٠٢٤، أطلق دونالد ترامب، تهديدات عديدة ومتكررة بفرض تعريفات جمركية عالية على الواردات الأجنبية إلى بلاده .وفي حين حذر خبراء الاقتصاد، مثل جوزيف ستيجليتز، من جامعة كولومبيا، من أن فرض تعريفات جمركية باهظة– تصل إلى ١٠٠٪ في بعض الحالات –سيكون ضارًا للغاية، لكل من الاقتصاد الأمريكي والعالمي؛ أصر ترامب على أن مثل هذه التدابير العقابية ضد المنافسين الاقتصاديين، ستعزز المزايا الصناعية والتكنولوجية للولايات المتحدة، وتدافع عن الأمن الاقتصادي والقومي.

وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية الجديدة ركزت على فرض التعريفات الجمركية على الحلفاء والخصوم على حد سواء، فإن سياساتها لن تقتصر على هذه الآلية الاقتصادية وحدها .واستمرارا للاتجاه السائد خلال العِقدين الماضيين من الاستخدام الواسع لفرض عقوبات وضوابط بحق من يتحدون السياسات الخارجية الأمريكية؛ فمن المتوقع استعادة العقوبات الاقتصادية والسياسية والعقوبات المتعلقة بالسفر التي تستهدف الحكومات والمنظمات والأفراد وإضافتها خلال السنوات الأربع المقبلة .

وفي إشارة إلى تنامي، اعتماد واشنطن على العقوبات ضد منافسيها في السنوات القليلة الماضية، أوضح كريستوفر ساباتيني، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، أن سياسة العقوبات التي تنتهجها إدارة ترامب الثانية، قد تكون أكثر تأثيرًا عن استخدامها للتعريفات الجمركية على الاقتصاد العالمي .وسجل مركز صوفان للدراسات الأمنية، كيف ستشكل العقوبات الاقتصادية أداة رئيسية لإدارته في تعزيز مصالح الولايات المتحدة، وحلفائها في الشرق الأوسط .ونظرًا إلى أن الأهداف المقصودة لهذه الإدارة تشمل كبار منتجي النفط الخام، فمن المتوقع أن تحمل سياسات واشنطن، تجاه التهديدات الاقتصادية والعقوبات، تأثيرًا كبيرًا على سوق الطاقة العالمية على المديين القصير والمتوسط.

علاوة على ذلك، أشار ساباتيني، إلى أن معظم اهتمام العالم بسياسات ترامب الاقتصادية– قبل وبعد تنصيبه للمرة الثانية –كان منصبا على شغفه المعلن بالرسوم الجمركية .وبالإضافة إلى معدل الرسوم الجمركية الأساسي البالغ ٥٠٢٪، والذي من المقرر أن يرتفع كل شهر، هدد بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على الواردات من كندا والمكسيك، وبنسبة ٦٠٪ على السلع المستوردة من الصين، وبنسبة ١٠٠٪ على المركبات الكهربائية الواردة لأمريكا .كما كرر تهديداته بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على أعضاء) البريكس(، حال حاولوا استبدال الدولار الأمريكي كعملة أساسية للتجارة والمعاملات الدولية .

من جانبه، حذر ماركوس نولاند، ووارياك ماكيبين، من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، من أن جميع البلدان المشاركة، في هذه التعريفات الجمركية المحتملة، ستعاني من أضرار .وعلى الرغم من استشهادهما بسمعة الجمهوريين في التعاملات التجارية، كأسباب للاعتقاد في عدم تنفيذ ترامب تهديداته؛ فإن عدم القدرة على التنبؤ بقيادته تعني أنه لا يمكن تجاهل بعض هذه التهديدات التي يتم تطبيقها على الأقل.

وعلى عكس التحليل الشامل لسياسات ترامب الجمركية، أشار ساباتيني، إلى أن إدارته الجديدة لم تفصح سوى عن القليل، بشأن نواياها المتعلقة باستخدام العقوبات .ومع ذلك، وبالنظر إلى نظام العقوبات الأمريكي الحالي، والتوجهات المعلنة للحكومة الجديدة، فقد يكون لهذا النهج تأثير كبير في تشكيل السياسة والاقتصاد والتحالفات الدولية، استنادًا إلى استخدام التعريفات الجمركية.

وبين عامي ٢٠٠٠و٢٠٢١، تضاعف كم العقوبات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وعلى السفر، التي فرضتها واشنطن، عشرة أضعاف من ٩١٢ إلى ٩٤٢١ .وخلال فترة ولايته الأولى بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، فرض ترامب، ما يربو على ٥٠٠٠ عقوبة منفصلة ضد الحكومات والمنظمات والأفراد الأجانب، بما في ذلك إعادة فرض القيود الاقتصادية والسفر على الإيرانيين غداة انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥ .وفي السنوات الأربع التي تلت ذلك، أوضح جيف شتاين، وفيديريكا كوكو، في صحيفة واشنطن بوست، أن إدارة بايدن، أطلقت ما يزيد على ٦٠٠٠ عقوبة، ضد روسيا بعد حربها على أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ .ومع أن ترامب

كان قد أرسى بالفعل آليات لإعادة فرض العقوبات على خصوم الولايات المتحدة– ومن بينهم المحكمة الجنائية الدولية –فإن نطاق هذه التدابير العقابية مرشح للتوسع ليشمل المزيد من الدول حول العالم.

وفيما يخص سوق الطاقة العالمية، تعهدت الولايات المتحدة، بتوسيع إنتاجها المحلي من النفط الخام والغاز الطبيعي بوتيرة سريعة، بالتزامن مع مطالبتها دول منظمة أوبك، بزيادة إنتاجها لخفض الأسعار العالمية .وأشارت كيت وينسون، من شركة ستاندرد آند بورز جلوبال كومو ديتي إنسايتس، إلى أن هذه التصريحات السياسية تعكس بوضوح نوايا ترامب في تصعيد العقوبات المفروضة على روسيا، وإيران.

وفي حالة روسيا، بينما يسعى ترامب، لإنهاء حرب أوكرانيا عبر اتفاق دبلوماسي، أشار كيث جونسون، في مجلة فورين بوليسي، إلى أن الإدارة الأمريكية، أعربت عن استعدادها لتصعيد الضغط الاقتصادي على موسكو .ولتحقيق ذلك، فرضت عقوبات صارمة على كبرى شركاتها النفطية، إضافة إلى ١٨٣ ناقلة ضمن ما يُعرف بـأسطول الظل؛ ما ساهم في إبقاء سعر تصدير النفط الروسي عند حدود ٦٠ دولارًا للبرميل، وهو المستوى الذي استهدفته هذه العقوبات .علاوة على ذلك، طُرحت إمكانية التهديد بفرض عقوبات على العديد من المصارف، والمصافي، والموانئ في دول، مثل الهند والصين، التي تستورد وتنقل صادرات النفط الروسية.

وفيما يتعلق بإيران، أشار ولي نصر، من جامعة جونز هوبكنز، إلى أنها تواجه عامًا حرجًا جدًا في ظل توقعات بعودة سياسة الضغوط القصوى، التي تعتمدها الولايات المتحدة لتعزيز هيمنتها الاقتصادية .وفي هذا السياق، أوضحت كيت وينسون، أن صادراتها من النفط تراجعت خلال إدارة ترامب السابقة إلى أقل من مليوني برميل يوميًا، وهو انخفاض كبير مقارنة بالمستوى الحالي الذي يبلغ ٣,٢٢ ملايين برميل يوميًا .وعليه، إذا تكرر فرض مزيد من الضغوط الاقتصادية؛ فقد أشارت راشيل زيمبا، من شركة هورايزون إنجيج، إلى أن المنتجين الإقليميين الآخرين، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، سيكون عليهم زيادة الإنتاج قليلاً؛ لتعويض النقص الفعلي في توازن العرض والطلب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى تأكيد ترامب، على ضرورة ربط تهديداته المتعلقة بفرض العقوبات وزيادة الرسوم الجمركية، بقضية تسعير النفط، لا سيما فيما يتعلق بكندا والمكسيك .وتعد كندا، من أكبر موردي النفط إلى الولايات المتحدة، حيث تصدر لها نحو ٤ ملايين برميل يوميًا، إضافة إلى ٧٣٠ ألف برميل تمر عبر الحدود الجنوبية من المكسيك .ومع ذلك، صرح ترامب بإمكانية فرض رسوم جمركية على النفط القادم من كندا والمكسيك قائلًا :قد نفعل ذلك أو لا نفعله، سنتخذ هذا القرار على الأرجح، وتابع :لم تكن المكسيك وكندا جيدتين معنا أبدًا في التجارة لقد عاملونا بشكل غير عادل للغاية في التجارة، وسنكون قادرين على تعويض ذلك بسرعة كبيرة لأننا لسنا بحاجة إلى المنتجات التي لديهم .وسيعتمد قراره على ما إذا كان السعر الذي يحدده الشريكان

التجاريان للنفط عادلاً، رغم أن الأساس الفعلي للرسوم الجمركية التي هدد بفرضها يرتبط بجهود وقف الهجرة غير الشرعية، ومكافحة تهريب المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع الفنتانيل.

وتعيد الإدارة الأمريكية، طرح مسألة فاعلية العقوبات ضد منافسيها الجيوسياسيين، وخاصة في ظل تداعياتها الواسعة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، وفي مقدمتها سوق الطاقة العالمية .ومع ذلك، يبقى مدى فاعلية هذه التدابير العقابية أمرًا غير واضح، وما إذا كانت ضارة لأهداف الولايات المتحدة الخارجية على المدى الطويل.

وأوضح ساباتيني، أن العقوبات غالبًا ما تُعتبر أداة للضغط الاقتصادي والدبلوماسي، وهو ما طبقه ترامب بنفس الطريقة ضد منافسي واشنطن .أما فيما يتعلق بفعاليتها، فقد أشار إلى أنه من الصعب تقييمها بشكل واضح، كما أنه من الصعب جدًا التراجع عنها، موضحا أن الدول التي تعرضت لتهديدات اقتصادية من أمريكا لعقود، مثل روسيا، والصين، وإيران، وكوريا الشمالية، وفنزويلا، لم تنجو من تلك التهديدات فحسب، بل عززت تعاونها اقتصاديا ودبلوماسيا، وفي بعض الحالات، عسكريا، لتجنب العقوبات وتطوير قنوات مالية وتجارية خاصة بها لحماية نفسها واستدامة اقتصاداتها .ويمكن رؤية دلائل ذلك في اتفاق الشراكة الاستراتيجية، الذي تم توقيعه بين موسكو وطهران في يناير ٢٠٢٥ .

وبينما اعتبر نيكيتا سماجن، من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أن هذا الاتفاق ليس سوى لمحة بيروقراطية للوضع الراهن، فقد حذرت نيكول جرايوسكي، وأور رابينوويتز، من جامعة ستانفورد، ليس فقط من إمكانية التعاون الوثيق بين البلدين في مجال انتشار الأسلحة النووية الإيرانية، بل أيضًا من أن ذلك قد يحفز الدول ذات الرؤى المشتركة في جميع أنحاء العالم للاتحاد وراء استيائهم من القيادة العالمية للولايات المتحدة والانضمام إلى صفوفهما.

من جانبه، أشار بن رودس، نائب مستشار الأمن القومي السابق في إدارة باراك أوباما، إلى العقلية السائدة بين صانعي السياسات في واشنطن، حيث إذا حدث شيء سيئ في أي بقعة في العالم، ستُفرض عقوبات على بعض المسؤولين عن ذلك، دون النظر إلى الأضرار الجانبية للعقوبات بنفس الطريقة التي نفكر بها في الأضرار الجانبية للحرب، بينما أشار كالب ماكاري، المسؤول السابق في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ورئيس وزارة الخارجية بشأن سياسة كوبا خلال إدارة جورج بوش الابن، أن نهج الولايات المتحدة في استخدام العقوبات ضد خصومها أصبح مفرطًا جدًا، لدرجة أنه أصبح خارجًا عن السيطرة.

ومن جانب آخر، أشار ستيجليتز، إلى أنه من غير المعقول أن الدول الأخرى لن ترد على الرسوم الجمركية العالية التي فرضتها إدارة ترامب الثانية؛ حيث إنه من المتوقع أيضًا أن تتصاعد جهود الدول التي تخضع لقيود التصدير على النفط، مثل إيران وروسيا وفنزويلا، ليس فقط لتجنب الرقابة الأمريكية؛ لكن أيضًا لتوسيع شبكة عملائها وشركائها المحتملين .وفي حالة إيران، من المتوقع أن تؤدي العودة إلى حملة الضغوط القصوى من قبل

ترامب إلى انخفاض صادراتها النفطية، ومن الواضح أن واشنطن، تتوقع من أعضاء أوبك ملء هذه الفجوة بزيادة إنتاجهم .

ومع ذلك، كما هو الحال مع شكوك المراقبين الغربيين بشأن قدرة الإرادة الجماعية للأعضاء على تلبية دعوة ترامب لزيادة مستويات الإنتاج لخفض الأسعار العالمية للنفط الخام؛ يظل من غير المعروف، كيف ستستجيب الدول الكبرى المنتجة للنفط لتأثيرات نظام العقوبات الأمريكي المتزايد عالميًا.

٢٠٢٥/٢/١٠

الدعم الأمريكي لإسرائيل يعجل بانهيار الهدنة في غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تناول «أندرو ميلر»، من مركز «التقدم»، اتفاق وقف إطلاق النار الهش بين حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة، وحماس لإنهاء القتال في غزة، مشيرًا إلى أنه «رغم كونه محفوفًا بالمخاطر»، فإنه يمثل «استراحة مرحب بها من أهوال الصراع» .ولفت إلى أن هذا التوقف يتيح أخيرًا إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لملايين الفلسطينيين، إلى جانب الإفراج عن الرهائن المتبقين لدى حماس.

وعلى الرغم من صمود وقف إطلاق النار حتى الآن، والإفراج عن عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وعودة مئات الآلاف من النازحين إلى شمال غزة، فإن التأخير المتكرر في عمليات الإفراج من الجانبين، إلى جانب التصريحات المستمرة للمسؤولين الإسرائيليين، بشأن إمكانية استئناف القصف والاحتلال في أي لحظة، يؤكد أن هذا السلام الهش لا يمكن اعتباره أمرًا مسلمًا به.

من جانبه، يرى «ميلر»، أن استمرار وقف إطلاق النار إلى مرحلته الثانية التي تمتد ستة أسابيع «ممكن»، لكنه «غير مضمون بأي حال»، في ظل «عناد» الحكومة الإسرائيلية في التوصل إلى تسوية سياسية لغزة والقضية الفلسطينية بشكل أوسع، مشيرا إلى أن نجاح المرحلة الثانية يعتمد إلى حد كبير على مدى استعداد الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، «للتدخل بقوة للحفاظ على السلام».

ومع ذلك، فإنه نظرًا للدعم القوي الذي أبدته «إدارة ترامب»، في أسابيعها الأولى لحرب إسرائيل وطموحاتها الإقليمية، مقارنة بالإدارات الأمريكية السابقة؛ خلص المعلقون الغربيون إلى أن وقف إطلاق النار لن يصمد، في ظل غياب دور أمريكي فعال لوقف استمرار القصف والاحتلال العسكري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، بل إن «واشنطن»، تبدو وكأنها تدعم هذه العمليات بشكل نشط.

وعلق «إتش .إيه .هيلير»، في مجلة «فورين بوليسي»، بأن إسرائيل وإدارة ترامب ليستا «جادتين» في الحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة، مشيرًا إلى أن «كل المؤشرات تدل على أن نتنياهو يخطط لاستئناف الحرب»، وأن «البيت الأبيض على الأرجح لن يعيق ذلك» .وفي السياق ذاته، أكد «آرون ميلر»، و«لورين مورجنبيسير»، من «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي»، أن «الضغط الأمريكي المستمر فقط»، على إسرائيل يمكن أن ينهي الحرب، لكنهما أعربا عن عدم ثقتهما في التزام واشنطن بهذا النهج.

من جانبه، أشار «ميلر»، إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار، المكون من ثلاث مراحل بين حماس وإسرائيل، «يترك أسئلة رئيسية دون معالجة أو حل»، من بينها ..كيف سيتم حكم غزة بعد الحرب، وما إذا كان الجنود الإسرائيليون سيكونون غير مقيدين بمهاجمة أي شخص بإرادتهم، وما إذا كانت دولة فلسطينية مستقلة، ستقام .

ويرى «ميلر»، و«مورجنبيسير»، أن «الاتفاقيات المرحلية بطبيعتها محفوفة بالمخاطر»، لا سيما بين طرفين «يعتبران صراعهما وجوديًا تقريبًا»، مشيرين إلى أن تنفيذ وقف إطلاق النار، سيتم تقييمه «أسبوعًا بعد أسبوع» .وبينما توقعا أن «النتيجة الأكثر ترجيحًا هي نجاح المرحلة الأولى»، عبر تبادل الرهائن الفلسطينيين والمحتجزين في السجون الإسرائيلية؛ فإن المرحلة الثانية– التي تتطلب انسحاب الجيش الإسرائيلي الكامل من غزة مقابل إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين، تبقى موضع تساؤل .ويرى «ميلر»، أن هناك اعتقادًا واسعًا بأن الطرفين قد يمددان المفاوضات إلى ما بعد الإطار الزمني الأولي البالغ ستة أسابيع.

وأقر المعلقون الغربيون أن «نتنياهو»، وحلفاءه السياسيين المتطرفين لا يريدون انتهاء الحرب في غزة؛ للحفاظ على قبضة رئيس الوزراء على السلطة، ولتعزيز الطموح المستمر منذ عقود لضم الأراضي الفلسطينية بالكامل، وارتكاب التطهير العرقي في الأراضي المحتلة .وفي حين أشار «هيلير»، إلى أن «نتنياهو»، يدرك أهمية «إرضاء إدارة ترامب بإظهار التوصل إلى اتفاق»، فقد أكد في الوقت ذاته، أن لديه «حساباته الخاصة»، خاصة فيما يتعلق بالعناصر المتطرفة داخل ائتلافه الحاكم، والتي قد تتسبب في انهيار حكومته إذا شعروا بأنه قدّم تنازلات لا تتماشى مع مواقفهم المتشددة.

وأشار «ميلر»، و«مورجنبيسير»، إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، اعتمد طوال فترة الحرب على «مساومة وتهدئة» شركائه في الائتلاف للحفاظ على منصبه، متجنبًا بذلك أي مساءلة عن قضايا الفساد، وإخفاقات الاستخبارات التي سبقت هجوم حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وأضافا أن «أولويته المطلقة هي البقاء في السلطة»، ولذلك، فإنه يفضل استمرار الحرب في غزة، وغير متسرع في الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق.

وبالفعل، قبل أن يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في ١٩ يناير، حذر «نتنياهو»، من أنه «مؤقت فقط»، وأن إسرائيل ستستأنف «القتال»، بـ «طرق جديدة»، و«بقوة أكبر»، إذا لم تلبِّ مفاوضات المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار مطالبها .ويمكن ربط هذه التصريحات مباشرة بتأكيدات «بتسلئيل سموتريش»، وزير المالية

الإسرائيلي، أنه تم «ضمان استئناف الحرب من قبل نتنياهو بعد المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار، يليها سيكون «الاستيلاء التدريجي على كامل قطاع غزة»، حيث سيبقى «مدمرًا ومتفككًا وغير قابل للسكن» .ومع إشارة «هيلير»، إلى أن «سموتريش»، يعتقد أن المرحلة الثانية من الاتفاق– ناهيك عن المرحلة الثالثة – لن تحدث أبدًا، لا يتوقع المراقبون الغربيون التزام إسرائيل، باتفاقية سلام طويلة الأمد في غزة.«

علاوة على ذلك، أشار «ميلر»، إلى أنه سيكون «من السذاجة المفرطة القول بأن ترامب يملك مفتاح تمديد وقف إطلاق النار» بعد مرحلته الأولى، لكن من الصحيح أيضًا القول إن السياسات التي التزمت بها إدارته تعمل بنشاط للتصدي للآفاق الضيقة للاتفاق وإتمام جميع المراحل الثلاث.

وعلق «هيلير»، بأن تصريحات وأفعال «ترامب»، لم توفر «أسبابًا كثيرة للتفاؤل»، مؤكدًا أنه لم يكتفِ بالتشكيك في صمود الهدنة؛ بل عبّر كبار المسؤولين في واشنطن أيضًا عن دعمهم للأهداف الإسرائيلية التي قد تؤدي عمليًا إلى إلغاء وقف إطلاق النار بالكامل .وأيد وزير الدفاع الجديد، «بيتر هيجسيث»، الجيش الإسرائيلي في «قتل جميع أعضاء حماس»، بينما تعهد مستشار الأمن القومي، «مايك والتز»، بأن الحركة «يجب أن تُدمَر بالكامل حتى لا تتمكن من إعادة تشكيل نفسها» .وعليه، أكد الباحث أن مثل هذه التصريحات «لا توحي بأن إسرائيل ستواجه أي ضغط أمريكي لضمان تنفيذ الاتفاق بالكامل» .

كما أشار «ميلر»، و«مورجنبيسير»، إلى التقارير التي تفيد بوجود رسالة من ترامب إلى نتنياهو، تؤكد استمرار الدعم السياسي والعسكري الأمريكي لاستئناف الحرب والقصف الإسرائيلي في غزة .وفي تقييمهما، فإنه بالنظر إلى «تصور ترامب لنفسه كأكثر رئيس داعم لإسرائيل في التاريخ»، من المشكوك فيه أنه «سيستعين بالأدوات التي اعتمدها بايدن» –مثل تقليص المساعدة العسكرية أو الاعتراف بدولة فلسطينية– للضغط على الإسرائيليين لإنهاء تدمير غزة .وبدلاً من السعي لتناول مستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة، ركز اقتراحه بطرد المدنيين الفلسطينيين إلى مصر والأردن، فيما يمكن أن يكون تطهيرًا عرقيًا، ويفتح الباب للاحتلال الكامل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في غزة.

وفيما يتعلق بتداعيات فشل وقف إطلاق النار في غزة إذا أثبتت الحكومتان الإسرائيلية والأمريكية أنهما غير ملتزمتين بالسلام؛ أشار «ميلر»، و«مورجنبيسير»، إلى أن موافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار، «تعكس عدم صحة» ادعاءات نتنياهو، بأنه حقق «انتصارًا كاملاً»، حيث لا يمكن إنكار أن «حماس لا تزال على قيد الحياة»، وما زالت «مستقرة بعمق» في حكومة غزة .واعترف وزير الخارجية الأمريكي السابق «أنتوني بلينكن»، في أيامه الأخيرة في المنصب، أن الحركة جندت عددًا من المقاتلين يعادل تقريبًا عدد من فقدتهم في الهجمات الإسرائيلية منذ أكتوبر ٢٠٢٣، مضيفا أنه في «كل مرة» تكمل فيها إسرائيل «عملياتها العسكرية وتنسحب، تعاود حماس التجمع، وتظهر من جديد لأنه لا يوجد بديل آخر يعوض فراغ السلطة».

وبناءً على ذلك، قال «ميلر»، و«مورجنبيسير»، إن انهيار وقف إطلاق النار في غزة، يعني أن حماس «ستظل قادرة على إلحاق خسائر بالقوات الإسرائيلية العائدة لاحتلال غزة»، وبسبب «رفض إسرائيل الانخراط في تخطيط ما بعد حرب غزة»، الذي قد يخلق هيكلًا سياسيًا بديلًا لحكم القطاع، وتوقعا أن تستمر الحركة في «الحكم بحكم الأمر الواقع».

ومع الاعتراف بأن الحرب في غزة هي جزء من قضية أوسع، تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية؛ أشار «هيلير»، إلى أن «الآفاق لا تزال قاتمة»، بالنسبة إلى وضع الضفة الغربية، والقدس الشرقية، مع زيادة الاضطرابات والعنف على يد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، والمدعومة «بشكل شبه كامل» من المسؤولين في واشنطن.

وأشار «هيلير»، إلى أن المزاعم بشأن عدم جدية إسرائيل في الالتزام بوقف إطلاق النار قد تتغير، مؤكدًا أن «الاتفاق قد يصبح واقعًا فقط، إذا مارست واشنطن ضغوطًا على إسرائيل؛ لإجبارها على الالتزام بشروطه» .ومع ذلك، يرى «ميلر»، و«مورجنبيسير»، أن «أكبر عقبة»، أمام تحقيق هذا الاتفاق تكمن في «هوس نتنياهو بالبقاء في السلطة»، و«حاجته إلى إرضاء وزرائه المتطرفين» .في المقابل، تُظهر تصريحات وأفعال إدارة ترامب، أنها غير ملتزمة فعليًا بتحقيق خطة وقف إطلاق النار.

وأشار «هيلير» إلى أن إدارة ترامب تسعى في الشرق الأوسط إلى ترسيخ مكانتها كوسيط رئيسي من خلال إبرام صفقات كبرى، لا سيما عبر التوسط في اتفاقات تطبيع جديدة .وبما أن تحقيق ذلك يتطلب معالجة القضية الفلسطينية، فإن التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم في غزة يُعد «خطوة أولى أساسية» في هذا الاتجاه .ومع ذلك، لفت «ميلر»، و«مورجنبيسير»، إلى أن السؤال الأكثر إلحاحًا هو ما إذا كان ترامب يكترث فعليًا باتفاق وقف إطلاق النار، وما مدى استعداده لاتخاذ خطوات جادة لتنفيذه، وهو ما لم يظهر حتى الآن أي التزام واضح به.

٢٠٢٥/٢/١٢

استثمارات الثروة المعدنية وتنويع قاعدة الاقتصاد الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يُعد الاستثمار في الثروة المعدنية أحد المحاور الاقتصادية الاستراتيجية ضمن جهود تنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد الخليجي، فهو لا يقتصر على كونه نشاطًا اقتصاديًا مستقلًا يشمل استخراج وتجهيز وتصدير المعادن، بل يُشكّل أيضًا ركيزة أساسية لدعم قطاع الصناعة التحويلية التي تعتمد عليه .وبشكل كبير، يسهم التعدين في تعزيز الاقتصادات الوطنية، وتحقيق الاستقرار المالي، وتحفيز التنمية المستدامة.

وتشهد دول «مجلس التعاون الخليجي»، اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار في قطاع التعدين داخليًا وخارجيًا، لما يحفل به من فرص استثمارية واسعة، حيث بادرت إلى تبني استراتيجيات وخطط تنفيذية تهدف إلى تعزيز هذا القطاع، واستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة .وأكدت دراسة نشرتها صحيفة «الفايننشيال تايمز»، العام الماضي، أن دول الخليج تعيد توجيه عائدات النفط لتأمين احتياجاتها المعدنية، خاصة من المعادن اللازمة لتحقيق تحولات الطاقة، وعلى رأس هذه الدول تأتي الإمارات والسعودية، حيث تسعى الأخيرة إلى رفع مساهمة قطاع التعدين إلى ٧٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٥، مقارنة بـ ١٧ مليار دولار حاليًا.

علاوة على ذلك، شرعت سلطنة عُمان في تنفيذ مشروع بناء أكبر مصنع للصلب الأخضر في العالم، مع خطط لاستخدام خام الحديد المستورد من الكاميرون .في الوقت ذاته، تُعد هيئة الاستثمار القطرية) الصندوق السيادي لدولة قطر(، ثاني أكبر مساهم في شركة جلينكور،) الشركة البريطانية السويسرية متعددة الجنسيات المتخصصة في التجارة والتعدين(، والتي تتخذ من سويسرا مقرًا لها .ووفقًا لشركة «دراجو مان» الاستشارية في مجال التعدين، تمتلك المنطقة إمكانات هائلة لتأسيس صناعة تعدين كبرى.

من جانبها، ترحب الدول الغنية بالموارد المعدنية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالاستثمارات الخليجية في مجال التعدين، وتجد فيها بديلاً أفضل .ويفسر الاستثمار في الثروات المعدنية الإفريقية ارتفاع حجم الاستثمارات الخليجية في إفريقيا، والتي بلغت نحو ٣٠٪ من إجمالي الاستثمارات الخليجية الخارجية بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليار دولار .وتشير «وحدة أبحاث الإيكونومست»، إلى أن إجمالي الاستثمارات التي تم إعلانها من دول مجلس التعاون الخليجي في إفريقيا بلغ ٦٠ مليار دولار في ٢٠٢٢، و٥٣ مليار دولار في ٢٠٢٣، وهو ما يفوق بكثير استثماراتها في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا.

ولتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية، وتحقيق أعلى قيمة مضافة ممكنة منها– بما يسهم في التنمية المستدامة، ويعزز التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون، وتشجيع الاستثمار في قطاع التعدين وحماية البيئة والسلامة العامة والتراث الجيولوجي – فإن «لجنة التعاون البترولي للدول الأعضاء في المجلس»، خلصت في ٢٠٢٢ إلى «منظومة المبادئ العامة الاسترشادية في مجال التعدين».

وتأتي «المملكة العربية السعودية»، ثالثة عالميًا، بعد روسيا والولايات المتحدة من حيث القيمة التقديرية لثروتها المعدنية، بقيمة سوقية تتجاوز ٣٤ تريليون دولار، فيما تسعى دول الخليج إلى تطوير القطاع التعديني لديها، مع التذبذب المستمر في أسعار النفط، وتداعيات ذلك على الموازنة العامة والإنفاق العام، وفي هذا المسعى فإنها تحفز الشركات المحلية والعالمية للمشاركة مع القطاع الحكومي في مجالات التنقيب والاستخراج والتجهيز والتطوير.

وإلى هذا كانت فعاليات النسخة الرابعة لمؤتمر التعدين الدولي بالرياض في يناير٢٠٢٥، بمشاركة عالمية واسعة، شملت حكومات، ومستثمرين، وممولين من ٩٠ دولة و٥٠ منظمة دولية، وشهد هذا المؤتمر إعلان مجموعة من

الشراكات الجديدة في قطاع التعدين السعودي، بمشاركة «أرامكو»، و«معادن»، وعدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات، تعمل كلها في تطوير قطاع التعدين والمعادن في المملكة، فيما بلغت الاستثمارات التعدينية للهيئة الملكية للجبيل ١٨٥ مليار ريال، ويعزز هذه الاستثمارات الاستكشافات الضخمة في مناطق الهيئة.

بالإضافة إلى ذلك، شهد هذا المؤتمر الكشف عن أربعة إعلانات استراتيجية تعزز مكانة المملكة، كوجهة عالمية رائدة في قطاع التعدين، حيث أعلنت شركتا «أرامكو» و«معادن»، إطلاق مشروع مشترك لاستكشاف المعادن الحرجة اللازمة لانتقال الطاقة، يستهدف تسريع استغلال هذه المعادن، وتعزيز قدرة المملكة على دعم سلاسل الإمداد العالمية بها، وأعلنت شركة «معادن» اكتشافات جديدة تبرز الإمكانات الهائلة التي يزخر بها قطاع التعدين السعودي، شملت توسعة منجم «منصورة»، بعد تأكيد وجود ذهب عالي التركيز على عمق ٢٢٠ مترا، وأعلنت أيضا اكتشافين جديدين في مواقع «وادي الجو»، ورواسب «شيبان».

وفي إطار تعزيز صناعة الحديد والصلب؛ أعلنت شركة «حديد» استحواذها الكامل على شركة الراجحي للصناعات الحديدية، وإطلاق خطة طموحة تشمل استثمارات بقيمة ٢٥ مليار دولار لزيادة الإنتاج إلى ١٠ ملايين طن؛ لتوفير احتياجات المشاريع العملاقة في المملكة، فيما أعلنت شركة «باد ستيل»، الصينية بناء أول مصنع متكامل للصلب خارج الصين، بالتعاون مع «أرامكو»، وصندوق الاستثمارات العامة، ينتج ٥٠١ مليون طن سنويًا من الألواح الفولاذية.

وفيما بلغ عدد المواقع المستكشفة في السعودية ٥٣٠٠ موقع، تقدر قيمتها بنحو ٥ تريليونات ريال، ومن هذه المعادن الفضة، والذهب، والنحاس، والزنك، والفوسفات، والجرافيت؛ وبلغت الصادرات السعودية من المعادن، نحو ٢٦ مليار ريال) ٧ مليارات دولار (في ٢٠٢١، ومساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي بـ٦٤ مليار ريال) ١٧ مليار دولار(؛ فإنه ينتظر قطاع التعدين السعودي استثمارات هائلة، لما تحفل به من موارد معدنية غير مطروقة، فيما غدت المملكة «مركزًا عالميًا»، لمعالجة المعادن.

وفي «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، يعد التعدين ومعالجة المعادن الركيزة الثالثة فيها، حيث تسعى إلى استغلال ما تقدر قيمته بـ ٥٠٢ تريليون دولار من الأصول المعدنية المحلية، بمساعدة كل من «أرامكو» و«معادن»، وأصبح لديها أكبر برنامج للتنقيب في العالم، ومن خلال شركة «منارة» للمعادن، تتم المعالجة المحلية لواردات المملكة المعدنية.

وفي هذه الرؤية أطلقت «المملكة»، «استراتيجية المعادن»، ومن خلالها قامت بتيسير عمليات الاستكشاف، وحققت سجلاً قياسيًا في معالجة الفوسفات، والألمونيوم، والصلب، والفولاذ، والتيتانيوم، فيما رفعت المشاريع العملاقة والاستراتيجية الصناعية الوطنية، الطلب بشكل غير مسبوق على المعادن، وغدت المملكة ثاني أكبر المصدرين للفوسفات، والأسمدة الفوسفاتية، ومن أكبر سبع منتجين للألومنيوم، وتقود المنطقة في إنتاج الفولاذ منخفض

الكربون، ومن أكبر مصدري التيتانيوم، كما أنها قائدة في إنتاج الليثيوم وغيره من المعادن النادرة ومعادن البطاريات، وتبلغ قيمة الفرص الاستثمارية الجديدة في المعادن نحو ١٠٠ مليار دولار.

وتنظر «الإمارات»، إلى الثروة المعدنية على أنها كنز استراتيجي، وركيزة أساسية في تطوير اقتصادها وتنويعه، ويمكن أن يقوم عليها عدد من الصناعات الأساسية، وتتوجه استراتيجيًا لتعظيم استغلال ثروتها المعدنية، فيما تضمنت «الخطة التشغيلية»، لوزارة «الطاقة والبنية التحتية»، تنظيم وتنمية قطاع التعدين، الذي تندرج تحته عدة مبادرات وأنشطة، وتوفير البيانات اللازمة كأطلس الثروة المعدنية، الذي يعد دليلاً استرشاديًا للمستثمرين في هذا المجال، كما تمتلك ثروة من المعادن الحرجة .وتؤكد «الاستراتيجية الإماراتية للتعدين»، تأمين احتياجات البلاد من هذه المعادن من خلال تعزيز عمليات البحث والاستكشاف والاستخراج وجذب المستثمرين، وتعزيز استثماراتها الخارجية في هذه المعادن مع سعيها لتوطين صناعة الطاقة المتجددة وتسريع عمليات انتقال الطاقة.

وفي «سلطنة عُمان»، بلغ إجمالي الإنتاج من المعادن ما يزيد على ٦٠ مليون طن، بقيمة اقتصادية قدرها ٢٣٠ مليون ريال عُماني) ٦٠٠ مليون دولار(، ما يعزز اهتمام السلطنة بقطاع التعدين الذي يعمل فيه نحو ٤٢٤٨ عاملا، وامتد هذا الاهتمام إلى باقي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتجه الحكومات إلى وضع استراتيجيات عامة، ومبادرات لتطوير هذا القطاع، وتشجيع الشركات الخاصة على الاستثمارات في أنشطته.

على العموم، أصبح الاستثمار في الثروة المعدنية، أحد أهم توجهات دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمارية، وتعتبره محورا أساسيا في تنويع مصادر الدخل، وخدمة التحول الطاقي، خاصة في مجال المعادن الحرجة المرتبطة بالطاقة المتجددة، وفيما تحفل دول الخليج– ذات المساحة الأكبر – بإمكانات هائلة في هذه الثروة؛ فإن الدول الصغيرة تعوض ذلك بالاستثمارات الخارجية في هذه الثروة، خاصة في إفريقيا.

٢٠٢٥/٢/١٣

تطوير جزر حوار في مسار التنمية البحريني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

حين صدرت خطة التعافي الاقتصادي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦، التي تضع البحرين على طريق النمو المستدام، جاءت جزر حوار في أكثر من موضع، في الإسكان لتوسيع رقعة العمران، والإسهام في حل المشكلة الإسكانية، وفي السياحة مع استهداف أن يكون قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي تقود النمو الاقتصادي.

وبعد أن أنجزت المملكة، برغم ضيق مواردها، متأثرة بانخفاض أسعار النفط، إنشاء خمس مدن إسكانية جديدة هي مدينة) سلمان، وخليفة، وشرق سترة، وشرق الحد، وضاحية الرملي(، وما يخصها من بنية تحتية، بدأت تخطط لخمس مدن إسكانية أخرى تزيد مساحة المناطق التعميرية للمملكة بنسبة تفوق ٦٠٪، ومن بين هذه المناطق

الجديدة؛) فشت الجارم، وجزيرة سهيلة، وفشت العظم، وخليج البحرين، ومنطقة جزر حوار(، وفي مخطط الأخيرة، مشروع سياحي يضم فنادق ومنتجعات ومناطق متعددة الاستخدام، مع مراعاة طبيعة البيئة الخاصة بها، وتقسيم منطقة التطوير إلى أربع مناطق تشمل محميات طبيعية، ومنتجعات مطلة على الواجهة البحرية، ومساحات مفتوحة ومماشي.

ومن المعلوم أن جزر حوار هي أرخبيل مكون من ١٤ جزيرة صغيرة أكبرها جزيرة حوار، وهي الآن جزء من المحافظة الجنوبية، وتقع على بعد ٢٠ كم جنوب البحرين، وتعد محمية شهيرة للحياة البرية، تبلغ مساحتها نحو ٥٢ كم مربع، وغنية بأنواع من الحيوانات، مثل :المها الغربي، والغزلان الرملية، وفي البحر المحيط بها السلاحف البحرية، وأبقار البحر، وهي موطن للعديد من الطيور، كطيور البلشون الغربي، وطيور الغاق، والنورس، والصقور، والعقاب، والغطاس، وتعد أكبر تركيز معروف لتكاثر الطيور في العالم، ما يجعلها واحدًا من مواقع التراث العالمي.

وتجعل هذه القيمة البرية والبحرية جزر حوار «كنزًا اقتصاديًا»، يغري بالاستثمار، ويمثل فرصة فريدة لدفع النمو الاقتصادي خاصة من جهة السياحة، بعد أن ظلت هذه الجزر لفترة طويلة بعيدة عن تناول التنمية الاقتصادية؛ لكن مع تزايد اهتمامات القيادة البحرينية بالتنمية الشاملة المتوازنة بين جميع الأماكن في البحرين، جاء التركيز على تنميتها في خطة التعافي الاقتصادي، ووضعها على خريطة السياحة العالمية، كمكان لا مثيل له في مجال السياحة البيئية والترفيهية وسياحات الجزر واليخوت؛ ما يجعلها محل اهتمام سلاسل الفنادق العالمية، ويقتضي الأمر الاستثمار المحلي في تطوير البنية التحتية، وتحويل الأصول غير المستغلة إلى مصدر مهم من مصادر الاقتصاد الوطني، ومن المعلوم أن السياحة تجذب العديد من الأنشطة، كالتجارة، والنقل، والمواصلات، والخدمات المرتبطة بها، ما يجعلها توفر الآلاف من فرص العمل، وتحفز تطوير مشروعات أخرى، كمشروعات الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية.

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء، أصدر جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة»، المرسوم رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢٤ في ديسمبر الماضي، بإنشاء «الهيئة العليا لتطوير جزر حوار»، برئاسة سمو الشيخ «عبدالله بن حمد آل خليفة» رئيس المجلس الأعلى للبيئة و١٢ عضوًا؛ بهدف تحقيق تطوير شامل للجزر؛ بما يضمن خلق نموذج للسياحة المستدامة فيها، وكفالة الاستغلال الأمثل لها سياحيًا، وتباشر الهيئة مهامها في إطار السياسة العامة للمملكة وخطط التنمية فيها، وبالتعاون والتنسيق مع الجهات والهيئات واللجان العليا ذات الاختصاص والصلة بمهام الهيئة.

وقد أعطى المرسوم، للهيئة كافة الصلاحيات المؤهلة لتحقيق أهدافها، وأتاح لها اقتراح الاستراتيجية المتكاملة لاستغلال جزر حوار سياحيًا، وما يندرج تحتها من خطط رئيسية، وبرامج تنفيذية، وأنظمة وبرامج ترويجية، وهي مقيدة في نشاطها بعدم المساس بالثروة البحرية وحماية البيئة والحياة الفطرية، وأتاح أن يكون لها جهاز

تنفيذي يحدد رئيس الهيئة اختصاصاته، وتستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص، كما تشكل من بينها ومع غيرها لجانا فرعية تعينها في أداء مهامها، ووجه المرسوم الجهات الحكومية المعنية، بتزويدها بما تطلبه من بيانات ومعلومات ودراسات لازمة لمباشرة مهامها، ويأتي إنشاء هذه الهيئة تطويرًا للمرسوم الملكي رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء اللجنة العليا لتطوير جزر حوار.

وفي مجال البنية التحتية، المرتبطة بتطوير هذه الجزر، فتح «مجلس المناقصات»، في مايو الماضي، عطاءات شركات تتنافس على إجراء دراسة جدوى إنشاء جسر بحري، يربط بين جزيرة البحرين وجزر حوار، وتشرف على هذا المشروع وزارة الأشغال، والذي تضمن تعيين شركة استشارية مؤهلة ذات خبرة دولية واسعة في الأعمال المماثلة، إضافة إلى إعداد تصاميم أولية وتفصيلية للطرق والتقاطعات متعددة المستويات، والجسور البحرية في سياق مشروع الربط بين الجزيرتين، فيما يستغرق إعداد هذه الدراسة عاما ونصف العام، أي تنتهي بنهاية العام الحالي ٢٠٢٥.

وفي أغسطس الماضي، فتح مجلس المناقصات والمزايدات الحكومية، عطاءات مناقصة تهدف إلى بناء محطة جديدة لتحلية مياه البحر، باستخدام تقنية التناطح العكسي في جزيرة حوار، في إطار جهود هيئة الكهرباء والماء لتعزيز إمدادات المياه الصالحة للشرب، ومن المقرر أن تكون المحطة بقدرة إنتاجية تتراوح ما بين مليون ومليوني جالون يوميًا، وتضمن المشروع أيضًا تشييد خزانين أرضيين بسعة مليون جالون لكل منهما، بالإضافة إلى مضخات نقل المياه.

وفي منتدى «بوابة الخليج»، الذي نظمه «مجلس التنمية الاقتصادية»، في نوفمبر الماضي، أعلنت شركة «البحرين للاستثمار العقاري»، «إدامة» –الذراع العقاري لشركة ممتلكات البحرين القابضة – عن قرب افتتاح «منتجع حوار»، الذي يشكل مشروعًا سياحيًا رائدًا في جزر حوار، وإضافة مميزة للسياحة البيئية في المنطقة .

يقع المنتجع على الساحل الغربي لجزر حوار، وتحيط به محمية فريدة للحياة الفطرية، ويضم ١٠٤ غرف، وفلل فوق الماء وشاطئية، وخمسة مطاعم ومنشآت رياضية وترفيهية متعددة، وأكاديمية استكشاف، ويعكس رؤية المملكة الاستراتيجية لتعزيز أنشطة السياحة المستدامة، ويسلط الضوء على الحياة الفطرية التي تحافظ عليها للأجيال القادمة، ويجذب ذوي الاهتمام، بمشاهدة مجموعات متعددة من أشكال الحياة الفطرية النادرة، والنوعيات المهددة بالانقراض، ومراقبة الطيور وأسرابها المهاجرة.

وفي ٢٨ ديسمبر الماضي، تم افتتاح هذا المشروع، كأول المشروعات الاستراتيجية التي يتم تنفيذها ضمن المخطط العام لجزر حوار، ويعد الأول من بين ثلاثة مشروعات قيد التطوير، تشرف عليها «الهيئة العليا لتطوير جزر حوار» .ومن يناير العام الحالي، بدأ المنتجع يستقبل زواره والسياح، مقدمًا تجارب استثنائية تبرز تراث الجزيرة العريق، وتنوعها الحيوي الفريد.

وبافتتاح منتجع حوار، أصبح عدد الفنادق في المملكة ١٤٠ فندقا، في إطار الجهود المستمرة لتطوير القطاع السياحي بها، فيما بلغ عدد الغرف ٢٤ ألف غرفة، ويعزز هذا المنتجع مكانة البحرين، كوجهة سياحية متميزة على مستوى المنطقة والعالم، ويعكس التزامها بتطوير البنية التحتية السياحية، والمشاريع السياحية الرائدة والفاخرة .ويأتي هذا المشروع ضمن استراتيجية المملكة لاستقطاب السياح الباحثين عن السياحة البيئية والترفيهية من جميع أنحاء العالم، كما يعزز جذب المواطنين والمقيمين للسياحة الداخلية، ويحول إنفاقهم الخارجي إلى إنفاق يعزز الاقتصاد الوطني، ويغري المستثمرين إلى إقامة مشروعات سياحية مماثلة، فيما يعزز تنافسية البحرين على خريطة السياحة العالمية.

علاوة على ذلك، يعد المشروع علامة بارزة في تنفيذ استراتيجية البحرين السياحية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦، التي تستهدف تعزيز دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وصولاً إلى ١٠١٤ مليون زائر في ٢٠٢٦، ومتوسط إنفاق للزائر يوميًا ٨٠٧٤ دينارا بحرينيا، ومتوسط ليالٍ سياحية ٥٠٣ أيام، و٤٠١١٪ نسبة مساهمة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٦، ويعزز إطلاق التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، جاذبية جزر حوار سواء للسياحة الخليجية البينية، أو السياحة الوافدة من خارج الإقليم .وقبل افتتاح منتجع حوار، كان يوجد بالجزر لاستقبال السياح والزائرين من داخل المملكة وخارجها عدد من الشاليهات والشقق المفروشة وفندق «تيوليب إن»، وهو الوحيد في الجزيرة ويصنف ضمن الفئة خمس نجوم، ويحتوي على عدد من المرافق السياحية، والانتقال إليها برحلة بحرية تستغرق نحو ٤٥ دقيقة.

على العموم، في مسار التنمية البحرينية جاء خيار الاستثمار السياحي لجزر حوار، يحتل الأولوية، وجاءت البيئة محددًا لهذا الاستثمار، وهو ما يفسر إسناد رئاسة «الهيئة العليا لتطوير جزر حوار»، إلى رئيس «المجلس الأعلى للبيئة»، فالميزة التنافسية الكبرى التي تتمتع بها هذه الجزر في مجال السياحة، هي الحياة الفطرية التي يجب المحافظة عليها، لتجذب السياحة خلفها العديد من الأنشطة الاقتصادية، ما يعزز الوصول إلى الهدف الاستراتيجي لقطاع السياحة، بتخطي نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ١١٪ سنويًا.

٢٠٢٥|٢|١٧

البحرين والإمارات على نهج التكامل الاستراتيجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما تسعى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز العمل المشترك والتنسيق والتعاون الثنائي بينها بما يخدم هدف الوصول إلى الوحدة الخليجية التي ابتغاها ميثاق المجلس يأتي تبادل الزيارات على أعلى مستويات صناعة القرار، الأمر الذي يحرص عليه جلالة الملك، وتحرص عليه القيادة البحرينية في مستوياتها المختلفة، وأنشأت لها مؤسسات تقوم على تدعيمه، كاللجان العليا المشتركة، ومجالس الأعمال .

وفي هذا السياق، جاءت زيارة جلالة الملك للإمارات في فبراير، في ظل تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية معقدة على المستويين الإقليمي والدولي، ما استدعى تكثيف التشاور والتنسيق حول المواقف المشتركة بين البلدين، اللذين تربطهما علاقات استراتيجية عميقة، تمتد عبر الروابط التاريخية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، أرسى دعائمها القادة المؤسسون، الراحل سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأمير البحرين الراحل سمو الشيخ عيسى بن سلمان، طيب الله ثراهما .

وتعد هذه الزيارة الثانية لجلالة الملك للإمارات خلال أقل من عام، إذ سبقتها زيارته في إبريل ٢٠٢٤، قبيل انعقاد القمة العربية الـ ٣٣ في مايو الماضي بالمنامة، استمرارًا لنهج التشاور والتنسيق، وفق رؤية استراتيجية موحدة، تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة، وتعزيز أواصر الأخوة الخليجية والعربية، وترسيخ التعاون الدولي لنشر السلام وقيم التسامح على المستوى الإنساني.

وتدفع هذه الزيارة مسارات الشراكة، والتكامل الشامل الذي يخدم البلدين والعمل الخليجي الجماعي، مع تمتع البلدين بثقل سياسي، وموقع جغرافي واستراتيجي مميز على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبنيهما سياسة خارجية عقلانية متوازنة معتدلة، وتميزهما أيضًا في المجال الحقوقي والتحول الديمقراطي، والالتزام بسياسات إصلاحية طموحة في خطى التحديث وصناعة التقدم وتكريس دولة المؤسسات والقانون .وقد رسخ علاقات البلدين الثوابت والرؤى المشتركة إزاء القضايا الإقليمية والدولية، فضلاً عن وشائج القربى والعلاقات الأخوية المتميزة بين قيادات البلدين على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي، فيما استمرت الإمارات داعمة للبحرين سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا.

ومع تشكيل اللجنة العليا المشتركة، عام ٢٠٠٠ أخذت العلاقات البحرينية الإماراتية تتوطد في المجالات كافة، وعلى رغم من قوة العلاقات بشكل عام، فإن البعدين السياسي والاقتصادي حظيا بمكانة خاصة في هذه العلاقات، وإلى هذا كانت اهتمامات هذه اللجنة، وجاءت المواقف السياسية للبلدين متطابقة دائمًا، إزاء القضايا الإقليمية والدولية، في اتجاه يحرص فيه البلدان على دعم ونصرة القضايا الخليجية والعربية والإسلامية، مع عضويتهما في مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة.

ويربط البلدين العديد من اتفاقات التعاون، الدبلوماسي، والقنصلي، والتربوي، والتعليمي، والخدمات الجوية، والنقل الدولي للركاب والبضائع، والمشاركة في تطوير حقل البحرين، وإنشاء مجلس مشترك للأعمال بين غرف تجارة وصناعة البلدين، واتفاقات في مجال التعليم العالي، والتخطيط الحضري، والكهرباء، والماء، والعمل، والتنمية الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، وحماية المستهلك، وحماية البيئة والمصارف، وأسواق الأوراق المالية، والمراكز البحثية، ومذكرات تفاهم في مجالات المشاورات السياسية والأكاديمية والدبلوماسية والسياحة والإعلام والثقافة والتربية والتعليم.

ولدى اجتماع اللجنة العليا المشتركة، في نوفمبر الماضي؛ أكد الشيخ عبدالله بن زايد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الإماراتي أن بلاده كانت ولا تزال ترى في البحرين شريكها الاستراتيجي في المجالات كافة، وجزء أصيل ومتجذر في مسيرة التقدم والازدهار في الخليج العربي والمنطقة، مضيفا أن استمرار انعقاد اللجنة بشكل دوري يعبر عن التزام البلدين بالعمل المشترك، حيث يتم بحث الفرص، والإنجازات، ومناقشة القضايا العالقة في مختلف المجالات، والخروج بأفضل الحلول لمواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص، مؤكدا أن العلاقات الاقتصادية ليس مجرد أرقام، بل تعبير عن مصير مشترك وهدف طموح، فيما بلغ حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين البلدين ٥٠٧ مليارات دولار في ٢٠٢٣.

وفي إطار هذه اللجنة، يعمل البلدان على توسيع آفاق الشراكة في مجالات الصناعة والتجارة والطاقة المتجددة، إضافة إلى قطاعات النقل، والبنية التحتية، والخدمات، وقد شهد هذا الاجتماع التوقيع على مذكرات تفاهم بشأن توطيد أواصر التعاون، وتبادل الخبرات في مجال الطيران المدني، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الثقافي وتبادل الخبرات المالية والاقتصادية، ومذكرة تفاهم في مجال تعزيز التنافسية، وأخرى في مجال التدريب وتطوير الكفاءات الحكومية، وبرنامج تنفيذي للتعاون في المجال السياحي.

ويعد التعاون الاقتصادي بين البلدين ثمرة من ثمار العلاقات المتميزة بينهما، وإلى هذا بلغ حجم التجارة البينية غير النفطية ٣٠١٥ مليار درهم في النصف الأول لعام ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ٢٦ %عن الفترة المماثلة في عام ٢٠٢٣، ومقارنة بين عامي ٢٠٢٣ والعام السابق عليه ٢٠٢٢، زاد حجم التجارة البينية بين البلدين بنسبة ٨%، أما الاستثمارات المباشرة المتبادلة بين البلدين، فقد بلغت نحو ٢٦ مليار درهم، وتأتي الإمارات في المرتبة الثالثة عالميًا من حيث تدفق الاستثمارات إلى البحرين، بنحو ١٨ مليار درهم، في حين بلغت استثمارات البحرين في الإمارات نحو ٢٠٨ مليارات درهم حتى نهاية عام ٢٠٢٣ .كما تحتل الإمارات المركز الثاني كأهم شريك تجاري للبحرين على مستوى العالم، مما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وفي نهاية الربع الثاني لعام ٢٠٢٤، ارتفع رصيد الاستثمارات الإماراتية في البحرين بنسبة ٧%، مقارنة بمثيله في ٢٠٢٣، وارتفع عدد التراخيص الممنوحة لمواطني الإمارات لممارسة النشاط الاقتصادي في البحرين في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٥%، مقارنة بمثيله في ٢٠٢٢، حيث بلغ عدد الرخص في نهاية ٢٠٢٣ ما مجموعه ٢٠٧٥ رخصة، وتستثمر الشركات الإماراتية في البحرين في مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية، إضافة إلى حضور قوي للمصارف الإماراتية في البحرين.

وفيما يسعى الطرفان إلى زيادة المكون المحلي في الصناعات الوطنية، بمقتضى مذكرة التفاهم بين وزارتي الصناعة والتجارة في البلدين؛ تستطيع المنشآت الصناعية البحرينية أن تحصل من السلطات الإماراتية على شهادة برنامج المحتوى الوطني، ما يخدم هدف التكامل الخليجي عبر الاتحاد الجمركي، كما تستطيع الشركات الصناعية الإماراتية الاستفادة من برنامج القيمة المضافة المحلية في المنامة تكامل للحصول على أفضلية بنسبة ١٠ %ما

يخدم تنافسيتها في السوق البحرينية .وكان الجانبان قد وقعا مذكرة تفاهم، في يناير ٢٠٢٤، بشأن التعاون في مجال برنامج المحتوى الوطني، ويعزز هذا التعاون ولوج الشركات الإماراتية إلى مناقصات المشتريات الحكومية البحرينية، وولوج الشركات البحرينية إلى مناقصات المشتريات الحكومية الاتحادية في الإمارات.

وفي دلالة على عمق التنويع الاقتصادية لكلا البلدين، والتقدم المستمر في علاقاتهما الاقتصادية، بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بينهما ٦.٢٣١ مليار درهم خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠٢٢ .وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية، ارتفع التبادل التجاري غير النفطي من ١٠٩ مليارات درهم في ٢٠١٠، إلى ٧.٢٥ مليار درهم في ٢٠٢٢ بنسبة نمو بلغت ٤.١٨٢%، فيما يمتلك البلدان، رؤية تستهدف تعزيز إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ولا شك أن تعزيز التجارة بينهما يخدم هذه الرؤية.

وقد بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي البحريني ٨٤%، وتتمتع البحرين بالعديد من المزايا التنافسية التي تجعلها جاذبة للاستثمار عالميًا، كانخفاض التكاليف التشغيلية، وتنوع مهارات القوة العاملة، حيث تأتي الأولى عالميًا في نسبة المهندسين المؤهلين، وعربيًا في المهارات الفنية، والرابع عالميًا في نسبة العمالة الماهرة، ولهذا لم يكن غريبًا أن تتمكن من استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة غير مسبوقة في ٢٠٢٣، بمبلغ ٦.٨ مليارات دولار، متجاوزا قيمة الاستثمارات المستقبلة في ٢٠٢٢ بنسبة ١٤٨٪، وفق تقرير الاستثمار عالميًا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد.

يأتي هذا فيما تجاوز عدد المستثمرين الإماراتيين المسجلين في الشركات المساهمة ببورصة البحرين أكثر من ٧ آلاف مستثمر، وبلغ عدد مواطني الإمارات المالكين لعقارات في البحرين ٨١٢، وعدد المستثمرين الإماراتيين في السجل التجاري ١٨٤٦ شركة .وتتمثل أهم القطاعات التي يستثمر فيها الإماراتيون في) :تجارة الجملة والتجزئة، صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل، توليد الطاقة، النقل الجوي للركاب والبضائع، الاستزراع السمكي، النشاط المصرفي والتأمين، أنشطة السياحة، التنقيب عن النفط والغاز، الأنشطة العقارية، صناعة الحلى والمجوهرات، الخدمات التعليمية والتدريبية .(فيما تبرز العديد من الشركات الإماراتية في هذه الأنشطة مثل) :دانا غاز، جهاز أبوظبي للاستثمار، الاتحاد للطيران، العالمية لزراعة الأسماك، الوطنية للتبريد المركزي، مجموعة الغرير، مجموعة دبي القابضة، مجموعة ماجد الفطيم، مبادلة للاستثمار، بنك الشارقة، بنك المشرق، بنك أبوظبي الأول، بنك أبوظبي التجاري، دبي الإسلامي .(

من ناحية أخرى، بلغ عدد العلامات التجارية البحرينية المسجلة في الإمارات ٦٨٩ علامة، وعدد الوكلاء التجاريين ٤ والشركات ٤١، وتنشط في مجالات تجارة الجملة والتجزئة، والإصلاح والصيانة، والاتصالات والسياحة والنقل.

على العموم، تعد هذه الأنشطة المتبادلة نموذجًا حيًا للمواطنة الاقتصادية الخليجية على أرض الواقع .وتأتي الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين، إلى جانب التنسيق المستمر وتعزيز التعاون، وتوحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية، لترسخ هذا النموذج .فيما كانت الإمارات دائمًا طرفًا فاعلًا رئيسيًا، سواء من خلال مساهمتها في برنامج التنمية الخليجي، أو عبر دعم الاستقرار المالي في الموازنة البحرينية، انطلاقًا من قناعة قيادتها بأن البحرين تمثل بحق بوابة الخليج سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا.

٢٠٢٥/٢/٢١

الريادة البحرينية في حوارات الأديان والثقافات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد الريادة البحرينية في حوارات الأديان، واحدة من أبرز تجليات القوة الناعمة لمملكة البحرين، والتي حرصت على تعزيزها، انطلاقًا من إدراكها أن هذه الحوارات تضيق من مجالات الاختلاف، وتوسع مجالات الاتفاق، وصولاً إلى نزع فتيل التوتر، الذي يفضي إليه التعصب الديني والمذهبي، وما يمثله من تهديد للأمن والسلام المجتمعي.

وتُبنى هذه الريادة على ما تمتعت به البحرين، تاريخيًا من احترام للحريات الدينية، وحرية الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية، وهو ما كفله دستورها، ونظمته تشريعاتها .ومن بين دور العبادة، عرفت المملكة إلى جانب المساجد) ١٣٣٧ مسجدا(؛ المآتم) ٦٣٤ مأتما(، والكنائس) ١٩ كنيسة(، والكنيس اليهودي، والمعابد البوذية والهندوسية، ووفرت الحكومة لأتباع الديانات والمذاهب المختلفة المساحات التي تقام عليها تلك المعابد .

وفي هذا السياق، استضافت البحرين، برعاية جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وبحضور الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، رئيس مجلس حكماء المسلمين؛ مؤتمر الحوار الإسلامي، يومي ١٩ و٢٠ فبراير٢٠٢٥، بمشاركة أكثر من ٤٠٠ شخصية من العلماء والمرجعيات الإسلامية والمفكرين والمثقفين من مختلف أنحاء العالم .

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر، استجابة لدعوة شيخ الأزهر خلال ملتقى البحرين للحوار، في نوفمبر ٢٠٢٢، التي شددت على ضرورة تعزيز وحدة الأمة الإسلامية، وتسليط الضوء على القواسم المشتركة بين مذاهبها، وتحفيز الحوار البنّاء فيما بينها .ويهدف المؤتمر، إلى لمّ شمل المسلمين بمختلف أطيافهم، وإبراز مساحات الاتفاق الواسعة بينهم، إلى جانب تعزيز دور العلماء والمرجعيات الدينية في معالجة الخلافات، والتصدي لخطاب الكراهية، وترسيخ قيم التفاهم والاحترام المتبادل، كما يسعى إلى تجديد الفكر الإسلامي لمواجهة التحديات الراهنة وأسباب الفرقة والنزاع، التي استغلها البعض لإحداث الانقسامات داخل الأمة الإسلامية، وإبعادها عن مواجهة التحديات

الحقيقية .ومن هنا، جاء اختيار عنوان المؤتمر أمة واحدة ومصير مشترك، تأكيدًا لأهمية التكاتف لمجابهة التحديات المشتركة، وتعزيز وحدة الصف الإسلامي.

ولدى زيارتها الرسمية للبحرين في يناير٢٠٢٥؛ أكدت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، أن المملكة تعد نموذجًا رائدًا، لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، مشيدة بدورها في ترسيخ مبادئ التعايش السلمي والحوار الحضاري، وأن استقبالها لبابا الفاتيكان فرنسيس، في عام ٢٠٢٢، يعكس التزامها الراسخ، بتعزيز التفاهم بين مختلف الأديان والثقافات .وجاءت هذه الزيارة في إطار جهود المملكة لتعزيز التواصل الإنساني، وترسيخ الحوار الحضاري بين الأديان؛ مما يؤكد مكانتها كمركز عالمي للحوار الثقافي والتعايش السلمي .وقد شارك البابا، في نوفمبر ٢٠٢٢ في ملتقى للحوار جمع قادة الأديان، ورموز الفكر، والثقافة تحت عنوان الشرق والغرب ..من أجل دعم الإخوة الإنسانية والتعايش بين الجميع، وذلك تأكيدًا لأهمية بناء جسور التفاهم، وتعزيز قيم السلام المشترك.

وفي اليوم الأول لهذا الملتقى، أعلنت البحرين إنشاء جائزة الملك حمد الدولية للحوار والتعايش السلمي– والتي صدر بها بعد ذلك الأمر الملكي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢٤ –وكان هذا الملتقى قد انعقد برعاية كريمة من جلالة الملك، وبتنظيم من مجلس حكماء المسلمين، بالتعاون مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالمملكة، ومركز الملك حمد للتعايش السلمي، بمشاركة وحضور أكثر من ٢٠٠ شخصية من رموز وقادة ممثلي الأديان حول العالم، إضافة إلى شخصيات فكرية، وإعلامية بارزة، في إطار اهتمام المملكة بتعلية قيم الحوار وقبول الآخر والتسامح والعيش المشترك، ونبذ كل أشكال التطرف والعنصرية والتمييز بين البشر .وكان من بين مخرجات هذا الملتقى، تكوين اللجنة الدائمة للحوار الإسلامي المسيحي بين مجلس حكماء المسلمين والفاتيكان، والتي استضافت المملكة الاجتماع الأول لها في مايو ٢٠٢٣.

ويلفت انعقاد مؤتمر الحوار الإسلامي الإسلامي، إلى سلسلة طويلة من الفعاليات على خطى حوارات الأديان، شاركت فيها المملكة، أو بادرت إليها أو احتضنتها، حيث كانت داعمة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تسمية عام ٢٠٠١ عامًا للحوار بين الحضارات، واعتماد برنامج عالمي للحوار بين الحضارات في العام ذاته، وأبدت استعدادها لاستضافة أمانة عامة لحوار الأديان والثقافات ليكون مقرها البحرين، ودعا جلالة الملك، إلى تبني إعلان عالمي من قبل الأمم المتحدة، يعزز دور الأديان في إرساء السلام والعدالة والحرية في العالم.

وفي مارس ٢٠٠٢، استضافت البحرين، ندوة حوار الحضارات بين العالم الإسلامي واليابان، برعاية الممثل الخاص لجلالة الملك وزير الخارجية الأسبق سمو الشيخ محمد بن مبارك؛ بهدف تشجيع الحوار الحضاري البناء بين المفكرين الإسلاميين واليابانيين، وترسيخ أواصر التفاهم بين الدول العربية والإسلامية واليابان .وفي أكتوبر من نفس العام، استضافت مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي، في دورته العاشرة، بحضور عشرات من علماء الدين

الإسلامي والمسيحي، والذي أكد أنه لا يجوز اتخاذ الدين ستارًا أو مبررًا لسلب الممتلكات، أو الاعتداء على الأرواح والمقدسات، خاصة مقدسات المسلمين والمسيحيين في القدس الشريف، والأماكن الأخرى في العالم .

وقد تَوَّج المؤتمر، أعماله بإصدار إعلان المنامة، الذي دعا إلى ترسيخ قيم الحوار سبيلاً إلى تحقيق التعايش السلمي ونبذ العنف، وتبادل وجهات النظر بما يخدم الإنسانية، ويحقق أمن وسعادة البشرية، ويجنبها مخاطر الصدام والصراع، ودعا السلطات إلى التصدي لمعالجة العنف بالحوار البناء، وليس بالقمع والقسوة .وكان هذا المؤتمر قد انعقد تحت شعار دور الأديان في تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات المعاصرة.

وفي سبتمبر ٢٠٠٣، احتضنت المملكة، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي دعا إلى التمسك بالوحدة بين الجميع، بصرف النظر عن انتماءاتهم المذهبية والعرقية، لمواجهة محاولات زرع الفتن الطائفية، وضرب كيان المجتمع وتمزيق أوصاله .ودعت التوصيات التي أصدرها المؤتمر– الذي ضم ١١٠ من علماء الدين المنتمين إلى سبعة مذاهب إسلامية ما بين سنة وشيعة –إلى العمل على تطوير الخطاب الإسلامي، كي يصبح خطابًا وسطيًا، والتزام الوسطية والاعتدال بعيدًا عن التعصب، وتبني منهج وسطي في إعداد الكتب والمؤلفات، بحيث تخلو من التشهير والتجريح، وكل ما يثير الفتن ويدعو إلى الخلاف بين المسلمين.

وفي يناير ٢٠٠٨، كان منتدى البحرين الأول لحوار الحضارات، بمشاركة أكثر من ٤٠٠ شخصية ينتمون لـ ٦٠ بلدًا في آسيا وأوروبا، حيث دعا المشاركون إلى نبذ العنف والقمع، والتحلي بروح التسامح والصبر والقبول بالتنوع الثقافي، وناقش المنتدى أهمية الحوار بين الشعوب، والتقارب بين الأديان، والاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالتجارة الدولية .وفي يوليو من العام نفسه، التقى جلالة الملك، البابا بندكت السادس عشر في مقر قداسته، لدى زيارة الملك الرسمية لإيطاليا، حيث أكد أهمية مد جسور التفاهم والتعايش، وتأكيد القيم الإنسانية المشتركة .وفي نوفمبر من العام ذاته، شارك جلالة الملك، في اجتماع بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي نظم بمبادرة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تحت عنوان ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات.

علاوة على ذلك، استضافت المملكة في مايو ٢٠١٤، فعاليات مؤتمر حوار الحضارات والثقافات، الهادف إلى تأكيد مبدأ التسامح واحترام التنوع الديني والثقافي، وتعزيز التعايش السلمي، بمشاركة أكثر من ١٥٠ شخصية دينية وثقافية من جميع الديانات والثقافات .وجاء هذا المؤتمر، امتدادًا لمؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي في ٢٠٠٢، ومؤتمر الحوار الإسلامي الإسلامي في ٢٠٠٣.

وفي نوفمبر ٢٠١٦، وقعت البحرين، اتفاقية مع جامعة سابنزا، الإيطالية، تقضي بتمويلها كرسي باسم جلالة الملك في الجامعة، لتدريس الحوار والسلام والتعايش بين الأديان، وهي من أفضل وأعرق الجامعات الإيطالية؛ ما يسهم في تدريس القيم النبيلة التي تنادي بها المملكة، خاصة التقريب بين الأديان والمذاهب، كما شهدت مدينة لوس أنجلوس، الأمريكية في ٢٠١٧، إعلان مملكة البحرين للحوار بين الأديان والتعايش السلمي .

وفي عام ٢٠١٨، دشن جلالة الملك، بالأمر الملكي رقم ١٥ لسنة ٢٠١٨، مركز الملك حمد للتعايش السلمي، كمركز رائد على مستوى العالم؛ يهدف إلى تعزيز الحرية الدينية، والحوار بين الأديان، والتعايش السلمي والتنوع الإنساني، ومكافحة الإرهاب والتطرف والعنف والكراهية .ومنذ تأسيسه، تعددت أنشطته، ما بين برامج ومبادرات ودورات، تترجم رؤية الملك، كتأسيس مركز الملك حمد للسلام السيبراني، لتعزيز التسامح والتعايش بين الشباب في مدينة نيويورك، وإطلاق وسام الملك حمد للتعايش السلمي، لتكريم خيرة الشخصيات والمنظمات العالمية الداعمة للقيم الإنسانية .

بالإضافة إلى ذلك، فتح المركز، قنوات تعاون مع أعرق الجامعات العالمية؛ بهدف إعداد جيل من الشباب القادة يؤمن بالتعايش والتسامح وقبول الآخر .وفي عام ٢٠٢٤، تم تخريج الدفعة الأولى من المركز في دبلوم التعايش السلمي، بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة للسلام، كما كان من بين مبادراته، تدشين برنامج الملك حمد للقيادة في التعايش السلمي، بالشراكة مع جامعة أكسفورد، في المملكة المتحدة، لإعداد جيل من القادة البحرينيين من الشباب المؤهلين لنشر ثقافة السلام .ومن أحدث فعاليات المركز، الندوة التي نظمها بالتعاون مع وزارة الداخلية، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، حول الحماية في العالم الرقمي، بمشاركة واسعة من ممثلي مختلف الأديان والطوائف والمجتمع المدني وخبراء في الأمن السيبراني والتحول الرقمي.

وإضافة إلى احتضانها العديد من فعاليات حوارات الأديان، ومبادراتها في تعزيز هذا الحوار، ظلت المملكة، حريصة على المشاركة في هذه الحوارات، التي تبادر إليها دول أخرى، مقدمة رؤيتها في هذا الشأن، إدراكًا منها أن الحوار هو السبيل الأمثل لمعالجة قضايا العالم المختلفة، وهو يفضي إلى التعاون والأخوة الإنسانية، كما كرست في عمليات التنشئة، سواء في المؤسسات التعليمية أو المنشآت الشبابية، مناهج التربية على قيم التسامح والتعايش وقبول الآخر .

وعليه، لم يكن غريبًا أن يكون هناك إجماع من قبل المشاركين في حوار الشرق والغرب، أن البحرين، تمثل نموذجا فريدا في التعايش والحوار بين الأديان والثقافات، وهو الحوار الذي يرسخ صوت العقل والحكمة والرشادة، ويجعل من التنوع مصدر إثراء، ويعلي الاتفاق ويقلل من شأن الاختلاف.

٢٠٢٥/٢/٢٢

قراءة في حصاد مؤتمر ميونيخ للأمن لعام ٢٠٢٥

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عُقد في ألمانيا في الفترة من ١٤–١٦ فبراير ٢٠٢٥، «مؤتمر ميونيخ للأمن السنوي»، ووصفه «مايكل فورمان»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، بأنه «المؤتمر الأبرز عالميًّا في مجال الأمن الدولي» .ومنذ اجتماعه الأول عام ١٩٦٣،

أصبح «ملتقى مستقلًا لصناع السياسات والخبراء من مختلف أنحاء العالم، حيث يوفر منصة لإجراء مناقشات مفتوحة وبناءة حول معالجة القضايا الأمنية المشتركة» .

وعلى الرغم من أن التركيز الأساسي للمؤتمر كان دائمًا على قضايا الأمن الأوروبي؛ أوضح «فورمان»، أن «جدول أعماله توسع ليشمل قضايا، مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي، فضلا عن الذكاء الاصطناعي، الذي شهد النقاش حوله تحولًا من التركيز على المخاوف إلى مناقشة الفرص الذي يقدمها لدعم الاقتصاد».

وفي نسخته الحادية والستين، حضره عدد من المسؤولين البارزين وكبار الشخصيات، كان من بينهم المستشار الألماني «أولاف شولتس»، والرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي»، ونائب الرئيس الأمريكي «جيه دي فانس»، ووزير الخارجية الأمريكي «ماركو روبيو»، ووزير الخارجية الصيني «وانغ يي»، ورئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين»، والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية «كاجا كالاس»، ووزير الخارجية البريطاني «ديفيد لامي»، ووزير الخارجية الفرنسي «جان نويل بارو» .وفي المقابل، غاب كل من الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، و«كير ستارمر»، رئيس الوزراء البريطاني، و«إيمانويل ماكرون»، الرئيس الفرنسي.

ومع التركيز العام المعلن عن مفهوم «التعددية القطبية»، شملت أجندته مواضيع متعلقة بالمخاوف الأمنية العالمية الحالية، حيث خصص اليوم الأول لمناقشة «الحوكمة العالمية والمرونة الديمقراطية»، بينما تناول الثاني «حالة النظام الدولي ومستقبل الشراكة عبر الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة»، أما اليوم الأخير فقد تطرق إلى «دور أوروبا في العالم».

ومع ذلك، سلط «فورمان»، الضوء على كيف كانت «الحرب الأوكرانية الموضوع المهيمن للسنة الثالثة على التوالي» .ومع حديث «ترامب»، مع نظيره الروسي «فلاديمير بوتين»، عبر الهاتف قُبيل وقت قصير من بدء المؤتمر؛ ذكرت «ألكسندرا شارب»، في مجلة «فورين بوليسي»، كيف كان التوصل إلى إجماع بشأن اتفاق سلام مستقبلي بين «موسكو»، و«كييف»، أولوية قصوى للمسؤولين الغربيين، حيث ركزت معظم الأنظار على اجتماع نائب الرئيس الأمريكي «فانس»، مع الرئيس «زيلينسكي».

وكما أشار «فورمان»، فإن تصريحات «إدارة ترامب»، بشأن السلام في أوكرانيا خلقت «جوًا من الارتباك»، حول ماهية السياسة الأمريكية .وقبل أيام من بدء المؤتمر، صرح وزير الدفاع الأمريكي «بيت هيجسيث، في قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، بأن «كل شيء على الطاولة لإنهاء الحرب، بما في ذلك تقليص الولايات المتحدة لوجودها العسكري في أوروبا» .وبالنظر إلى أن «ترامب»، أبلغ «بوتين»، بشكل مباشر أن «واشنطن»، منفتحة على تنازل «كييف»، عن بعض أراضيها لموسكو لإنهاء الحرب؛ فإن هذه الأفكار تتعارض بوضوح مع مطالب أوكرانيا بـ«ضمانات أمنية حقيقية»، من أمريكا قبل مشاركتها في أي محادثات لوقف إطلاق النار.

وعندما يقترن ذلك بتصريح «هيجسيث»، بأن «التركيز الاستراتيجي لإدارة ترامب تحول بعيدًا عن أوروبا، نحو المنافسة مع الصين»، مع تبعات تتمثل في أن الأعضاء الأوروبيين في «حلف الناتو»، «سيكونون مسؤولين عن القدر الأكبر، من الدعم المادي والاقتصادي لكييف في المستقبل»؛ فقد أشار «جاك واتلينج»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، إلى أن «التعليقات الأخيرة لـ«ترامب»، و«هيجسيث»، و«فانس»، قد حرمت حلفاء «واشنطن»، من وهم الاعتماد عليها، خاصة مع «تقليص التزامها بالأمن الأوروبي»، و«رفضها أن تكون ضامنًا للسلام في أوكرانيا»، وهو ما سيكلف أوروبا غاليًا .من جانبها استشهدت صحيفة «بوليتيكو»، بحديث «غابرييل لاندسبيرجيس»، وزير الخارجية الليتواني السابق، وهو يصف مؤتمر ميونيخ للأمن لعام ٢٠٢٥، بأنه «بداية عهد جديد للناتو».

وبالفعل، أسهمت تعليقات «فانس»، في ميونيخ في تأجيج التوتر بين «إدارة ترامب»، و«الدول الأوروبية» .وكما أورد «فرانك جاردنر»، في شبكة «بي بي سي»، فقد ابتعد نائب الرئيس الأمريكي عن مناقشة الحرب في أوكرانيا أو مستقبل الأمن الأوروبي، وبدلًا من ذلك، شن هجومًا على حلفاء واشنطن، متهمًا الحكومات الأوروبية «بالتراجع عن قيمها وتجاهل مخاوف الناخبين بشأن الهجرة وحرية التعبير» .ووصف «جاردنر»، حديث «فانس»، بأنه «خطاب سيئ التقدير إلى حد كبير»، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن «الجمهور المستهدف لم يكن الحاضرين في المؤتمر، بل الرأي العام داخل الولايات المتحدة نفسها».

وفي دليل آخر على تصاعد التوتر الأمريكي الأوروبي، رد «شولتس»، بقوة على انتقادات «فانس»، الذي هاجم فيها الحكومة الألمانية لرفضها التعاون مع الأحزاب اليمينية المتطرفة وفتح المجال أمام مشاركتها، وذلك قبل أيام من الانتخابات الفيدرالية .وخلال حديثه في المؤتمر، تجاهل «شولتس»، الإشارة إلى زيارة «فانس»، السابقة لمعسكر الاعتقال النازي «داخاو» قرب ميونيخ، مؤكدًا التزام ألمانيا الثابت بعدم السماح بتكرار الجرائم النازية، قائلاً بوضوح :«لن يتكرر ذلك أبداً» .

وفي ظل رفض «فانس»، لاحقًا لقاء المستشار الألماني، واختياره بدلاً من ذلك، الاجتماع مع زعيمة «حزب البديل من أجل ألمانيا»، اليميني المتطرف، «أليس فايدل»، على هامش المؤتمر، لم يكن مستغربًا أن يندد نائب المستشار الألماني، «روبرت هابيك»، بهذا الموقف، واصفًا إياه بـ«نقطة تحول»، حيث اعتبر أن واشنطن «انحازت خطابيًا وسياسيًا إلى النازيين المستبدين»، على حد تعبيره .علاوة على ذلك، أشار «فانس»، خلال المؤتمر إلى احتمال فرض الولايات المتحدة عقوبات على روسيا في حال رفضها التوصل إلى اتفاق سلام، كما لوّح أيضًا بإمكانية إرسال جنود أمريكيين إلى أوكرانيا.

ورأى «جون هيربست»، من «المجلس الأطلسي»، أن الاجتماع بين «زيلينسكي»، ووزير الخزانة الأمريكي «سكوت بيسنت»، الذي تناول صفقة محتملة تمنح الولايات المتحدة حق الوصول إلى المعادن الأرضية النادرة مقابل تزويد أوكرانيا بالأسلحة؛ يعكس نهجًا تهيمن عليه المصالح بالنسبة إلى هذه الإدارة الجمهورية، حيث تسعى إلى إنهاء

الحرب بما يخدم أولوياتها، ويحقق «نتائج ملموسة من منظورها»، بدلاً من التركيز على دعم القانون الدولي فحسب.

ومن الواضح أن القادة الأوروبيين فقدوا الثقة في «إدارة ترامب»، لإدارة الشؤون الأمنية الأوروبية، بعد توجه كبار مسؤولي السياسة الخارجية الأمريكية، إلى السعودية لبدء المفاوضات مع نظرائهم الروس، مما دعا «ماكرون»، إلى عقد قمة طارئة لقادة الناتو، لمناقشة كيفية إنهاء حرب أوكرانيا، ومستقبل الأمن الأوروبي .وشدد «واتلينج»، على أن منع «ترامب»، من فرض سلام بشروط غير مقبولة على أوكرانيا يستلزم استعداد أوروبا لتعويض أي نقص، قد ينجم عن غياب الدعم العسكري الأمريكي .وأشار تقرير لـ«المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، بعنوان «التوازن العسكري»، إلى أن الإنفاق العسكري الحقيقي لروسيا تجاوز إجمالي إنفاق دول حلف الناتو مجتمعة في عام ٢٠٢٤، حيث بلغ ٤٦١ مليار دولار.

وفي هذا السياق، أعلن «ستارمر»، استعداده لنشر قوات بريطانية في أوكرانيا، كجزء من قوات حفظ السلام، في حال التوصل إلى اتفاق .وأفادت صحيفة «فاينانشال تايمز»، بأن ألمانيا، وبولندا، وإسبانيا، أعربت عن اعتراضها، مؤكدة أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا دون مشاركتها.

من جانب آخر، أوضح «فورمان»، أن قضايا الشرق الأوسط لم تكن محور النقاش في المؤتمر رغم إشارته إلى «شعور بالارتياح الجماعي»، بعد إعادة تأكيد وقف إطلاق النار المؤقت بين إسرائيل وحماس في غزة، واستئناف عمليات تبادل الرهائن والسجناء .ومع ذلك، لم يتطرق التقرير الرسمي إلى منطقة الشرق الأوسط، أو الحرب الإسرائيلية على غزة.

وبينما أشار بيان «وزراء خارجية مجموعة السبع»، الذين اجتمعوا على هامش «مؤتمر ميونيخ للأمن»، إلى أن المناقشات تناولت «القضايا السياسية والإنسانية المتعلقة بالصراعات في غزة ولبنان وسوريا»، وأكدت «أهمية تحقيق السلام الإسرائيلي الفلسطيني الدائم»؛ لاحظ «مارك جونينت»، من «معهد كوينسي للحكم المسؤول»، أنه لم يتم الإشارة إلى حرب غزة في خطابات «فانس»، أو «فون دير لاين»، أو «شولتس»، بينما تم التركيز على رغبة مجموعة من أقارب الرهائن الإسرائيليين في دفع تقدم وقف إطلاق النار في غزة، إلى مرحلته الثانية.

وعلى الرغم من تصريحات المفوض العام لـ«الأونروا»، «فيليب لازاريني»، في المؤتمر حول نجاح وكالته في إيصال المساعدات الغذائية إلى ٥.١ مليون شخص في الأراضي المحتلة، واصلت إسرائيل حملتها ضد المنظمة، عبر حملات دعائية في العواصم الغربية تتهمها بـ«التواطؤ مع الإرهاب» .

على العموم، أدى مؤتمر ميونيخ للأمن ٢٠٢٥ إلى تصاعد الانقسامات داخل «حلف الناتو»، بشأن إنهاء حرب أوكرانيا ومستقبل الأمن الأوروبي، وندد «ماثيو باريس» في صحيفة «التايمز»، بمحاولات استرضاء روسيا عبر

الدعوات للحل الوسط، بينما اعتبر «تيموثي غارتون» من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن دعوة «ترامب» لـ«استسلام بلا معنى»، تمثل «خيانة لأوكرانيا»، وهو موقف تبنّاه العديد من الحاضرين في المؤتمر .ووسط هذه التوترات، حذر محللون من أن هذا الخلاف قد يقوض ٨٠ عامًا من التعاون الأمني بين واشنطن وأوروبا، مما يهدد استقرار التحالف عبر الأطلسي.

ومع إشارة «جونينت»، حول كيف تم «إزاحة المناقشات حول حرب إسرائيل واحتلالها لقطاع غزة إلى الهامش في ميونيخ، يجب أيضًا إثارة أن هذا التجمع الأمني، غالبا ما يصب تركيزه على الأمن الأوروبي مع التقليل نسبيًا من أهمية الصراعات والتوترات الأخرى في جميع أنحاء العالم، ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن أيضًا في إفريقيا وآسيا .ومع ذلك، من غير المرجح أن يتغير هذا الوضع في أي وقت قريب، حيث إن عواقب سياسات إدارة ترامب، تجاه أوروبا ستهيمن على أجندة الأمن العالمي سنوات قادمة.

٢٠٢٥|٢|٢٤

الدور المتنامي للسعودية كوسيط في النزاعات الدولية والإقليمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد نحو ثلاث سنوات من العزلة المتبادلة، وصفت «ألكسندرا شارب»، في مجلة «فورين بوليسي»، الاجتماع الذي استمر أربع ساعات ونصف في قصر الدرعية بالرياض في ١٨ فبراير ٢٠٢٥، بين كبار المسؤولين الأمريكيين والروس، بأنه «أوسع اتصال»، بين الجانبين منذ اندلاع الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢ .
ورغم تركيز التغطية الغربية على تداعيات هذه المحادثات على مستقبل أوكرانيا، والسياسة الخارجية الأمريكية، وعلاقات واشنطن بحلفائها الأوروبيين؛ فإن «هولي ويليامز»، من شبكة «سي بي إس نيوز»، وصفتها بأنها «خطوة مهمة أخرى»، في مساعي الرئيس «دونالد ترامب»؛ «لإعادة تشكيل سياسة واشنطن تجاه عزل روسيا» .
من جانب آخر، لفت «سيباستيان آشر»، من شبكة «بي بي سي»، إلى أن المراقبين الغربيين، ركزوا على دور السعودية في تسهيل هذه المحادثات، معتبرين ذلك دليلًا على «التقدم الكبير الذي أحرزته في ترسيخ دورها الدبلوماسي على الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة».
وفي ظل استبعاد قادة أوروبيين، مثل الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، والمستشار الألماني «أولاف شولتز»، ورئيس الوزراء البريطاني «كير ستارمر»، من المشاركة الفعلية في المحادثات رفيعة المستوى لإنهاء «حرب أوكرانيا»، بقرار من «البيت الأبيض»؛ رأى «ريشي إينجار»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «قمة الناتو» في باريس جاءت كمحاولة متعجلة «للحفاظ على التواصل بين أعضائه وواشنطن»، خاصة بعد أن اعتمد ترامب على «حليف قديم»، هو ولي العهد السعودي سمو الأمير «محمد بن سلمان»، ليكون وسيطًا لمحادثات السلام .وأشار «كيفن ليبتاك»، و«جيف زيليني»، من شبكة «سي إن إن»، إلى أن ولي العهد السعودي، بات في مكانة تتيح له «تعزيز علاقاته القوية بالفعل»، مع الرئيس الأمريكي، مما يرسخ الدور المتنامي للسعودية كمحور رئيسي في مساعي السلام الدولية.

وعند تحليل تصريحات «ترامب»، وكبار المسؤولين الأمريكيين حول مستقبل غزة، رأى المراقبون الغربيون، أن تنامي دور الرياض في تسهيل المسارات الدبلوماسية الدولية، قد يكون «عاملًا حاسمًا»، في تعزيز جهود السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية .

وكما أوضح «فراس مقصد»، من «معهد الشرق الأوسط»، فإنه رغم استمرار الرياض في ترسيخ شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فقد عملت في السنوات الأخيرة على «تنويع خياراتها إقليميًا ودوليًا»، مما منحها قدرة أكبر على «التحلي بالمرونة والبراغماتية وفقًا للظروف والتحديات التي تفرضها الساحة الدولية» .ومع كونها الوسيط الرئيسي في محادثات السلام بشأن أوكرانيا، إضافة إلى كونها طرفًا محتملاً في جهود تخفيف التوتر بين إدارة ترامب وإيران؛ أشار «جورجيو كافيرو»، من شركة «غلف ستيت أناليتيكس»، إلى أن النجاح في هذه الجبهات «سيعزز مكانتها على الساحة الدولية».

من جانبه، أشار «أمين طرزي»، من «جامعة جنوب كاليفورنيا»، إلى أن السعودية عملت على توسيع «بصمتها الدبلوماسية»، خلال مسار حرب أوكرانيا، سعيًا لتعزيز دورها كلاعب رئيسي في المشهد الدولي .وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، سعت للتوسط في تبادل الأسرى بين «كييف»، و«موسكو»، فضلاً عن استضافتها لقمة دولية تضم ٤٠ دولة في أغسطس ٢٠٢٣، والتي وصفها «دانييل برومبرج»، من «المركز العربي» – في ذلك الوقت –بأنها «فرصة غير مسبوقة» لتنصب نفسها كقوة رائدة لحركة عدم الانحياز، مما يمثل «انتصارًا جيوسياسيًا» في «نظام عالمي متغير».

وأضاف «طرزي»، أن «الرياض»، و«واشنطن»، ترغبان في توسيع العلاقات في ظل إدارة دونالد ترامب الثانية، بالنظر إلى أن مبعوث الرئيس الأمريكي إلى الشرق الأوسط «ستيف ويتكوف»، أشاد بالدور «الفعال»، الذي لعبه ولي العهد السعودي في إطلاق سراح المعلم الأمريكي «مارك فوجل»، مؤخرًا من السجون الروسية، ومن ثمّ، فإن «واشنطن»، كانت حريصة على أن يستضيف شريكها الإقليمي أهم اجتماع مباشر بين المسؤولين الأمريكيين والروس منذ ثلاث سنوات.

وأشار «ليبتاك»، و«زيليني»، إلى أنه «على الرغم من أن التاريخ شهد قممًا أمريكية–روسية بارزة في فيينا، وريكيافيك، وجنيف، وهلسنكي، حققت نجاحات دبلوماسية متفاوتة، إلا أن اجتماعًا بهذا المستوى من الأهمية لم يُعقد من قبل في الرياض» .ومن المهم ملاحظة أنه، قبل بدء المحادثات مع الجانب الروسي برعاية وزير الخارجية السعودي، الأمير «فيصل بن فرحان»، ومستشار الأمن الوطني، «مساعد العيبان»؛ التقى الوفد الأمريكي –الذي ضم وزير الخارجية «ماركو روبيو»، ومستشار الأمن الوطني «مايك والتز» –أولًا بولي العهد السعودي.

وخلال اجتماع الرياض، اتفق «روبيو»، ووزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف»، على تعيين «فرق رفيعة المستوى»، للبدء في العمل على مسار لإنهاء الحرب الأوكرانية في أقرب وقت ممكن» .وأشار متحدث باسم «الخارجية الأمريكية»، إلى أن السعودية ستكون المكان المختار لمزيد من المحادثات المستقبلية، بما في ذلك الاجتماع المباشر المحتمل بين «ترامب»، و«بوتين» .وعليه، أشارت تعليقات المراقبين إلى الدور المحوري الذي تؤديه الرياض في جهود السلام، والتي يُرجح أن تكون حاسمة في رسم ملامح الحل طويل الأمد لأوكرانيا .ورغم

إبداء «فولوديمير زيلينسكي»، أسفه لعدم مشاركته في الجولة الأولى من المحادثات، فقد أكد اعتزامه زيارة السعودية في مطلع مارس ٢٠٢٥.

وإلى جانب تنامي دورها في الدبلوماسية الدولية، حظيت الجهود السعودية المتزايدة على الصعيد الإقليمي باعتراف واسع .وذكرت شبكة «سي إن إن»، أنها «مستعدة للتوسط بين إدارة ترامب، وإيران للتوصل إلى اتفاق جديد يحد من برنامج الأخيرة النووي»، مستندة في ذلك إلى «رغبتها في تعزيز علاقاتها المتحسنة مع طهران»، بالإضافة إلى إدراكها أن إيران «قد تكون الآن أكثر ميلًا للسعي وراء امتلاك سلاح نووي»، بعد «إضعاف وكلائها الإقليميين»، جراء الضربات الإسرائيلية المتكررة.

ومع ذلك، أشار «كلوي كورنيش»، و«أحمد العمران»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى أن دول الخليج لا تزال تتعامل بحذر مع احتمال عودة إدارة ترامب الثانية، إلى سياسة «الضغوط القصوى»، بعدما خلصت إلى أن هذه الاستراتيجية «لم تحقق أمنًا أكبر» في مواجهة التهديدات الإيرانية .ووفقًا لتقييم «مقصد»، فإن «إبداء السعودية استعدادها للوساطة بين الرئيس ترامب وإيران»، يمنحها فرصة «للنأي بنفسها ضمنيًا» عن نهج الضغوط القصوى، مع الإبقاء على علاقات ودية مع طهران.

ومن القضايا ذات الأولوية في الشرق الأوسط، توظيف الدور الدبلوماسي المتنامي للسعودية لحماية الفلسطينيين من مخططات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة لضم الأراضي المحتلة، وتهجير الملايين من ديارهم .وأشارت «فينا خان»، من مؤسسة «سنشري إنترناشيونال»، إلى أن دول الخليج تسعى الآن إلى تخفيف سياسات «ترامب»، غير المستقرة تجاه الشرق الأوسط، ودفعه للاعتراف بالواقع الإقليمي الجديد.

وأثارت تعليقات الرئيس الأمريكي المعلنة بالسيطرة على قطاع غزة، وتحويله إلى «ريفييرا الشرق الأوسط»، وإبعاد أكثر من مليوني فلسطيني قسراً إلى مصر أو الأردن، احتجاجات وإدانة هائلة في المنطقة .وفي حين وصف «كافييرو»، هذه «المؤامرة المجنونة»، بأنها ليست فقط «غير قانونية بموجب القانون الدولي»، بل أيضًا «غير واقعية تمامًا»؛ أشار «فرانشيسكو سكيافي»، من «معهد الدراسات السياسية الدولية»، إلى أن دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، رفضت خطة «ترامب»، باعتبارها «تصعيدًا خطيرًا يقوض أي فرصة لحل الدولتين» .ورأت شبكة «سي إن إن»، أن «الهدف المحتمل» من توسط الرياض في المحادثات الأمريكية–الروسية حول أوكرانيا، هو تعزيز نفوذها في «توجيه المفاوضات المستقبلية بشأن مصير غزة بعد الحرب».

وفي إشارة إلى أن وقف إطلاق النار المؤقت بين حماس وإسرائيل في غزة، «مرحب به للغاية»، لكنه «لا يعالج الدوافع الكامنة وراء الصراع في الشرق الأوسط»؛ أشار «مايكل هاريس»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن السلام الدائم في فلسطين «يعتمد على النفوذ السعودي»، لوقف احتلال إسرائيل وضمها للأراضي الفلسطينية ومع عرقلة «نتنياهو»، لتقدم محادثات السلام، ودعوة «ترامب»، علنًا إلى التطهير العرقي للفلسطينيين؛ أوضح «هاريس»، أن «لا أحد أكثر قوة» في تحقيق تقدم جاد في ملف السلام من ولي العهد السعودي، الذي حثه على المطالبة «بالالتزام بعدم توسع إسرائيل إقليميًا»، وهو الأمر الذي يؤكد أنه «سيزيد من احتمالات أن يتحدث الإسرائيليون والفلسطينيون في النهاية بشكل بناء» .ورأى «حسن الحسن»، من «المعهد الدولي للدراسات

الاستراتيجية»، أن «السعودية من خلال تحقيقها الهدف المعلن للرئيس ترامب بإنهاء حرب أوكرانيا، فإمكانها استخدام هذا التقدم »للمساعدة في رأب الصدع بين المواقف الأمريكية والعربية بشأن مصير غزة«.

ومع تأكيد «خان»، على أن «السعودية، «واضحة في عزمها»، على أنها «لن تقبل المطالب الأمريكية»، بشأن مستقبل غزة، والتي تأتي عبر حكومة «نتنياهو»، المتطرفة؛ رأى «آشر»، أن الرفض القاطع لخطة ترامب المعلنة حول غزة، «حفز السعودية على التوصل إلى خطة بديلة قابلة للتطبيق مع الدول العربية الأخرى» .ولتحقيق ذلك، أشار «عمر كريم»، إلى دعوتها قادة الإمارات والأردن وقطر ومصر للاتفاق على موقف موحد، وتقديم رسالة مشتركة للأمريكيين والإسرائيليين، مع السعي لحشد الدعم العربي لهذه الرؤية قبل طرحها في القمة العربية في القاهرة، المقررة في ٤ مارس ٢٠٢٥.

ومع ذلك، ستظل العلاقة مع الولايات المتحدة، وخاصة في ظل إدارة ترامب غير المتوقعة، محور الاهتمام الدولي والإقليمي للسعودية ودول الخليج الأخرى .وأشارت «خان»، إلى أن اختيار ترامب لها كأول محطة خارجية له كرئيس «لا يعكس فقط دعمه لطموحاتها القيادية عالميًا، بل يمهد أيضًا لاجتماع محوري بينه وبين بوتين» .لكنها من ناحية أخرى، أقرت بأن «التقلب في السياسة الخارجية الأمريكية»، لا سيما تأييدها لضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والإبعاد القسري لسكان غزة، يعد أمرًا غير قانوني وفق القانون الدولي ومرفوضًا تمامًا من قبل السعودية، والدول العربية في المنطقة.

على العموم، يؤكد اختيار السعودية، كوسيط مفضل لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا، لإنهاء الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات في أوكرانيا على دورها المتنامي في الدبلوماسية الدولية، ويعكس نهجها في الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الدول، بغض النظر عن اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية .ومع استنتاج «آشر»، أنها «لا تخفي طموحها في أن تصبح لاعبًا أساسيًا في الدبلوماسية العالمية»، فإن مدى قدرتها على ترجمة هذا الطموح إلى نفوذ دبلوماسي فعلي، على الولايات المتحدة وإسرائيل، بشأن مستقبل الفلسطينيين، سيتضح في الفترة المقبلة، مع محاولتها توظيف دورها الدبلوماسي المتنامي لحماية المدنيين الفلسطينيين من مخططات الضم الإسرائيلية، وترحيل السكان من أراضيهم.

٢٠٢٥/٢/٢٥

تداعيات فرض ترامب عقوبات على «المحكمة الجنائية الدولية»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تماشيا مع سيل التهديدات التي أطلقها خلال حملته الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠٢٤، أصدر «دونالد ترامب»، في اليوم الأول من عودته إلى البيت الأبيض في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، أمرًا تنفيذيًا يقضي بإعادة فرض العقوبات التي سبق أن فرضتها إدارته الأولى على «المحكمة الجنائية الدولية»، في ديسمبر ٢٠٢٠، قبل أن يلغيها سلفه «جو بايدن».

وفي السادس من فبراير، صعّد من موقفه عبر إصدار أمر رئاسي تنفيذي جديد، فرض بموجبه عقوبات على «المحكمة»، متهمًا إياها بالتورط في «أعمال غير مشروعة، لا أساس لها من الصحة تستهدف أمريكا وحليفتها الوثيقة إسرائيل»، وارتكاب «سابقة خطيرة»، من خلال «تعريض» المواطنين الأمريكيين «للمضايقة والإساءة والاعتقال المحتمل»، بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة على مستوى العالم» .وترافقت هذه التصريحات مع فرض عقوبات اقتصادية وقيود على السفر، تستهدف المحكمة ومسؤوليها، إلى جانب الكيانات الداعمة لتحقيقاتها، في محاولة لتقويض دورها وتقليص تأثيرها على الساحة الدولية.

وتعليقا على ذلك، كتبت «ستيفاني موباس»، في صحيفة «لوموند»، عن «انتقام متوقع»، من «واشنطن»– المؤيدة بشدة لإسرائيل – عقب أربعة أشهر من موافقة لجنة من قضاة «المحكمة الجنائية»، على طلب المدعي العام، «كريم خان»، بإصدار مذكرات اعتقال دولية، بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو»، ووزير دفاعه السابق «يوآف جالانت»، تزامنًا مع زيارة «نتنياهو»، لترامب في واشنطن .ووصفت هذا الإجراء ضد المحكمة، وما يمثله بأنه «هدية»، أخرى من البيت الأبيض لإسرائيل، لتتماشى مع تأييدها للتطهير العرقي للفلسطينيين في غزة.

وقوبل قرار «ترامب»، بشأن المحكمة بإدانة شديدة .ووصفته «أنييس كالامار»، من «منظمة العفو الدولية»، بأنه «انتقامي»، ويشكل «تهديدًا خطيرًا لاستقلال القضاء الدولي، والعدالة الدولية» .فيما اعتبرته «سارة ياجر»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، «يتجاوز حدود المساءلة الدولية»، كما وصفه «كينيث روث»، من «جامعة برينستون»، بأنه «مُخزٍ».

وعلى الرغم من تأكيد «المحكمة»، التزامها «بمواصلة توفير العدالة والأمل لملايين الضحايا الأبرياء في جميع أنحاء العالم»، حيث تشرف حاليًا على التحقيقات في جرائم الحرب عبر ١٦ منطقة ودولة، من أوكرانيا إلى أفغانستان ودارفور، فقد حذّرت «مولي كويل»، من وكالة «أسوشيتد برس»، من أن الإجراءات العقابية التي تتخذها الولايات المتحدة، «يمكن أن تعرض المحاكمات والتحقيقات التي تجريها المحكمة الدولية الوحيدة المعنية بجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، للخطر».

وبإعلان «حالة الطوارئ الوطنية»، في الولايات المتحدة– كما هو مخول به من خلال قانون الطوارئ الوطنية لعام ١٩٧٦ – أطلق «ترامب»، صلاحيات فيدرالية خاصة لوزارتي «الخزانة»، و«الخارجية»، لإصدار عقوبات محددة ضد «المحكمة الجنائية الدولية»، ومسؤوليها وموظفيها وعائلاتهم، فضلًا عن الكيانات التي «تستفيد» منها في مقاضاة جرائم الحرب الإسرائيلية والأمريكية.

وردًا على ادعاء الأوامر التنفيذية بأن «المحكمة»، لا تختص بطلب تسليم «نتنياهو»، أو «جالانت»، أو أي أمريكي متهم بارتكاب جرائم حرب؛ لأن «أيًا من البلدين لم يعترف باختصاصها»، فقد استنكر «روث»، هذه

الحجة باعتبارها «غير ذات صلة قانونية» في حالة غزة؛ بسبب وضع فلسطين كدولة موقعة على نظام روما الأساسي، مشيرا إلى معايير واشنطن المزدوجة، وكيفية «تخليها»، عن هذا الشرط في حالة مقاضاة المحكمة، لجرائم الحرب الروسية ضد أوكرانيا .

وتعقيبا على ادعاء «ترامب»، بأن الولايات المتحدة وإسرائيل، «ديمقراطيتان مزدهرتان بجيوش تلتزم بصرامة بقوانين الحرب»، أوضح «روث»، أن قضاة «المحكمة الجنائية»، لا يستثنون الدول التي تصدر مثل هذه التصريحات، مشددًا على أن «ولايتها القضائية– كما ينبغي لأي مؤسسة عدالة – تنطبق على الحكومات بغض النظر عن طابعها أو سياستها المعلنة».

وبحسب «دارلين سوبرفيل»، و«جوشوا جودمان»، من وكالة «أسوشيتد برس»، من المرجح أن يشمل التهديد المعلن من جانب «إدارة ترامب»، فرض «عقوبات ملموسة ومهمة»، على المحكمة، وقيود اقتصادية، مثل «حظر ممتلكات وأصول»، فضلاً عن قيود السفر من خلال «عدم السماح لمسؤوليها وموظفيها وأقاربهم من دخول الولايات المتحدة» .ووفقا لهما، فإن هذه القيود «قد تقيد المحكمة من خلال منع محققيها من السفر»، إمكانية «المساس بالتكنولوجيا المستخدمة التي طورتها أمريكا لحماية الأدلة»، فيما أكدتا أن هجومًا إلكترونيًا استهدف أنظمة الحاسوب التابعة للمحكمة في عام ٢٠٢٤، «ترك الموظفين غير قادرين على الوصول إلى المعلومات»، وبالتالي أعاق تحقيقاتهم في جرائم الحرب.

وعلى الرغم من أن أمر «ترامب»، لم يذكر علنًا أفرادًا بعينهم، مستهدفين بعقوبات محددة، فقد ذكرت وكالة «رويترز»، أن «خان»، سيكون «أول شخص يخضع لعقوبات اقتصادية وحظر سفر» .ونظرًا للعقوبات المماثلة التي سبق وفرضتها إدارة «ترامب الأولى»، على «فاتو بنسودا»، المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، والتي حالت دون وصولها إلى الأصول المالية الموجودة في أمريكا، ومنعتها من مخاطبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشكل مباشر؛ فقد رأى «هاري ديفيز»، و«مارينا دنبار»، و«أوليفر هولمز»، في صحيفة «الجارديان»، أن العقوبات الأمريكية «ستعيق بشدة» العمل اليومي، لخان، بصفته المدعي العام، ما سيجعله «بمعزل عن بعض القضايا وعدد من موظفيه».

ومع إلزام «وزارة الخزانة» الأمريكية، بتسمية «أشخاص إضافيين»، للعقوبات في غضون ٦٠ يومًا من أمر ترامب، أشار «كويل»، إلى أن موافقة القضاة الثلاثة في «المحكمة الجنائية»، الذين أيدوا طلب خان بإصدار مذكرة اعتقال بحق «نتنياهو»، و«جالانت»، وجميع المسؤولين والمحققين العاملين في القضايا ضدهما؛ باتوا جميعًا أهدافا محتملة لعقوبات فردية .وأثارت «هيومن رايتس ووتش»، كيف يبدو الأمر التنفيذي لترامب «مُصمم ليس فقط لترهيب مسؤولي المحكمة والموظفين المشاركين في التحقيقات»، لكن أيضًا «لتجميد التعاون الأوسع معها»، من البنوك والمؤسسات المالية، التي يمكن أن تُعاقب هي نفسها نظرًا لمعاملاتها المالية مع المحكمة.

من جانبه، أثار «تشارلي هوجل»، من «الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية»، مخاوف «جدية»، بشأن «تعريض بعض المسؤولين في الولايات المتحدة لخطر العقوبات، جراء مساعدتهم للمحكمة في تسليط الأضواء على الفظائع المرتكبة في غزة والتحقيق فيها»، وهو ما اعتبره «انتهاكا لحق حرية التعبير المنصوص عليه في التعديل الأول للدستور الأمريكي» .

ورغم أن الأوامر التنفيذية التي يصدرها رؤساء الولايات المتحدة، لا تحظى بموافقة «الكونجرس»؛ فإنها قد تخضع للمراجعة القضائية، ويمكن الطعن فيها في المحاكم الأمريكية المحلية، لكن كما أكد «آدم كيث»، من «منظمة حقوق الإنسان أولاً»، فإن «المحاكم الأمريكية تحترم السلطة التنفيذية إلى حد كبير»، فيما يتصل بفرض العقوبات الأجنبية، وبالتالي لا نتوقع أن تتحقق في إجراءات الطعن الوقائية .

وبالمثل، انتقد أعضاء في الكونغرس تحقيقات المحكمة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية، رغم أنهم سبق أن أيدوا محاسبتها لجرائم الحرب التي ارتكبتها روسيا .وأوضحت «سوبرفيل»، و«جودمان»، أن المحرك الرئيسي وراء تغيير واشنطن لعلاقاتها مع المحكمة، هو السيناتور الجمهوري المخضرم «ليندسي جراهام»، الذي سبق أن نظم اجتماعات بين «خان»، والمشرعين الأمريكيين .إلا أنه يشعر الآن بالخيانة بعد أن اتخذت المحكمة إجراءات ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، ما دفعه إلى التعهد بالقضاء عليها، ومعاقبة أي دولة تسعى لتنفيذ مذكرة اعتقال بحق نتنياهو.

وفي تجسيد واضح لازدواجية المعايير التي ينتهجها الساسة الأمريكيون في التعامل مع قضايا العدالة الدولية، وصف «جراهام»، المحكمة الجنائية، بأنها «مارقة»؛ بسبب مذكرات الاعتقال الصادرة بحق نتنياهو، وجالانت . ومع ذلك، أقر بأنها اتخذت بعض القرارات «المنطقية تمامًا»، في إشارة إلى إجراءاتها ضد روسيا.

وفي انتقاده للمحكمة بسبب سعيها لمحاسبة إسرائيل، اعتبر «جراهام»، أن «النظرية القانونية»، التي تستند إليها لمعاقبة ائتلاف نتنياهو اليميني المتطرف، «بلا حدود»، محذرًا من أن الولايات المتحدة قد تكون «الهدف التالي»، إذا استمر هذا النهج .وأشار «روث»، إلى فكرة أن إدارة ترامب قد تكون التالية التي تواجه طلبات إصدار مذكرات اعتقال دولية من جانب المدعي العام للمحكمة .واستنادًا إلى المادة ٧٠ من نظام روما، التي تخول لها مقاضاة الأفراد والكيانات التي تعرقل عملية المساءلة عن جرائم الحرب، ونظرًا لأنها سيكون لها ولاية قضائية على ترامب لأنه يتدخل في سير محاكمة معلقة»؛ رجح أن ترامب قد يكون المتلقي التالي لأمر اعتقال دولي يسعى إليه «خان» .

وفي تأكيد على الانقسام بين الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، بشأن «المحكمة الجنائية الدولية، حذر «بيان مشترك»، لـ٧٩ دولة، بينها «ألمانيا»، و«فرنسا»، من أن قرار «ترامب»، «يقوض سيادة القانون الدولي، ويهدد سرية المعلومات وسلامة المشاركين» .كما رفضت رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين»، العقوبات،

مؤكدة أن أوروبا ستدافع دائمًا عن العدالة وسيادة القانون الدولي، وأن المحكمة يجب أن تواصل محاربة الإفلات من العقاب بحرية.

وفيما يخص سبل دعم الدول الغربية– باستثناء الولايات المتحدة – لحماية «المحكمة»، من العقوبات، أشارت «سندس عاصم»، من «ميدل إيست آي»، إلى إمكانية استخدام الاتحاد الأوروبي لقانونه لحظر أي عقوبات يفرضها طرف ثالث– مثل واشنطن –لضمان حماية المحكمة، والكيانات الأوروبية المتعاملة معها .كما دعا «روث»، الحكومات الأوروبية إلى إنشاء نظام عقوبات مضاد، يوفر الدعم المالي لموظفيها المستهدفين بعقوبات ترامب، في ظل استهداف العقوبات الأمريكية للمعاملات التي تتم بالدولار.

وكما أشارت «كالامار»، فإن العقوبات الاقتصادية، وقيود السفر التي فرضها «ترامب»، على المحكمة، تعد «خطوة وحشية»، تهدف إلى تقويض المساءلة عن جرائم الحرب، مما يناقض شعار واشنطن بشأن القواعد العالمية والعدالة للجميع، مؤكدة أن لغة القرار التنفيذي تعكس تصريحات سابقة لنتنياهو، مما يعزز رسالة بأن إسرائيل فوق القانون الدولي .وحذر المنسق الخاص للعدالة الجنائية العالمية «تود بوتشوالد»، من «تداعيات طويلة الأمد لهذا القرار»، فيما رأى مراقبون غربيون أن «العقوبات ستعرقل قدرة المحكمة على التحقيق في جرائم الحرب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وباستهداف المحكمة، انتهكت إدارة ترامب المادة ٧٠ من نظام روما الأساسي، بشأن التدخل في الإجراءات القانونية .وإذا أصدرت «المحكمة»، مذكرة اعتقال دولية ضد أمريكيين، بمن فيهم «ترامب» نفسه، فقد يتعرض لضغوط من الحلفاء الأوروبيين، رغم احتمال خضوعهم للضغوط الاقتصادية والسياسية الأمريكية .وفي ظل الأولوية الأمريكية المستمرة لحماية إسرائيل من المساءلة، جاءت هذه العقوبات كخطوة متوقعة ذات تأثير ضار على العدالة الدولية.

٢٠٢٥/٢/٢٨

مستقبل الدولة الفلسطينية.. بين مسارات السلام ومعوقات التسوية.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في يناير ٢٠٢٥ نشرت مؤسسة «راند» البحثية الأمريكية، تقريرا بعنوان «مسارات السلام الإسرائيلي الفلسطيني الدائم»، أكد أن «هدف إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، سيكون «محوريا للمنطقة وشعوبها وللعالم»، مع فوائده التي لا تشمل فقط «النهضة الاقتصادية والاجتماعية» لسكانها؛ لكن أيضًا «استعادة الأمن، للفلسطينيين والإسرائيليين وبقية دول الشرق الأوسط على حد سواء» .

وعلى الرغم من اعتراف معظم البلدان حول العالم) ١٤٦ (بالدولة الفلسطينية– بما في ذلك كل الدول العربية، ومعظم دول إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وعدد متزايد في أوروبا –إلا أن حقيقة رفض كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، القيام بذلك، وعوضًا عن ذلك، يؤيدون نيات إسرائيل في الاحتلال العسكري والضم غير القانوني للأراضي الفلسطينية؛ قد قوض على مدى عقود تقدم السلام الإقليمي .ورأى أحمد أبو دوح، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، أن تأييد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للتطهير العرقي للفلسطينيين في غزة؛ لإفساح المجال أمام امتلاك شركات العقارات الأمريكية للمنطقة، وتحويلها لاحقًا إلى ريفييرا على ساحل البحر الأبيض المتوسط؛ قد ألحق بالفعل ضررًا لا يمكن إصلاحه لقضية السلام في الشرق الأوسط.

وفي حين رفض عديد من المعلقين الغربيين خطة ترامب، لإخراج أكثر من مليوني فلسطيني من غزة باعتبارها مستحيلة سياسيا، وغير قابلة للتنفيذ عمليا؛ لاحظ لاري جاربر، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أنه على الرغم من طرح العديد من الخطط الأخرى لمستقبل غزة من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر؛ فإن القضايا الجوهرية المتعلقة بمن سيتولى الحكم، ومن سيوفر الأمن والتمويل، لا تزال بلا إجابات واضحة .وفي مقالهما بمجلة ذي أتلانتيك، بعنوان كيف ننهي الحرب في غزة؛ أشار ستيوارت إيزنستات، ودينيس روس، إلى أن التركيز على دعم الدبلوماسية بالقوة العسكرية الحاسمة، والتوقيت الجيد، ووجود العلاقات الشخصية، باعتبارها عوامل ضرورية للدبلوماسية الناجحة مع إسرائيل، قد أدى إلى تجاهل مستقبل الشعب الفلسطيني، ليس فقط في غزة، بل أيضًا في سائر الأراضي المحتلة.

من جانبها، أشارت مها يحيى، في مجلة فورين أفيرز، إلى أنه من دون حل سياسي موثوق للصراع الإسرائيلي الفلسطيني عامة؛ فإن جهود إعادة الإعمار بغزة، لن تقدم الكثير على المدى الطويل من أجل السلام والاستقرار والأمن الإقليمي، مضيفة أنه على حكومات المنطقة والعالم تغيير نهجها، بما يلبي التطلعات المستقبلية للفلسطينيين، وإنشاء إطار سياسي يعترف فعليا بحقهم في تقرير المصير .

ومع الإقرار بأن جهود إعادة إعمار غزة، تشكل تحديًا هائلًا في حد ذاتها؛ قدرت الأمم المتحدة، والبنك الدولي، أن هذه التكلفة ستتجاوز ٥٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة– مع ما يقرب من ٣٠ مليار دولار لإصلاح المباني والبنية الأساسية الحيوية، و٢٠ مليارا للتعويض عن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية .وعلى المدى القريب، وثق جاربر، كيف أن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان، ستظل تشكل تحدياً هائلاً في المستقبل المنظور.

وفي التقييمات بعيدة المدى، أشار أحمد الخطيب، من المجلس الأطلسي، إلى أن عملية إعادة الإعمار الطويلة والمكلفة في غزة محكوم عليها بالفشل، ما لم تُطرح حلول حقيقية للمشكلات المستعصية التي يواجهها القطاع . وأكدت هالة راريت، في مجلة فورين بوليسي، أن اقتراح ترامب بإبعاد أكثر من مليوني فلسطيني بالقوة من غزة، سيضمن فقط استمرار حلقة مفرغة من العنف .وفي مواجهة هذا، رأت أن الحل الوحيد كان وسيظل دائمًا

الدبلوماسية، وإنهاء الاحتلال غير القانوني، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفقًا للقانون الدولي .وأشار أليكس بليتساس، من المجلس الأطلسي، إلى أن خطط ترامب، بشأن غزة قد تُفضي إلى نهاية الدولة الفلسطينية، حتى لو كان نزوحًا مؤقتًا لأغراض إعادة الإعمار المزعومة؛ والذي سيؤدي في الواقع إلى نزوح دائم، وعدم القدرة على العودة .

بالإضافة إلى ذلك، أشار تقرير مؤسسة راند– المذكور أعلاه –إلى عقبات رئيسية تواجه القضية الفلسطينية، أبرزها المطالبات الإقليمية غير المتوافقة، والتدخلات الخارجية غير الداعمة للتسوية الفعلية، فضلا عن قلة القيادات الفاعلة في مسار السلام، مع تبني إسرائيل موقفًا متصلبًا بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعلى الجانب الآخر، غياب قيادة فلسطينية واضحة بين غزة والضفة الغربية ما يقوض بشدة موقف الدولة الفلسطينية على طاولة المفاوضات، وهي الأمور التي تمثل عائقًا جوهريًا أمام أي تقدم .وعلى المستوى الدولي، أكد التقرير ضرورة أن يجد شركاء كلا الجانبين طرقًا جديدة وفعالة لتشجيع ودعم القادة المستعدين للدفاع عن رؤية السلام الدائم، وقبول التسويات المطلوبة لتحقيقه .وفي حالة إسرائيل، فإن الدعم المتجدد الذي تلقته من إدارة ترامب– حتى في شكل تعزيز نية التطهير العرقي في غزة وفرض السيطرة الكاملة على الأراضي –يكشف بوضوح كيف تم إحباط أي أمل في تحرك خارجي ديناميكي لتحقيق السلام.

من جهة أخرى، أكد جاربر، ضرورة وضع حزم إعادة الإعمار، لكل من غزة والضفة الغربية، والعمل على إعادة توحيدهما سياسيًا، بالتوازي مع وضع رؤية تهدف إلى تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية بينهما، وهو ما سيوفر بيئة ملائمة لإقامة دولة فلسطينية، مشيرا إلى أن أي محاولة لتجميد السلطة الفلسطينية خارج جهود إعادة إعمار غزة، من شأنها أن تعزز التهميش السياسي للسلطة، مما سيؤدي إلى دفن آخر بقايا عملية أوسلو.

وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، والتقدم المحرز نحو إنشاء الدولة الفلسطينية لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط؛ كتب الخطيب، أنه يجب أن يكون هناك تعهد رسمي يحدد التوقعات بشأن الدعم المقدم للفلسطينيين؛ والذي من شأنه أن يساعدهم، ليس فقط في بناء دولتهم، لكن أيضا في جعل غزة أفضل مكان ممكن لسكانها.

وكما هو الحال مع جميع المقترحات السابقة المتعلقة بمستقبل غزة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ تواجه المقترحات الحالية التي قدمها الخبراء عقبات عديدة، أبرزها التعنت المستمر من جانب إسرائيل، والدعم الأمريكي غير المشروط الذي يعيق تحقيق سلام دائم .وأشار ستيفن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية، إلى أن التعاطف الدولي المتجدد مع القضية الفلسطينية، خلال العام ونصف العام الماضيين، لم يؤدِّ إلى نتائج ملموسة، تعزيز مستقبل مستقر وآمن للشعب الفلسطيني .وعلقت ليلى فرسخ، من جامعة ماساتشوستس، على أهمية استمرار القانون الدولي كـأداة فعالة لمحاسبة إسرائيل، على انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني، وتقرير المصير الوطني؛ لكنها أقرت بأن هذا وحده لا يكفي لتقديم استراتيجية سياسية شاملة، قادرة على توحيد المشهد السياسي الفلسطيني، مع بديل سياسي قابل للتطبيق لحل الدولتين المتعثر.

وفي الواقع، تجاهلت الاقتراحات التي قدمها المراقبون الغربيون لإنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة، أهمية التوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة .وخلال وقف إطلاق النار المؤقت بين إسرائيل وحماس، انصب تركيز الأخبار والتحليلات الدولية على تبادل الأسرى وإيصال المساعدات الإنسانية، في حين واصل ترامب، الإدلاء بتصريحات مثيرة للجدل حول دور واشنطن في المرحلة المقبلة .وفي هذا السياق، اعتبرت فرسخ، أن حرب الإبادة الجماعية، التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في مختلف الأراضي المحتلة، لم تسفر إلا عن تعزيز القناعة بأن السعي إلى إقامة دولة فلسطينية بات بلا جدوى.

وتأكيدا لهذا التقييم، رأى كوك، أن الحرب في غزة، وضم إسرائيل الأوسع للضفة الغربية والقدس الشرقية؛ جعلت كلا من حل الدولة الواحدة، وحل الدولتين مستحيلًا، مضيفا أنه رغم الاعتراف القانوني الدولي بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم؛ فإن عدم التماثل في القوة بينهم وبين إسرائيل، يمنح ائتلاف نتنياهو، المتطرف، وحلفاءه القدرة على منع الفلسطينيين من ممارسة هذا الحق بمفردهم.

على العموم، يؤكد كل ما سبق أهمية إقامة دولة فلسطينية مستقبلية لضمان السلام والأمن على المدى الطويل في الشرق الأوسط .وبينما يعترف المراقبون الغربيون بنيات إسرائيل احتلال وضم الأراضي الفلسطينية، بدعم من إدارة ترامب، وما يترتب على ذلك من تأجيج لحالة عدم الاستقرار، وزيادة خطر اندلاع مزيد من العنف؛ فإن ذلك لا يؤدي سوى إلى إعادة إنتاج الصراعات السابقة، واستمرار معاناة الملايين من المدنيين الفلسطينيين.